تاريخ المصريين
٣٣

مصر
وقضايا الجنوب الأفريقي
نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية

تأليف
المستشار الدكتور خالد محمود الكومي



رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الاخراج الفنى وتصميم الغلاف : أسامة سعيد

مصر
وقضايا الجنوب الأفريقي
نظرة على الأوضاع الراهنة ورؤية مستقبلية

تأليف
المستشار الدكتور / خالد محمود الكومي



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٩

تقـــديم

فى هذا الوقت الذى يزداد فيه اهتمام الشعب المصرى بالقضايا الأفريقية ، بعد انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية ، يسرنى أن أقدم للقارىء الكريم هذا الكتاب عن « مصر وقضايا الجنوب الافريقى » ، الذى كتبه الدكتور خالد الكومى، الذى عمل مستشارا ورئيسا لقسم الشئون الافريقية بادارة المعلومات والبحوث والتقديرات بديوان عام وزارة الخارجية المصرية ، وله عدد من البحوث والدراسات المنشورة فى المجلات المصرية المتخصصة ، فضلا عن بعض المقالات والبحوث السياسية تحت اشراف مركـــز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام ·

وفى هذا الكتاب يلقى الدكتور خالد الكومى الضوء على موقف مصر من قضايا الجنوب الأفريقى ، فيتناول قضية العنصريـــة فى جنوب أفريقيا ، وقضية أمن دول الجوار والمواجهـــة مـــع جنوب أفريقيا ، ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا ـ وهى القضايا التى تأتى فى مقدمة المشكلات الأفريقية المعـــاصرة التى تؤرق أفريقيا حكومات وشعوبا ·

وأغلب الظن أن قارىء هذا الكتاب فى هـــذا الوطن العربى سوف يشـــعر بأنه يقرأ موضـــوعا لصيق الصـلة به وبوجدانه القومى · فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيـــا

واسرائيل ، على رأسها ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وطبيعة الأيديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما ، وتبنى كل من البلدين فكرة « شعب الله المختار » ــ مع الاختــلاف في نشــأة الفكرة ، فهي عند الاسرائيليين تنبع من تفسير الصهيونية للتوراة ، وعند البروتستانت من أحفاد البوير تنبـــع من تفسيرهم الذاتي للمذهب الكالفيني • هذا فضلا عن أن كلا منهما قام على أساس الاستعمار الاستيطاني على بقعة من الأرض ادعى أنها ملكه ، وكان عليه أن يحمي وجوده الاصطناعي بالقوة ، ويفرض بها سلاما مسلحا على جيرانه •

واذا كان العالم يزداد صغرا مع تقدم وســائل المواصـــلات والاتصالات فان القارة الأفريقية تزداد صغرا مع ازدياد الروابط بين أقطارها ، وتزايد الاهتمام داخل كل شعب بمشاكل وقضايا الشعوب الأخرى ، وتعاظم الدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في حل هذه المشاكل ، خصوصا بعد أصبح رئيس مصر هو رئيس المنظمة • ومن هنا فلعل هذا الكتاب يؤدي دوره في زيادة الروابط بين مصر والشعوب الأفريقية في جنوب القارة ، بمنهجه العلمي الموضـــوعي وارتكازه على أهم المراجع والمصادر •

والله الموفـــق

رئيس التحرير
ا• د• عبد العظيم رمضان

هــذا الكتــاب

ليست منطقة الجنوب الأفريقى ببعيدة عن مصر ، ســواء فى المنظور الجغرافى والاســتراتيجى أو فى المنظــورات الســياسية والاقتصادية وغيرها . ومن ثم يتناول الكتاب ــ بايجاز أولا ــ طبيعة العلاقات بين مصر وأفريقيا ، قبل أن يعرج على تحليل قضــايا الجنوب الأفريقى ، مركزا على القضــايا الرئيسية الثلاث هناك . وهى قضية الوضعية العنصرية فى دولة جنوب أفريقيا .. وقضية أمن دول الجوار والمواجهة مع الدول العنصرية .. ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا .

يتضح من خلال الدراسة أن القضية المحورية ــ أو القضية الأم ــ وراء كل قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقى ، هى قضية استمرار الوضعية العنصرية القائمة فى دولة جنوب أفريقيا ، فان ما عداها ــ فى الحقيقة ــ ليست الا انعكاســا لاصرار نظــام الأبارتيد ــ أو نظام الفصل العنصرى ــ هناك على الابقاء على الوضع فى جنوب أفريقيا على ما هو عليه ، لصالح الأقلية العنصرية البيضاء المسيطرة على كل شىء ، وضد الأغلبية السوداء الواقعة تحت قهر واستعباد تلك الأقلية . من خــلال غطرسة القوة ، يســاعد على استمرار هذا الوضع ، ما يلقاه ذلك النظام من مساندة خارجية من قبل المعسكر الغربى ومن اسرائيل ، بالنظر الى مجموعة متشابكة

من المصالح المشتركة الحيوية ، كالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها .

ويقدم الكتاب تحليلا للعلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا وكل من الولايات المتحدة واسرائيل ، ويعرض لما بين هذه الأخيرة وجنوب أفريقيا من أشياء مشتركة وظروف متشابهة ، أسهمت كلها في توثيق وشائج العلاقة الخاصة بينهما .

وهذا الكتاب ـ في النهاية ـ هو اجتهاد من وجهة نظر الباحث من أجل التعرف على حقيقة الأوضاع القائمة في تلك المنطقة من القارة الأفريقية ـ في اطار تفاعلات علاقات القوى الدولية المعاصرة ـ لمحاولة استقراء مستقبل هذه المنطقة بما في ذلك ناميبيا التي ما زالت تحتلها جنوب أفريقيا منذ عام ١٩١٥ حتى الآن . ولا زالت تصر على هذا الاحتلال برغم كل القرارات الدولية التي أكدت جميعا ضرورة الانسحاب الفوري لجنوب أفريقيا من ناميبيا لأنه احتلال غير شرعي ، مع توضيح لموقف مصر من هذه القضية ، ومن بقية قضايا الجنوب الأفريقي .

مقـــدمة الدراســة

يخطىء كل من يتصور أن الجنوب الأفريقى يقع - جغرافيا وسياسيا **واستراتيجيا** - بعيدا عن مصر . فحينما تقدم حكومة جنوب أفريقيا العنصرية على اقامة وتنفيذ مشروعها بشق فروع قناة تصل بين نهر الزامبيزى شمالا « كابريفى » جنوبا فى **اقليم ناميبيا** التى ما زالت تحتلها ، فان جنوب أفريقيا بذلك **لا تحصر تأثيرها** وسياساتها الضارة فقط فى عدد من دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها (خاصة : زامبيا وزيمبابوى وموزمبيق وأنجولا) ، بما سوف يؤدى اليه مثل ذلك المشروع المشبوه من خفض منســوب الميــاه بمساقط فيكتوريا بما يضر مباشرة بتلك الدول الأفريقية ، وبما يعنى **أيضا** ، دق أسفين وغرس بذور أسباب الخلاف والشقاق والعداوة مستقبلا بين ناميبيا (كدولة بعد الاستقلال) من جهة وجاراتها وشقيقاتها الأفريقيات من جهة أخرى ، حول موضوع المياه . أقول بل ان جنوب أفريقيا بمثل هذا المشروع سوف تنسحب آثار سياساتها الضارة على دول حوض النيل أيضــا ومن بينها مصر والسودان . فمساقط فيكتوريا - كما هو معروف - هى من بين منابع نهر النيل . هذا مجرد مثل ، ليس الا .

ويخطىء من يتصور أن الجنوب الأفريقى يقع - من منظور التاريخ الســياسى والفكر الاســتراتيجى الاستعمارى - بعيدا عن

الشرق الأوسط (بما فيه فلسطين) . فان ما حدث فى فلسطين مع عام ١٩٤٨ ما كان الا صورة مكررة - مع اختلاف بعض التفصيلات وبعض « الرتوش » - لما حدث فى جنوب افريقيا منذ ما يقرب من ثلاثة قرون من الزمان قبل ذلك ، كما سوف نلاحظ وندرك فى سياق هذه الدراسة .

اننا - كمصريين - اذا أهملنا الدراسة الجادة لتاريخ وقضايا وشئون الجنوب الأفريقي ، نكون مقصرين فى حق أنفسنا مرتين ، مرة كأفارقة ، وكعرب مرة ثانية . مرة بالنسبة للقارة التى ننتمى اليها ونعيش فى ركنها الشمالى الشرقى ، ومرة بالنسبة للقضية الفلسطينية وادارة الصراع العربى الاسرائيلى بحكم انتمائنا العربى . فهناك - بين جنوب أفريقيا واسرائيل - « أشياء » و « أبعاد » متشابهة ومتقاربة ، بل ومتطابقة أحيانا . بل سوف نجد أن اسم وزير الخارجية البريطانى الأسبق « اللورد بلفور » مثلما تردد بالنسبة لتاريخ القضية الفلسطينية ، فقد سبق أن تردد أيضا بالنسبة لتاريخ قضية الجنوب الأفريقى فى بدايات هذا القرن . فلم تكن صدفة أن كانت ولازالت وسوف تظل هناك علاقات قوية ومتشعبة بين اسرائيل وجنوب أفريقيا وهى ليست الا انعكاسا أمينا وصادقا لكثير من تلك « الأشياء والأبعاد » المتشابهة والمشتركة بين كل منهما ، كالنشأة التاريخية المتشابهة ، والأساس الايديولوجى والفلسفى للفكر العنصرى الذى قامت عليه كل منهما : « فكرة التفوق والتمييز » ، والمصالح المشتركة التى تربطهما ، وغير ذلك ، وان اختلفت المسميات وتنوعت الرموز .

على كل حال لا يجب أن نستبق الأحداث ونتسرع بتقديم النتائج قبل عرض المقدمات من خلال العرض التاريخى والتحليل السياسى المتأنى . فسوف يدرك القارىء - من خلال هذه الدراسة -

معنى هذه الاشارات ومغزى الدروس التاريخية لقصة قيام جنوب أفريقيا وطريقة اخراج « سيناريو » اقامتها هناك في الجزء الجنوبي من القارة السوداء : تلك القصة التي لو كنا قد أحسنا وأجدنا استيعابها في الوقت المناسب ، فلربما كانت صورة الوضع في الشرق الأوسط وفلسطين ، قد تغيرت الى حد ما لصالح الطرف العربي في الصراع العربي الاسرائيلي · لكن ماذا يجدي البكاء الآن على اللبن المسكوب ؟ !

وربما لا يعرف البعض أن قصة تطور التاريخ السياسي لمنطقة الجنوب الأفريقي هي ــ بلا أدنى مبالغة ــ قصة كفاح بطولي اسطوري للشعوب الأفريقية في مواجهة القهر والاستغلال ، اللذين مارستهما ــ بغير رحمة ــ قوى الاستعمار البريطاني والهولندي والبرتغالي اساسا ، والألماني الى حد ما ، على مدى قرون ثلاثة من الزمان · لكنها قصة لم تكتمل فصولها بعد · فكم من عامة شبابنا ومثقفينا اليوم يذكر ــ مثلا لا حصرا ــ شيئا عن بطل افريقي عظيم ينتمي الى « الزولو » في جنوب إفريقيا اسمه « شاكا » ، الذي كان ملكا للزولو ، والذي أسس امبراطوريته (ما بين أواخر القرن ١٨ والنصف الأول من القرن ١٩) ؟ ·

لقد خاض هذا البطل الأفريقي معارك بطولية دفاعا عن أرض بلاده ، بأسلحة بدائية ضد الاستعمار الغربي المدجج بالسلاح الحديث ، واستطاع أن يسطر بطولاته في تاريخ المنطقة السياسي ، سطورا من نور عن شجاعة واستبسال الأفريقيين ، بعكس ما تشيعه عادة كتابات الاستعماريين الغربيين عنهم · لقد قال عنه « والتر رودني » أحد كتاب السير الأوروبيين المنصفين كلمات مفعمة بمعاني الاعجاب والصدق ، عندما كتب عنه مقارنا اياه بأشهر الأبطال التاريخيين في أوروبا · وجاءت عنه كلمات « رودني »

بقوله : « نابليون ، جوليوس قيصر ، هانيبال ، شارلمان » ٠٠٠ ان رجالا من هـذا القبيل الذين نشأوا في مراحل مختلفة من تاريخ العالم قد تركوا بريقا من الشهرة والمجد رفعهم عاليا فوق المستوى العام للبشر ٠ ان « شاكا » هو رجل من هذا القبيل ، وربما يكون أعظمهم جميعا » ! ٠

وربما يدعونا تأمل هذه المعـاني أن نسـترجع عبارة بليغة وعميقة المعنى للزعيم الأفريقي الراحل وأحد آباء الدعوة الى الوحدة الأفريقيـة الدكتور كوامي نكروما حين طالب الأفريقيين بضرورة الرجوع دائما الى تاريخهم وحضارتهم حين قال قولته : « فليكن أساسيا بالنسبة لنا أن نتغذى من حضارتنا وتاريخنا ، اذا أردنا خلق هذه الشخصية الأفريقية التي يجب أن تكون هي الأسـاس الفكرى لمستقبل وحدتنا الأفريقية » ٠

ولم يكن قيام اتحاد أفريقيا عام ١٩١٠ الا ثمرة مرة لزواج غير شرعي بين طرفي التحالف البريطاني/البويرى غير المقدس الذى ترجم مصالح بريطانيا الاستعمارية في التقائها مع مطامع وطموحات جماعة البوير الاستيطانية على حساب الشعوب الأفريقية ، أصحاب الأرض الأصـليين ٠ لقد دفعت « فاتورة » الحسـاب ـ ثمنا لهذا التحالف ـ من الدماء الزكية للأفارقة الذين استعبدوا في ديارهم بعدما ولدوا أحرارا ٠ وكم كان الثمن باهظا حقا ! وما زالوا يدفعون ـ حتى اليوم ـ ثمن المؤامرة الاستعمارية ، بدون ذنب اقترفوه ٠

انها قصة حقيقية تتابعت فصولها ـ ومازالت ـ للاستعباد الذى مارسه الرجل الأبيض بكل وحشية ضد شعوب منطقة الجنوب الأفريقي باسم الحضارة الغربية « وبعثة تمدين البرابرة » !

واذا كان مهما أن نقرأ التاريخ السياسى لهذه المنطقة ، فان الأهم أن نـلاحظ ونتوقف فيـه أمام عديد من الدروس والعبر ،

والمفارقات ، والأحداث ، والفظائع التى قد تكررت ــ فيما بعد ــ وبحذافيرها أحيانا وبنفس الأسلوب تقريبا ، فى شرقنا الأوسط ، وفى فلسطين على وجه التحديد .

هل أعاد التاريخ نفسه ، أم هى « سيناريوهات » مكررة لقصة الاستعمار والمصالح الغربية ، فى مواجهة الشعوب المقهورة ؟! سؤال نترك لسياق هذه الدراسة وتفاصيل الموضوع مهمة الاجابة عليه .

واذا كنا نتقدم اليوم للقارىء المصرى بهذه الدراسة ، فعسى أن نكون قد ألقينا بعض الضوء لتوضيح عدد من المسائل المهمة فى الشئون الأفريقية المعاصرة . ولعلنا أفلحنا فى التجاوب مع تلك الدعوة الصادقة التى نادى بها بعض المفكرين والكتاب ــ مؤخرا ــ بضرورة أن نولى أفريقيا ما تستحقه منا من اهتمام واجب .

فهذه القارة ــ التى هى قارتنا ــ تمثل بالنسبة لمصر قارة المستقبل ، ليس من خلال مفاهيم ومنطلقات استعمارية أو مشبوهة ، ولكن من منطلق مفاهيم الانتماء الجغرافى والسياسى والاعتماد الجماعى المتبادل بين أقطارها ، فى اطار البحث عن ظروف وشروط جديدة « للنظام الاقتصادى الدولى الجديد » الذى طال انتظاره . ولعل « خطة عمل لاجوس » (١٩٨٠) قد دعت ــ فيما دعت اليه ــ الى ضرورة أعمال المزيد من الجهد الدؤوب من قبل رجال الفكر والمثقفين وغيرهم من الأفارقة من أجل تعريف الشعوب الأفريقية بعضها ببعض ، والتعرف على مختلف ظروف البلاد والشعوب التى تعيش على أرض القارة ، للوصول ــ فى نهاية المطاف ــ الى تحقيق هدف النماء والرفاهة ــ فى كافة المجالات ــ لكل أفريقيا المستقلة .

ومن بين أهداف هذه الدراسة أيضا تبصير بعض شبابنا

بمثل واقعي وتطبيقي حي لمعنى الخرق الصارخ لكل مواثيق حقوق الانسان وكيف يكون هدر كرامة الانسان في هذا الجزء من العالم .

ولعلنا بمثل هذه الدراسة نكون قد تجاوبنا ـ أيضا ـ مع دعوة « المنتدى الدولى الأول لكتاب أفريقيا » (المنعقد فى مايو ١٩٨٧ فى برزافيل) بجهد متواضع من أجل كشف الوجه القبيح للاستعمار الاستيطانى/العنصرى فى جنوب أفريقيا . فلم يزل النظام العنصرى هناك سادرا فى غيه ، منكلا بالأفارقة بأشد ما يكون التنكيل ، ممارسا ضدهم كافة صنوف القهر ومستخدما فى مواجهتهم كل أساليب القمع الهمجى اللا انسانى ، بين اعتقال وتعذيب وتصفية جسدية لكل من يعترض على مظالمه وممارساته القمعية ، حتى بمجرد التعبير عن الرأى بالأساليب السلمية ! . ورغم كل ذلك يتستر هذا النظام وراء رداء المسيحية ، التى هى من كل أعماله وممارساته براء .

وذات مرة ، تساءل الأسقف الأسود الأب « ديزموند توتو » ـ الحاصل على جائزة نوبل للسلام ـ والألم والكبت يعتصرانه ، وهو يعيش هناك فى ذلك الجو الكئيب ، قائلا :

« يا الهى ، أى الجيل هذا الذى يقرأوه ـ اذن ـ أولئك البيض ؟ ! وأى اله ذلك الذى اليه فى صلواتهم يتوجهون . . . ؟! » .

والسؤال المهم الآن : هل آن لليل الطويل البهيم من الظلم والقهر والاستعباد بالنسبة للأفارقة فى جنوب افريقيا . . أن ينجلى ، هل من أمل ؟ هذا ما سوف تحاول هذه الدراسة أن تجيب عليه أيضا .

وأخيرا ، آمل أن تلقى هذه الدراسة بعض الضوء على بعض من القضايا الحيوية فى الشئون الأفريقية المعاصرة .

منهج الدراســـة

مقدمـــة

الفصل الأول : فصل تمهيدى

الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية الأفريقية .

الفصـــل الثـــانى

المعضلات الثلاث فى الجنوب الأفريقى وسياسة مصر ازاءها .

المبحث الأول : الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا .

المبحث الثانى : حول قضية أمن دول المواجهة الأفريقية مع جنوب أفريقيا .

المبحث الثالث : قضية استقلال ناميبيا .

خاتمـــة

اهم مراجع الدراســة

الفصل الأول

مصر وأفريقيا

فصل تمهيدى

حول الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية الأفريقية

« ... والحق اننا لا نستطيع الا ان نقابل بالتقدير والعرفان الوفاء الأفريقى لمصر .

لقد ساندنا الأفارقة فى وقت عزت فيه مساندة الأشقاء ، وقفوا الى جوار مصر فى كل محفل دولى ، وقاوموا بشجاعة كل محاولات الكيد والعزلة . من منا ينسى دور سيكوتورى ؟ من منا لا يقدر دور عبده ضيوف ؟ لقد كانوا جميعا أصدقاء أوفياء لمصر ودورها التاريخى فى حركة التحرر الأفريقى ... » .

(من حديث السيد الرئيس حسنى مبارك الى مكرم محمد احمد ـ المصور عدد ٣٢٧٢ ـ القاهرة ـ ٢٦ يونيو ١٩٨٧) .

العلاقات بين مصر وأفريقيا :

لو شئنا الحديث عن عمق وتشابك العلاقات المصرية الأفريقية لنوفيه حقه ، لما اتسع المجال في مثل هذه العجالة · وأيضـــا لاحتاج الأمر لجهد فريق كامل ومتكامل من الباحثين المتخصصين في أكثر من فرع ومجال من مجالات العلاقات المصرية الأفريقية · فبين متخصص فى مجال الأنثروبولـــوجيا الى جانب المتخصص فى التاريخ القديم والوسيط والحديث ، الى متخصص فى الجغرافيا ، ومتخصص فى الجيواستراتيجيا ، الى متخصص فى النواحي الاقتصادية والتبادل التجارى ، فضـلا عن متخصص فى مجـال تحليل وتتبع العلاقات السياسية الدولية الأفريقية ··· الخ ·

فليست العلاقات المصرية الأفريقية من ذلك النوع من العلاقات التى يمكن الحديث عنها حديثا مجملا لأنها **أولا** : علاقات موغلة فى القدم ، ولأنهـا **ثانيا** : ذات أبعاد متداخلة ، ثم هى **ثالثا** : علاقات متصـلة ومتنوعـة ، وهى **رابعا** : من ذلك النوع من العـــلاقات الديناميكية المتجددة ، ثم هى **خامسا** : تتعامل مع قضـايا حيوية للغاية من حيث قوة ومدى التأثير والتأثر المتبـادل لأطرافهـا على بعضها البعض فى علاقة متناغمة من الأخذ والعطاء المستمرين بالنظر

لعامل الاعتماد المتبادل فى طبيعة هذه العلاقات ، ثم سادساً : أنها من ذلك النوع من العلاقات الواعدة التى يمكن تسميتها بالعلاقات المستقبلية حيث أن مصر تعتبر أفريقيا قارة المستقبل ، كما أن الدول الأفريقية ، من ناحيتها تنظر الى مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى المنزهة عن أى شبهة أو أطماع استعمارية أو توسعية من خلال تجربتها العملية السابقة معها • بل على العكس من ذلك فان أفريقيا ما زالت تقدر تماما أن القاهرة هى التى سعت وحملت رسالة التحرير الأفريقى منذ بدايات الخمسينيات وساعدت معظم الأقطار الأفريقية على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الغربى ، وهى ما زالت تتزعم حركة تحرير أفريقيا من بقايا الاستعمار ومن العنصرية بكافة أشكالها •

فى علاقات مصر بأفريقيا يتشابك البعد النيلى مع العامل الجغرافى والاعتبار الاستراتيجى مع مساندة العامل التاريخى • ولا تنفصل هذه العوامل والأبعاد والاعتبارات عن العوامل السياسية والاقتصادية والتجارية • وتلك تتعانق مع الأبعاد والاعتبارات المعنوية والأدبية والثقافية والفكرية واعتبارات التعاون الفنى •

انها عوامل واعتبارات عدة تتشابك ولا تتنافر ، تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى للعلاقات المصرية الأفريقية طبيعة خاصة ومتميزة •

ويتضح من كل ما سبق أن المهمة اعطاء صورة دقيقة واضحة المعالم عن العلاقات المصرية الأفريقية فى مثل هذه المعجالة — ليست بالمهمة اليسيرة • لكننا سنحاول بقدر المستطاع •

افريقيا الفقيرة الغنية :

رغم النزح الاستعمارى لثروات أفريقيا على مدى قرون من

الزمان ، تظل هذه القارة من أغنى مناطق العالم قاطبة من حيث موارد الثروة الكامنة فى باطنها .

ففى أعماق هذه القارة ، وعلى مساحة ٣٠ مليون كيلو متر ، أى ٢٨٪ من رقعة اليابس فى الكرة الأرضية ، بعدد سكان يصل الى حوالى ٥٠٠ مليون نسمة ، تكمن الثروات التالية : ـ

٩٧٪ من احتياطى العالم من الكروم .

٨٥٪ من احتياطى العالم من البلاتين .

٦٤٪ من احتياطى العالم من الذهب .

٥٠٪ من المنجنيز .

٣٥٪ من اليورانيوم .

١٣٪ من النحاس .

٢٠٪ من البترول المسوق فى العالم .

٧٠٪ من الكاكاو .

٢٣٪ من الانتاج العالمى للبن .

هذا فضلا عن الثروات الأخرى من البوكسيت والنيكل ومعادن أخرى .

وذلك يعنى أن امكانات التنمية ـ بل والثراء هائلة .. تتمثل فى هـذه الثروات ، بالاضـــافة الى أراض قابلة للزراعة ـ تزيد مساحتها عن المساحة المزروعة لأغنى الدول المصدرة للمواد الغذائية .

ان تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن القارة التى يقطنها ٩٪ من

سكان العالم تستطيع انتاج ثلاثة أضعاف احتياجاتها من الغذاء • فالحزام الأخضر يمثل أقل من ٢٠٪ من المساحة القابلة للزراعة • ونسبة توزيع السكان الى الأرض تساوى ٢ر٥ فدان لكل فرد •• أي تفوق الولايات المتحدة أكبر منتج للغذاء فى العالم •

ورغم هذه الأرقام والحقائق السابقة التى تبين كم هى غنية هذه القارة السوداء بثرواتها الكامنة ، فانها تعتبر عمليا من أكثر مناطق العالم فقرا وأكثرها تعرضا للمجاعة والتصحر (١) •

وهنا يكمن التحدى الحقيقى لمستقبل هذه القارة • فهل تضع السياسة المصرية هذه الحقيقة فى اعتبارها ؟ وهل ثمة دور فاعل لمصر فى صنع المستقبل الأفريقى ، بما لها من مكانة وخبرة ؟

فى الحقيقة أن مصر لا تبخل ـ كما سوف نرى ـ بخبراتها على الدول الأفريقية فى كافة المجالات ، فضلا عن استقبالها لكثير من أبناء أفريقيا للتعليم والتدريب • يضاف الى ذلك الدور الرائد الذى أصبح ينهض به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا •

لكن مجالات التعاون وتبادل الخبرات وفرص الاستثمار المصرى فى أفريقيا ينتظرها الكثير •

مصر وافريقيا : رباط الحياة :

ان ما يربطنا بقارتنا الأفريقية أبعد وأعمق من مجرد أننا ـ جغرافيا ـ أفريقيون نحرس بابها الشمالى الشرقى ، وحيث نشكل لها أيضا حلقة وصلها بشقيقتها الآسيوية ، ولكن ، أولا وقبل كل شيء ، هو ذلك « الحبل السرى » ، رباط الحياة بمعناها الحرفى الدقيق •

---

(١) راجع دراسة مصطفى طيبة ، افريقيا الغنية جائعة ، الأخبار ١٥/١٠/١٩٨٥ •

وليس ثمة مبالغة أو مجاز ، فان النيـل هو شريان الحيـاة المصرية منـذ الأزل • كمـا يمثل النيـل ــ من منظور الأهميـة الاستراتيجية ــ واحدة فى قمة أولويات مصادر تهديد الأمن القومى المصرى من حيث كل ما من شأنه التأثير على حصة مصر من مياه هذا النهر أو مواعيد وصولها اليها • من هذا المنطلق كان الجنوب دائماً بؤرة اهتمام المعنيين بأمن مصر وسلامة كيانها القومى • ومن هنا فقد ظهر فى مصر الفرعونية مبدأ : كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه فهى من مصر ، وكل من يشرب من ميـاه النيـل هم من المصريين » •

والنيل هو ثانى أنهار الدنيا طولا •• اذ ينبع من أعماق القارة السوداء بالقرب من خط الاستواء مؤثرا على حياة تسع دول أفريقية تأثيرا مباشرا هى : زائير ، ورواندا ، وبوروندى ، وأوغندا ، وكينيا ، وتنزانيا ، واثيوبيا ، والسودان فمصر • هذه الدول التسع التى من بينها مصر يبلغ تعداد سكانها معا حوالى ١٥٠ مليون نسمة يمثلون نحو ٤٠٪ من سـكان القـارة ، ويعيشون على حوالى ربع مساحتها الكلية • تطلق هذه المجموعة على نفسها اسم مجموعة دول حوض النيل أو مجموعة « الأندوجو » (*) • ونحن اذ أولينا هذه الدول اهتماما خاصا فان ذلك لا يأتى من فراغ ، ولكنه رباط النيل الذى يشدنا اليها بقوة ، وحيث يمثل سكان بلدنا نحو ثلث القوة السكانية لمجمل تعداد سكان هذه المجموعة •

(★) وهى لفظة باللغة السواحيلية تعنى « الأخوة » أو « الاخاء » • وقد أطلقت لأول مرة على هذا التجمع الاقليمى خلال الاجتماع الوزارى الثانى فى كينشاسـا (زائير) فى سبتمبر ١٩٨٤ ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق هذا اللفظ ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معانى الاخاء والتفاهم والتعاون والمصلحة المشتركة • **انظر** : د• بطرس بطرس غالى ، تجمع « اندوجو » ومفهوم « الاخاء » الافريقى ، **السياسة الدولية** ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٦ •

وايمانا من مصر بالأهمية الجوهرية فى تعميق الروابط التى تقوم بينها وبين دول حوض النيل فى شكل بنيان من المصالح المشتركة ، يكون لها ـ دون شك ـ انعكاسات ايجابية على مواقف هذه الدول التى يوجد بها منابع النيل ، ومصادر المياه التى (سوف) تشتد حاجة مصر اليها ، وتزداد الحاجة بمرور الوقت ، فقد وضعت الدبلوماسية المصرية ضمن أهدافها الحيوية ، العمل على بناء تعاون وثيق بين دول حوض النيل وتطوير بنيان من المصالح الأساسية المشتركة تحقيقا لا عتبارات الأمن القومى المصرى (١) ٠

ولعل الدكتور جمال حمدان فى « شخصية مصر » كان فى قمة التوفيق حين لاحظ بذكاء حاد ان « هيرودوت » كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال قولته المشهورة « ان مصر هبة النيل » ٠ وتعالوا نقرأ مع الدكتور حمدان تفسيره لهذه النقطة حين يستكمل الصورة بقوله :

« ٠٠٠ ويمكن لجغرافى اليوم أن يضيف «هبة النيل الأزرق» . ذلك أن ٦٦٪ من مياه مصر تستمد فى المتوسط من هذا الرافد وحده ٠ والحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هى أن مصر هى النيل ، فبدونه لا كيان لها ، ليس فقط من حيث ماؤه ، وانما أيضا من حيث تربته ، فان الغرين الخصب المتجدد (**) هو جزئيا هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة (أثيوبيا) حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (فى بلادهم) ٠ ان النيل لا جدال « أبو مصر » منه استمدت جسمها ودمها أو طميها وماءها ، وكل هذا من صلب الحبشة (قد نحت) ٠ (ص ١٥٧) ٠

---

(١) د٠ بطرس غالى ، المرجع السابق ، ص ٥ ٠

(**) وكان يصدق هذا أساسا قبل انشاء السد العالى الذى احتجز جزءا كبيرا من الغرين خلفه فى بحيرة ناصر والمناطق المحيطة بها ٠

وارتباطا بحقيقة « البعد النيل » في سياستنا الأفريقية ، يخلص الدكتور جمال حمدان الى أحد أهم حقائق حياتنا ووجودنا في مصر حين يسجل أن « موارد المياه في مصر لا تسقط عليها في الداخل وانما تدخلها من الخارج ، على بعد بضعة آلاف من الأميال ، أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى » .. أى من أعماق القارة الأفريقية بالقرب من خط الاستواء .

ان ذات هذا المعنى العميق - فى الحقيقة - قد سبق اليه وصوره رئيس الوزراء البريطانى الأسبق « ونستون تشرشل » فى كتابه المعروف باسم « حرب النهر » - الصادر عام ١٩٠٢ - وهو الكتاب الذى يصف فيه زيارته الى حوض النيل واعادة فتح السودان . فقد شبه نهر النيل بشجرة نخيل طويلة ، تمتد جذورها فى منطقة بحيرة فيكتوريا (*) والبرت وكيوجا حيث يستمد النهر وروافد مياهه من منابع النيل .. وأما ساق أو جذع النخلة فتمتد عبر السودان ، وأما فروع النخلة التى تحمل ثمارها فتوجد فى دلتا النهر فى مصر (١) .

رنيت هذه العبارات على معنى ومغزى لا يخطئهما ذكاء القارىء . ففيها معان تغنينا عن الكثير من الشرح والاسهاب ، فكل لبيب بالاشارة يفهم ، كما يقال . ذلك أن السودان الشقيق يمثل لنا - كما هو معروف ويجب أن يكون معروفا - العمق الاستراتيجى المباشر فى عملية الأمن القومى فى معناها المتكامل ، سواء نظر الى

(*) التى كانت تسمى فى الخرائط المصرية القديمة نسبيا بالابراهيمية نسبة الى ابراهيم باشا بن محمد على باشا .

(١) نقلا عن كتاب وزارة الخارجية المصرية : مصر ونهر النيل ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥ .

ذلك من منظور البعد النيلي أو من منطلق المتاخمة **الجيواستراتيجية** أو علاقة الجوار الحيوى ٠

كذلك فان بقيـة الأقطار الأفريقية الأخرى ـ وفى مقدمتهـا مجموعة دول حوض النيـل ـ تشـكل بالنسبة لنا أهمية حيوية للغاية ، بحيث لا ينبغى اغفالها كحقيقـة مهمـــة من « ثوابت » سياستنا الافريقية التى تتعامل مع مصالحنا الحيوية ٠

هذه المقولة السابقة يجب أن ترقى الى مستوى البدهية ٠ والى من قد لا يزال تخامره بعض ظلال من شك فى محتواها أن يسترجع بقية عبارة « تشرشل » نفسه الذى يضيف بعدها على التو قوله : « ان فروع النخلة لن يتسنى لها حمل ثمارها بل انها تذوى وتموت اذا اقتطعت الأغصان والفروع منها » ٠

ولكانما كان ذلك السياسى البريطانى الاستعمارى الداهية ، فيما أتصور يفكر لامبراطوريته فى ذلك الوقت ، بصوت عال ٠٠ وهو من حيث أراد أو لم يرد ، قد بعث برسالة موجزة لكنها جد خطيرة المعنى والمبنى من حقنـا أن نفهمهـا حق الفهم وعلى الوجه الصحيح بما يخدم مصالحنا الأساسية ويؤمن حياة أجيالنا جيلا من بعد جيل ٠ ولحسن الحظ أن أجدادنا (١) وآباءنا قد استوعبوا

---

(١) فى عام ١٩٣٤ كان حكام مصر يدركون هذا المعنى جيدا فقد عبر الزعيم الوطنى سعد زغلول عنه فى حديث أجرته معه صحيفة المانية فى يونيو ١٩٢٤ بقوله « ٠٠ إن لانجلترا وسيلة للضغط تستطيع أن تخنق بها كل رأى سياسى يدلى به الشــعب المصرى » وأشار الى مياه النيل الآتية لمصر من الســودان ٠ كما أنه منذ بدايات القرن العشرين أصبح الجنوب يمثل مكمن خطر محتمل لمصر بسبب سيطرة الانجليز على السودان وظهور ما لديهم من مشاريع لاقامة السدود والخزانات على مجرى النيل فى الجنوب بما يمكن التحكم فى مياه النيل الواردة لمصر بدءا بعام ١٨٩٩ ٠ وفضلا عن ذلك فان سيطرة أوغندا على منطقة البحيرات فى أعالى النيــل حيث يوجد مصب بحيرة فيكتوريا يجعل وقوع مثل هذا البلد تحت سيطرة قوة =

فحوى الرســـالة جيدا فى الوقت المناسب، • ومن ثم تصرفوا ـ بحكمة ـ على هذا الأساس بما يحقق مصالحنا ولا يتعارض مع مصالح أشقائنا وجيراننا الأفارقة فى جو من الوئام الأفريقى الأصيل • وهذا ما زال نهجنا • فقد أقمنا السدود فى أراضينا وليس خارجها سواء سد أسوان أم السد العالى بعد ذلك • ولم نقم رخاءنا على حساب شقاء الآخرين ، لكن دون أن نضع رقابنا تحت رحمة سيف مسلط فى يد أى قوة خارجية أو أجنبية •

مصر وافريقيا •• رحلة فى أعماق التاريخ

يتحدث « آدم كودجو (١) » فى كتابه (٢) عن المكانة الرفيعة

= معادية لمصر مصدر تهديد لأمن مصر الاقتصادى اذ أنه على الرغم من أن البحيرات لا تمد مصر الا بنسبة $\frac{١}{٧}$ الميـــاه الواردة اليهـــا فان أهمية هذا الجزء تمثلت ـ قبل بناء السد العالى ـ فى أنه كان المورد الوحيد للمياه فى فترة التحـــاريق • وتأكيدا لهذه الأهمية خطب المسيو برونت المهندس الفرنسى فى المعهد العلمى المصرى مشيرا الى أن اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار وانه يكفى للقضاء على مصر أن يقام سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التى تأتيها فى موسم الجفاف •

(١) وزير المالية ثم الخارجية الأسبق فى التوجو والسكرتير العام السابق لمنظمة الوحدة الأفريقية فى الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ ، وأحد الأعضاء المائة فى نادى روما • والاستاذ المساعد فى السوربون •

(٢) وعنوانه : « •••• والغد لافريقيا » «... et demain L'Afrique» الصادر عن دار ستوك الفرنسية عام ١٩٨٥ وفيه يتحدث بكل الأمل عن المستقبل المشرق الذى ينتظر القـــارة السوداء • رغم كل المشكلات والمصاعب المعقـــدة الجمة التى تجابهها حاليا ، والتى من بينها أن ٣٥ مليون أفريقى تتهددهم المجاعة بالرغم من وجود ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة فيها ورغم احتواء باطن تربتها على كنوز من المعادن ومصادر الغاز الطبيعى • رغم كل التناقضات التى تعج بها افريقيا فان « كودجو » لا يفقد أبدا عميق الأمل فى المستقبل الأفريقى •

التى احتلتها أفريقيا ، باعتبارها مهد الدنيا ، وسط ، أصـــل الانسانية والمدنية » . فهى ــ فيما يذهب ــ « معلمة العالم بغير شك » . فهو يرى أن « ها هنا بدأ التاريخ ... وهذا ما يهز كيان الزائر أمام أبى هول القاهرة » . ويضيف هذا السياسى والمفكر الأفريقى قوله « نعم ، انه فى أفريقيا قد ولد التاريخ » .

هذه الكلمات ــ فيما أعتقد ــ تبرز العلاقة الارتباطية تاريخيا بين مصر وقارتها التى لا يجد « كودجو » مشقة فى اثباتها من واقع كتابات ووثائق وشواهد كثيرة . وهى تشير الى ما ترمز اليه مصر من معان عميقة بالنسبة للمفـكر والمثقف الافريقى ، فى مقدمتها مشاعر الاعتزاز ، بالانتماء الواحد لنفس القارة والتاريخ المشترك منذ قديم الزمان .

واذا حاولنا استقراء تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية منـذ القدم لأدركنـا حقيقة جوهرية ، مفادها أنه كلما كانت مصر يقظة وقوية كلما كان دورها الأفريقى واضحا وفاعلا ، والعكس بالعكس . انها حقيقة فى شكل معادلة تهدينـا اليهـا صفحات تاريخ مصر الأفريقية ، منذ قديم الأزل وحتى اليوم .

ان اهتمام السياسة الخارجية المصرية بأفريقيـا انمـا هو اهتمـام قديم وأصـيل يعود الى عصـــور الفراعنة الأقدمين . هذا الاهتمـــام قد استمر عبر العصـــور المختلفة متراوحا بين القوة والضعف ، تبعا لعوامل ومتغيرات عديدة تتمثل فى مجموعتين من العوامل والمتغيرات . ترتبط المجموعة الأولى منها بعوامل تطوير البناء الداخلى للمجتمع المصرى ومدى قدرته وفعاليته وترابطه . أما المجموعة الثانية فترتبط بمدى حيوية السياسة الخارجية المصرية اجمالا ، وبمدى قـوة وفعـالية الدور المصرى فى المحيط الاقليمى الحيوى لمصر على وجه الخصوص . وبتتبع هذه الظاهرة عبر المراحل

التاريخية المختلفة فان المحصلة مؤداها أن الاتصال المصرى بأفريقيا قد بدأ محسوسا ومؤثرا فى الحقبة الفرعونيــة . لكن مع بداية الاضمحلال ووقوع مصر تحت سيطرة قوة خارجية سيطرت على المنطقة التى تقع فيها فانه يبدأ انقطاع الاهتمام والاتصال المصريين بأفريقيا . ويسقط دور مصر الخارجى خلال قرون الحكم البطلمى الرومانى والبيزنطى .

ثم يبدأ الدور المصرى فى أفريقيا ينشط من جديد عقب الفتح العربى الاسلامى لمصر وان اتخذ شكلا ومحتوى جديدين . ثم منذ القرن السادس عشر الميلادى تبدأ مرحلة يتوارى فيها دور مصر الأفريقى الذى لم يظهر من جديد الا بعد بناء الدولة الحديثة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . ثم منذ مقدم الزحف الاســتعمارى الأوروبى على مصر يبدأ التراجع الذى استمر للدور المصرى فى أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى تبلـور فى أعقابها دور مصرى فاعل فى القارة كأحد عناصر المشروع الحضارى الذى حاولت مصر الثورة تأسيسه على أرضها لخدمة أهداف التحرر والاستقلال والتنمية بالنسبة لها ولدول العالم الثالث التى قـد عانت تاريخيا من الظلم والقهر والتمييز والاضطهاد على يد القوى الاستعمارية العالمية .

وهكذا بدأت تتشكل سياسة أفريقية جديدة لمصر منذ عام ١٩٥٢ . سياسة أسهمت فى تحديد محتواهـا ثوابت الجغرافيـا السياسية ودروس التاريخ وخبراته والقدرات والامكانات البشرية

والطبيعية والاقتصادية ومتغيرات العملية السياسية المصرية فضلا عن محددات أفريقيــة وأخرى عربية وثالثة اسرائيليــة وأخيرة دولية (١) ٠

حاضر العلاقات بين مصر وأفريقيا

فاذا حرصت مصر - والحال كذلك - على أن يكون لها تمثيل دبلوماسى فى كل العواصم الأفريقية ؛ فليس ذلك الا تمشيا مع صميم منطق الأشياء باعتبار أن الدبلوماسية واحدة من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، فان اهتمامنا بقارتنا وانفتاحنا عليهـا ومتابعتنا لكل ما يجرى على أرضنا من أحداث وتطورات ، كلهــا أمور أساسية ومطلوبة ، وهى ليست نوعا من الترف أو الانفاق البذخى ، مثلما قد يتصور البعض ، وليس ثمة مبالغة فى القول بأن أفريقيا بالكامل تدخل - بدرجات متفاوتة - ضــمن المنطقة المؤثرة على الأمن القــومى المصرى بالمعــنى الاستراتيجى لهــذا المصطلح ، يضاف الى ذلك مصالحنا الهيدروليكية والاقتصادية وغيرها فى هذه القارة التى ننتمى اليها ٠

بهذا المعنى ، وفى هــذا الاطار يجب أن يفهم سر الاهتمـام المصرى المتزايد بأفريقيا خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة ، وما جاء فى « فلسفة الثورة » حينما تحدث عبد الناصر عن « الدائرة الأفريقية فى توجهات سياسة مصر الخارجية منذ ١٩٥٢ ٠ فليس

---

(١) **راجع** : د٠ مصطفى علوى ، ابعاد السياسة المصرية فى أفريقيا ، الأدوات والمضامين الدبلوماسية ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ٨٤ - ابريل ١٩٨٦ ٠

وراجع ايضا : د٠ خالد محمود الكومى ، أفريقيا لماذا ؟ نظرة الى البعد الافريقى فى سياسة مصر الخارجية ، **مجلة الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٩٥٤ - ٢٧ ابريل ١٩٨٧ ٠

ثمة شك فى أن هذا البعد تبلور بوضوح شديد فى العصر الحديث منذ ذلك التاريخ بالذات ، حيث قادت « مصر الثورة » حركة التحرر الوطنى فى أفريقيا والعالم الثالث من الاستعمار بكافة أشكاله ، ليس من منطلق الشعارات واللافتات والخطب ، بل من منطلق الفهم الصحيح لمقتضيات المصالح القومية ومتطلبات الأمن القومى ، فى اطار تناسق المصالح العامة لمجموعة الدول الأفريقية ودول العالم الثالث بطبيعة الحال وليس منطلق الانتهازية السياسية ٠

ومنذ ذلك التاريخ لم ينحسر دور مصر الأفريقى حتى الآن باستثناء انكماش مؤقت فى فترة السبعينيات كان مرده طبيعة توجه القيادة السياسية وقتئذ التى انعكست رؤيتهـا (لأوراق اللعبـة السياسية فى السياسة الدولية فى أن ٩٩٪ منها بيد الأمريكيين) على دورنا الأفريقى أيضا بدرجة واضحة ٠

بيد أنه لحسن الحظ لم تدم هذه الحقبة طويلا ٠ فعاد دور مصر الأفريقى الى سابق عهده ابتداء من عام ١٩٨١ ، فقد أدرك الرئيس حسنى مبارك وادارته الأهمية الحيوية لأفريقيـا ٠ ومن ثم عادت أفريقيا تحتل من جديد مكانتها فى اهتمامات السياسة الخارجية المصرية ، وعاد الدور المصرى الأفريقى اعتباره فى توجهات سياستنا الخارجية ٠

ولوضع الأمور فى نصابها الحقيقى يجب التأكيد على أن الدور المصرى الرائد فى الدائرة الأفريقية للسياسة الخارجية المصرية ، لا يتعارض ولا ينبغى له أن يتعارض مع أدوار فى الدوائر الأخرى لسياستنا الخارجية كالدائرة العربية والدائرة الاسلامية ودائرة عدم الانحياز ٠ بل على العكس فان الدور المصرى فى أفريقيا يتكامل ويخدم أدوارنا فى بقية الدوائر ٠ فان موقع مصر المحورى وما يفرضه عليها ذلك من مصالح ، هو الذى يحكم طبيعة سياستها الخارجية

وما تتطلبه من أدوار نشطة وفاعلة فى كافة هذه الدوائر لحركة السياسة الخارجية المصرية .

فمصر العربية ، هى مصر الأفريقية ، هى مصر الاسلامية . وهى ذاتها مصر المتوسطية ، ومصر اللانحيازية .. لا تناقض بل اتساق منطقى مع حقائق الجغرافيا والتاريخ أو حقائق المكان والزمان ..

ولعل المعنى يزداد وضوحا اذا تأملنا مثلا رؤوس الموضوعات التالية :

★ الحضارة المصرية وأفريقيا .

★ الحوار العربى الأفريقى ودور مصر فيه .

★ دور مصر الاسلامى فى أفريقيا .

★ مصر وأفريقيا من خلال حركة عدم الانحياز ..

★ مصر وأفريقيا : حلقة الوصل المتوسطى والآسيوى .

فى كل موضوع من تلك كتبت مؤلفات ومجلدات ، وما زال هناك متسع للمزيد والمزيد منها . فعلاقتنا بأفريقيا ودورنا فيها ، أمور يجب أن تحظى منا بما تستحقه من الاهتمام سواء على مستوى الرأى العام ليدرك الأسباب الموضوعية لاهتمامنا الكبير بالقارة الأفريقية .. أو على المستوى **الأكاديمى** أو التطبيقى لنعطى لكل ذى حق حقه ، ونصون مصالحنا ومستقبل الأجيال القادمة من خلال تأصيل علمى رصين . وفى هذا الصدد يجب الاسراع باقامة جامعة أسوان الأفريقية لكى تنهض بدورها الحيوى فى الدراسات الأفريقية فى كافة المجالات النظرية والتطبيقية والعلمية والطبية وغيرها .

وتحرص مصر على مد أفريقيا بالخبرات المصرية فى مختلف التخصصات ، كما تحرص على عقد البرامج التدريبية . وقد وصل عدد الدارسين الأفارقة فى القاهرة الى ٣٠ الف دارس (١) .

رغم ما سبق ذكره ، ورغم توثق العلاقات السياسية والثقافية بين مصر وأفريقيا ، فانه ما زالت هناك مجالات عديدة تحتاج منا الى بذل المزيد من الاهتمام . ففى المستوى الاقتصادى والتجارى ما زال أمامنا الكثير الذى يجب عمله . فمازال حجم التبادل التجارى بين مصر ودول أفريقيا متواضعا للغاية . ان صادرات مصر لأفريقيا تتراوح بين ٢٪ الى ٣٪ فقط من جملة صادراتها الخارجية . أما وارداتها من الدول الأفريقية فلا تعدو أن تكون ما بين ½١٪ الى ٢٪ من جملة الواردات المصرية . ولمصر فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد فى عديد من الدول الأفريقية مثل أوغندا وزائير والكونجو برازافيل (جمهورية الكونجو الشعبية) وساحل العاج وكينيا ومالى والنيجر وبوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا) . تحتاج هذه الفروع ـ لكى تقوم بدورها على الوجـــه الأكمل فى تنشيط التبادل التجـارى بين مصر والدول الأفريقيـة ـ الى دفعة قوية والى تشجيع وحفز .

هذه مجرد أمثلة محدودة للمجالات العديدة التى يمكن أن تشهد مزيدا من التطوير والتشجيع من أجل المزيد من الانفتاح المصرى النشط على القارة الأفريقية التى ترحب بالحضـــور المصرى فيها ، حيث لا تنسى أفريقيا لمصر دورها الرائد فى حركة التحرير الأفريقى ، وقت أن كانت معظم أقطار القارة ترزح تحت الاستعمار الغربى .

---

(١) راجع مجلة الصحفى الأفريقى ، العدد ٤١ ، يناير ١٩٨٧ .

وفى الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء والقيادات السياسية فى مصر ـ الذى عقد يوم ١٩٨٧/٧/٣٠ برئاسة الرئيس مبارك فى اليوم التالى مباشرة لعودته من أديس أبابا بعد أن حضر اجتماعات القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية (٢٧ ـ ٧/٢٩/ ١٩٨٧) استعرض الرئيس نتائج لقاءاته مع قادة وزعماء أفريقيا ، حيث كان التركيز على ثلاث نقاط رئيسية هى :

١ ـ ضرورة توسيع مجالات الصفقات المتكافئة مع البلدان الأفريقية ٠

٢ ـ أهمية ارسال وفود مصرية متخصصة لدعم التعاون مع دول القارة الأفريقية ٠

٣ ـ توثيق العلاقات مع اثيوبيا فى كافة المجالات ٠

وقد جاء فى البيان الذى أذيع عن هذا الاجتماع الموسع فى مجال السياسة الخارجية أن الموضوع الرئيسى كان أفريقيا ، فى ضوء حضور الرئيس قمة أديس أبابا ، واللقـــاءات المكثفة التى عقدها ، والتى شملت رؤساء وزعمـــاء وفود ثلاث وثلاثين دولة أفريقية ٠ وجاء فى هذا البيان أن الرئيس مبارك قد أكد موقف مصر المبدئى النابع من ايمانها بدورها الافريقى وحرصها على تعميق روابط الاخاء بين الدول الافريقية الشقيقة ، وأن تكون هذه العلاقات قائمة على الصدق والاحترام المتبادل والايمان بدور مصر بالوقوف الى جوار أشقائها الأفارقة فى كافة قضايا التحرير والتنمية ٠ كما ان الرئيس قد أشاد بالعلاقات المصرية الأفريقيـــة موضحا تقدير مصر واعتزازها بوقوف ومساندة أشقائها الأفارقة فى كافة قضاياها وفى كافة المحافل الدولية ٠

وأحاط الرئيس مجلس الوزراء بالمباحثـــات التى دارت مع

الرئيس الأثيوبي على صعيد العلاقة الثنائية وما تم من توقيع بروتوكول تعاون ، وقد طلب الرئيس من رئيس الوزراء أن يضع هذا **البروتوكول** موضع التنفيذ مع الالتزام بتنفيذ كافة بنوده فى مجال التصدير والاقتصاد والتمويل (١) ٠

---

(١) راجع : **الأهـرام** ، عدد ١٩٨٧/٧/٣١ ٠

الفصل الثاني

المعضلات الثلاث في الجنوب الأفريقي
وسياسة مصر إزاءها

تضج منظمة الجنوب الافريقي بعدد كبير من المشكلات والقضايا المعقدة · يزيد من تعقيدها أنها تقع في دائرة الصراع الدولي للقوى الكبرى في هذا الجزء الاستراتيجي الحيوي من القارة الأفريقية ، سواء باعتباره يضم طريق التجارة الدولية التقليدي، أو بالنظر للثروات الطبيعية الهائلة التي تزخر بها أرض الاقليم ، وفضلا عن الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لموقعه الجغرافي .

بيد أن أهم وأخطر هذه المشكلات المطروحة حاليا على ساحة الجنوب الافريقي هي القضايا الثلاث الآتية :

أولا : وضعية النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

ثانيا : قضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا .

ثالثا : قضية استقلال ناميبيا .

على أن النظرة المدققة سوف لا تخطئ أن القضية المحورية في هذه المعضلات الثلاث جميعا انما ترتبط بوجود « جنوب أفريقيا » ذاته · فان الوضع العنصري يمثل الاطار السياسي والقانوني والاقتصادي والايديولوجي للنظام القائم في جنوب أفريقيا حيث تسيطر الأقلية البيضاء وتتحكم تحكما مطلقا في مصير كل شيء

هناك . وأمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا يتهدده هذا النظام العنصري العدواني ويرفض الا أن يفرض عليها « ارادته » من منطلق مفهوم « تحكمي » متعسف للسلام وفق ما يراه هذا النظام وليس من أي منطلق آخر . فتكون النتيجة غياب فعلي لأي وجود للسلام بمعناه الموضوعي . ومن ثم تلجأ دول الجوار والمواجهة الى السعي الدائم للبحث عن تدابير واجراءات تحقق لها أمنها القومي - الفردي والجماعي - في مواجهة العدوان الدائم والتهديد المستمر لها من قبل النظام العنصري في بريتوريا ، بما يعنيه ذلك من تشتيت جهودها وامكاناتها بعيدا عن عملية التنمية الشاملة لاقتصادياتها الوطنية . فكأنما يدفعها هذا النظام العنصري دفعا الى البقاء الأزلي في دائرة الفقر المفرغة ، ما دام هذا النظام قائما كجبار جبار لا يؤمن الا بمنطق القوة والعنف لتأمين بقائه واستمراره في المنطقة . ثم - أخيرا - نجد أن ناميبيا ، ذلك الاقليم الواقع في جنوب غرب القارة الأفريقية ، ما زال يرزح تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة لدولة جنوب أفريقيا تحت قناع ما يسمى بنظام الانتداب . فهو الاقليم المحتل الوحيد في كل العالم تحت الانتداب في الوقت الحاضر . فقد أصرت جنوب افريقيا على استمراره تحت هذا النظام ، وليس تحت نظام الوصاية بعد قيام الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ، ولم يحصل بعد على استقلاله وسيادته كبقية الأقطار الأفريقية التي تحررت من الاستعمار .

وما زالت جنوب أفريقيا تضرب عرض الحائط بكل القرارات والتوصيات الدولية الداعية الى ضرورة حصول ناميبيا على استقلالها .

فبؤرة الارتكاز في هذه القضايا الثلاث - اذن - هي وجود جنوب أفريقيا في حد ذاته . وسوف يجد المرء نفسه أمام ما يمكن

تسميته ـ بغير مبالغة ـ ب « الثلاثية الجهنمية للجنوب الأفريقي » . فلسوف نرى كيف أن الاستعمار القديم متمثلا فى كل من بريطانيا والبرتغال أساسا وألمانيا الى حد ما قد أجاد حبك هذه الثلاثية فى المرحلة الاستعمارية ، لكى يظل هذا الاقليم ـ الجنوب الأفريقي ـ واقعـــا فى مأزق دائم لا يمكنه الفكاك منه ، بمـا يحقق للقوى الاستعمارية استمرارية تحقيق مصالحها على حساب شعوب ودول المنطقة . فلقد أجيـد « حبك » المؤامرة الاستعمارية بالتحالف والتعاون الوثيق مع أحفاد « البـــوير » العنصريين الذين يشكلون أساسا الأقلية البيضاء الحاكمة اليوم لجنوب أفريقيـا والمسيطرة تماما عليها ، وهى التى أصبح يطلق عليها اصطلاح « الأفريكانز » ، كما سنرى تفصيلا فى سياق هذا البحث .

ولسوف تظل قضـايا الجنوب الأفريقى فى مقدمة القضـايا المثارة بشدة فى المستقبل المنظور من التاريخ الأفريقى المعاصر . ولسوف تبقى ـ لوقت قد يطول ـ من أهم ما يشغل القارة السوداء وشعوبهـــا وساستها ، الى أن يتم ايجاد الحل المناسب والمعقول والمقبول سياسيا وانسانيا لقضية « التفرقة العنصرية » فى جنوب أفريقيا . ولن يتحقق هذا الا بافراغ جنوب أفريقيا من المحتوى العنصرى باسقاط نظام التمييز والفصل العنصرى « الأبارتيد » ، وتحقيق المساواة العنصرية ، مثلما تم فى روديسيا الشـــمالية « زيمبابوى حاليا » . والى أن يتم وقف العـدوان الذى تمارســه بريتوريا ضد جيرانها ، وايجاد الضمانات « العملية » الكفيلة بكبح جماحها . والى أن تستقل ناميبيا . وفى كل ذلك ما زال وسوف يظل مطلوبا من مصر ـ بحكم مالها من دور الصدارة والقيادة فى القارة ـ أن تستمر فى موقفها المعارض بشدة للعنصرية فى جنوب أفريقيا ، ودعم دول الجوار والمواجهة مع بريتوريا ، اقتصـــاديا

وسياسيا ومعنويا واعلاميا ، والاستمرار في مناصرة استقلال ناميبيا بكل الطرق وشتى السبل وفي كل المحافل • بل ان الشواهد الراهنة تشير الى أن هـذا الدور المصرى ـ من خـلال السياسـة والدبلوماسية المصرية ـ لابد أن يتعاظم ليتناسب مع مصداقية مصر الأفريقية •

المبحث الأول
الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا

نظرة عامة :

تحتل جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا ، وهى دولة فيدرالية ، المنطقة المحصورة فى الجزء الواقع فى أقصى جنوب القارة الأفريقية . وهى تطل على المحيط الهندى شرقاً والمحيط الأطلنطى غرباً . تتكون جنوب أفريقيا من المستعمرات البريطانية القديمة فى هذا الاقليم : مستعمرات الكاب وناتال والأورانج والترنسفال . وتبلغ مساحتها الاجمالية ١٢٢١٠٠٠ كيلو مترا مربعا . يبلغ تعداد سكانها (فى عام ١٩٨٦) ٣١ مليون نسمة ، تتوزع نسبهم على النحو التالى :

- ٧٠٪ من البانتو (السكان الأصليون للاقليم) .
- ١٨٪ من البيض
- ٩ ٪ من المخلطين Métis (أى السكان الذين من نتاج الزواج المختلط بين البيض وغيرهم) .
- ٣ ٪ من الآسيويين (هنود وباكستانيون أساسا) .

أن عاصمة الاتحاد هى بريتوريا وأهم المدن جوهانسبرج .

أما اللغات الرسمية فى جنوب أفريقيا فهى الأفريكانية (١)، والانجليزية (٢) ·

العنصرية فى جنوب افريقيا : بين النظرية والتطبيق :

ينطوى الوضع السياسى والاجتماعى القائم حاليا فى هذه الدولة على أكبر تناقض سياسى وفكرى وأخلاقى تعرفه النظم السياسة الموجودة فى العصر الحديث · لا يضارع ذلك أو يقترب منه سوى وضعية الدولة العبرية التى زرعت فى أرض فلسطين عام ١٩٤٨ ·

يقوم النظام السياسى والاجتماعى والقانونى فى دولة جنوب أفريقيا — رسميا وفعليا — على أساس سيطرة البيض على العناصر السوداء والملونة ، مع النفى الكامل لحقيقة أن السود هم — تاريخيا وفعليا — الشعب الأصلى صاحب الأرض والاقليم · ويشكل السود — كما سلفت الاشارة — أغلبية السكان · وليس البيض — فى الحقيقة — سوى وافدين · لا يغير من حقيقة ذلك أنهم قد وفدوا الى هذه البقعة من أفريقيا منذ مئات السنين · وتوضح الاحصاءات أن شعب جنوب أفريقيا من السود يزيد تعداده حاليا على ٢٤ مليون نسمة ، ما زال يخضع لسيطرة وارادة الأقلية البيضاء التى لا يزيد عددها عن خمسة ملايين نسمة ، أى أن السود يكادون يشكلون خمسة أضعاف عدد البيض فى أفريقيا فى الوقت الحالى · ومع ذلك تمارس هذه الأقلية البيضاء كل أشكال السيطرة على مقاليد السلطة

(١) الأفريكانية Afrikaans هى لغة تمتزج فيها هولندية القرن السابع عشر ببعض اللهجات الأفريقية المحلية ·

(٢) Petit Larousse illustré, Librairie Larousse, Paris, 1986, p. 1094-5.

والحكم فى البلاد ، وعلى مفاتيح الثروة والاقتصاد ، من خلال أساليب القهر والاضطهاد والفصل والتمييز العنصريين أو ما يعرف بنظام « الابارتيد – أو – الأبارتهيد » بكل الطرق والأشـــكال الهمجية واللا انسانية ، مع أنهم يزعمون انتماءهم للمدنية الغربية · ان هذا النظام العنصرى يعتبر انتهاكا صارخا ليس فقط لكل المواثيق الدولية المعروفة كالاعلان العالمى لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ، لكن أيضا انتهاكا لكل مبادىء وتعاليم كافة الشرائع وقواعد الأخلاق ، بل ومتعارضا مع أبسط تقاليد الأمم المتحضرة · فليس ثمة مبالغة فى أن ما يجرى حاليا فى جنوب أفريقيا من قبل الأقلية البيضـــاء المسيطرة ضد الأغلبية السوداء المستضعفة ليس الا صميم العبودية فى أحط صـــورها وأبشع مظاهر التعبير عنها · وليس ثمة سند قانونى أو دستورى أو منطقى وراء هذا سوى قانون القوة ودعوى التفوق والتميز العرقى أو العنصرى للجنس أو العرق الأبيض على ما عداه من السود والملونين ، مع أن هؤلاء الأخيرين – كما سلفت الاشارة ، وكما سوف يتضح بجلاء – هم أصحاب البلاد الشرعيين ·

خلفية تاريخية موجزة
عن كيفية نشوء العنصرية فى جنوب افريقيا :

يزعم فلاسفة الفكر العنصرى فى جنوب أفريقيا – كخط ثابت فى سياستها – أن الرواد الأوائل من البيض الذين أقاموا « النظام والحضارة والدولة » فى جنوب افريقيا (وغالبيتهم من الهولنديين أو ما عرف تاريخيا بـ « البوير الرحل ») قد جاءوا واستعمروا هذه البقعة من أفريقيا عندما لم تكن هذه البقعة مأهولة أصلا بالسكان حوالى عام ١٦٥٢ ، وأن طلائع قبائل البانتو Bantu الزنجية لم تهبط من الشـــمال الى هذه المنطقة الا فى وقت متزامن تقريبـــا · فالمعبرون عن هذا الفكر يريدون القول بأن هذه المنطقة كانت أصلا

أرضا بغير صاحب No man's Land (لاحظ هنا أيضا التشابه في هذه النقطة بين جنوب أفريقيـــا وما سبق أن ادعتــه الحركة الصهيونية أيام تيودور هرتزل أواخر القرن الماضي حين زعم نبي الصهيونية هذا أن فلسطين كانت في الأصل أرضا بلا صاحب) ٠

في عبارة أكثر وضوحا فان الرؤية الجـديدة لتاريـخ جنوب أفريقيا انما تستهدف أمرين : أولهما محاولة اثبات أن أسلاف الجيل الحاضر من البوير أثناء القرن السابع عشر كانوا يضمرون احساسا حادا بالتمييز اللوني ٠ ومن ثم فليس مبدأ الفصل العنصر سوى تأكيد لعوامل الولاء البدائية التي ظهرت منذ ثلاثمائة عام مضت ، وثانيهما محاولة البرهنة على أن ما يسمى ب « البانتو » قد جاءوا الى منطقة جنوب أفريقيا في وقت واحد مع البيض ٠ ويقول هذا الرأى ان قبائل « البانتو » لم يستوطنوا في جنوب أفريقيا حتى القرن الثامن عشر ، ويستدل من هذا على أن حروب القرن التاسع عشر التي شنها البوير والبريطانيون ضد المجتمعات الأفريقية لم تكن — في زعم هـــذا الرأى — حروبا استعمارية شنتها عصـــابات النهب والسلب البيضــاء من أجل الطرد والسـطو وتحقيق الاســتعمار الاستيطاني ، ولكنهـا كانت حروبا بين غزاة متنافسين (هكذا) لامتلاك أرض آهلة ، مثـل هذا الزعم قد ردده الكاتبان العنصريان « بينار » و « سامبسون » في كتابهما :
South Africa : Two views of Separate Development.
واللذان لم يستحيا أن يقولا فيه صراحة بأنه « في زحمة ادانة « الفصل العنصري » قد تم التغافل عن أن جنوب أفريقيا ليست بأي حال اقليما للبانتو اغتصب من أصحابه الشرعيين من قبل الرجل الأبيض ، اذ أنه لم تكن هناك أوطان قائمة للبانتو في جنوب أفريقيا عندما وصل (جان فان) ريبيك الى الكاب عام ١٦٥٢ — ولم يلتق البيض الذين تحركوا تجاه الشمال ، والسود الذين تحركوا تجاه

الجنوب الى ما بعد قرن من الزمان ، واذا كانت كلمة « الوافدين » هى الكلمة السليمة فان البانتو يكونون بذلك هم الوافدون الى جنوب أفريقيا مثل البيض » (هكذا) (١) ·

ويصف بعض الكتاب الغربيين المنصفين (٢) مثل هذا الفكر العنصرى المجافى لحقائق التاريخ بأنه ليس الا « تشويها صارخا للواقع ، سواء كان فرديا أو قوميا ، يتطلب دراسة جادة لانه يعكس « حالة متطرفة للعصاب القومى » · وليس من المعقول بطبيعة الحال أن نتوقع أن يتخلى الحكام الحاليون وأيديولوجياتهم **(فى جنوب أفريقيا)** عن سجلهم التاريخى ولا سيما ما يتعلق بالمظالم العديدة التى ارتكبت ضد الشعب الأفريقى · ووفقا للمنطق التاريخى الملتوى (الذى تبناه العنصريين البيض) أطلق على الافريقيين أشياء كثيرة · ففى وقت ما أطلق عليهم اسم «الكفار» أى غير المؤمنين ، ثم أسقطت هذه التسمية فى مرحلة لاحقة فاطلقوا عليهم « السكان الوطنيين » ، وهى تسمية تضعهم فى مرتبة حيوانات ونباتات الأرض ، ثم عندما أدرك أن « الوطنى » لها مدلول آخر يعطى الأصالة الى الأرض ، استخدمت كلمة « بانتو » على أنها تعنى « الناس » · ومنذ عهد قريب بطل استعمال كلمة « بانتو » ، وأصبحت وزارة شئون « ادارة البانتو » تسمى « وزارة العلاقات المتعددة الأجناس » ، وأصبحت البلاد ذاتها يطلق عليها « الديموقراطية المتعددة الأجناس » اذ يرفض الحكام العنصريون فى جنوب أفريقيا استخدام كلمة « أفريقى » لما تنطوى عليه من دلالات سياسية (٣) ·

---

(١) برنار ماجوبين ، التطورات السياسية فى تاريخ جنوب أفريقيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٥ ، ص ٥ ـ ٦ ·

(٢) مثل المؤلف السابق ذكره برنار ماجوبين ·

(٣) ماجوبين ، م· س· ذ ، ص ٦ ·

ان ما تزعمه حكومات جنوب أفريقيا وكتابها العنصريون من مقولة أن الاقليم كان « أرضا بلا صاحب » وأن كلمة « الوافدين » مثلما تنطبق على البوير (والانجليز) القادمين الى الاقليم تصدق أيضا على « البانتو » ، ليست سوى تلفيق تاريخي لا يصمد أمام حقائق التاريخ والواقع · ان الهدف من وراء هذه الأكذوبة الكبرى هو تثبيت أوضاع البيض وتميزهم من خلال الايحاء واعطاء الانطباع بأنهم هم ، وليس غيرهم ، الذين صنعوا جنوب أفريقيا من العدم في وقت لم يكن هناك في هذه الأرض سواهم ، وان هذا الاقليم لم يكن له أصحاب أصليون ·

فماذا تقول حقائق التاريخ المكتوب موضوعيا ؟

ان « **البوير** الرحـل » Trek-Boer (ومعنـاها الفلاحـون والمهاجرون الرحل) هم أجداد وأسلاف البيض في جنوب أفريقيا · هؤلاء يقول عنهم كل من « رولاند أوليفر » و « جون فيج » في كتابهما : « موجز تاريخ أفريقيا » :

« أنهم رواد أشداء سلخوا أنفسهم من تيار النمو الأوروبي ووطنوا أنفسهم على الملاءمة مع الحياة القاسية الجديدة وعزموا على كسب قـوتهم من رعي الحيوان في مراع داخلية (في) جنـوب أفريقيا الجافة ، ودخلوا بذلك في منافسة مع السكان الأصليين هم فلاحون مربون للماشية مثلهم تماما · وفي النهاية أطلق أبناؤهم على أنفسهم لقب « **الأفريكانيين** » Afrikanders

هؤلاء الأفريكانيون ــ أحفاد **البوير** ــ يختلفون عن غيرهم من الأفارقة بنزعتهم الفردية الشديدة وفي عقيدتهم الكالفينية (نسبة الى كالفن) التي نشأت في القرن السابع عشر والتي استوحوا منها اعتقادا راسخا نما من ظروف نشأتهم بأنهم « شعب اختاره

الله » ، وان السود الوثنيين « لا حق طبيعى لهم قبلهم ولا حق لهم فى امتلاك الأرض » التى بدأ هؤلاء البيض فى اغتصابها (١) ·

يقول أوليفر وفيج :

··· (بهذه الروح تحرك البوير شرقا بدلا من أن يستمروا

---

(١) رولاند أوليفر وجون فيج ، موجز تاريخ أفريقية ، ترجمة الدكتورة دولت أحمد صدقى ، مراجعة الدكتور محمد السيد غلاب ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتاليف والترجمة ، القاهرة ، يونيه ١٩٦٥ ، ص ١٧٥ ·

ولاحظ فى هذه النقطة وجه التشابه الكبير بين جنوب أفريقيا ــ أولا ــ كحقيقة استعمارية استيطانية وبين وضعية اسرائيل · ثم لاحظ ــ ثانيا ــ وجه التشابه بين هذا الشعب الذى يعتقد بأنه شعب اختاره الله وبين فحوى الدعوى الصهيونية التى اقامت اسرائيل على أساس الزعم بأن اليهود « شعب الله المختار » الذى جاء الى « أرض الميعاد » ــ بحكم نبؤة « التوراة » ــ فى فلسطين حيث « جبل صهيون »· ثم لاحظ ــ ثالثا ــ محاولة صياغة « أحفاد البوير » لصفة متميزة لهم عن غيرهم من الأفارقة فى جنوب أفريقيا على أنهم جيل متميز يتسم بالصلابة ، لتبريــــر **ايديولوجيتهم** العنصرية ، وقارن كل ذلك بما يطلقه أحفاد الصهاينة الذين ولدوا وعاشوا فى « أرض الميعاد » وما يسمون به أنفسهم ــ فى مواجهة الأغيــــار أو « **الجوييم** » من الفلسطينيين ــ بأنهم « جيل **الصابرا** » ــ وهى الكلمة العبرية المشتقة من اسم نبات الصبار ، كناية عن أنهم مثله « يتسمون بالمرارة فى المذاق » وهم مثله لأنه ينمو ويترعرع فى ظروف بيئية وطبيعية صعبة · من ثم وأخذا فى الاعتبار هذه الأشياء المشتركة والمتشابهة بين بريتوريا وتل أبيب أنه لم تكن مصادفة أن تقوم بينهما منذ أمد طويل أعمق وأوثق العلاقات التى تحدوها أساسا أن كليهما يستلهم نفس مبادىء الفكر والعقيدة تقريبا مصدرهما العنصرية والتفوق العرقى فى اطار النشأة المتشابهة فى ظل الاستعمار الاستيطانى · فضلا عن التشابه فى أن كليهما مكروهون من جيرانهم أصحاب الأرض الأصليين ، ولذلك فان كليهما يلجأ الى تقوية نفسه لدرجة التفوق الضخم فى السلاح ، لضمان استمرارية بقائه بقوة السلاح لا بحكم الاندماج · يضاف الى كل ما سبق أن النظامين وان وجدا جغرافيا فى الشرق الأوسط بالنسبة لاسرائيل وفى أقصى جنوب القارة الافريقية بالنسبة لجنوب أفريقيا ، الا أن كليهما ينتمى فعليا الى غرب أوروبا حضاريا ونفسيا وفكريا ، كما أن كليهما زعمان أنهما أصحاب رسالة لتمدين وتحضير « البرابرة » كل فى منطقته ·

صوب الشمال أى نحو الأراضى التى تستقبل قدرا كبيرا من الأمطار فى اقليم ناتال · وبدأوا فى اقتناص **البوشمن** البدائيين ، وشتتوا **الهوتنتوت** حتى واجهوا جماعات البانتو العديدة الأكثر نظاما والذين كانت حدود بلادهم تنتهى عند نهر « فيش الكبير » ، وكان من نتيجة ذلك سلسلة حروب الكافير (١) العديدة · وحروب **الكافير** هذه أقضت جانب **البوير** مائة عام كاملة » (٢) ·

لقد فند المؤرخون الموضوعيون — منذ زمن طويل — ومنهم مؤرخ يدعى باسيل دايفيدسون Basil Davidson — زيف الزعم المكـذوب لبيض جنوب أفريقيـــا بأن الاقليم الذى أقاموا عليـه جمهوريتهم من عدم كان بلا صاحب · فلقد أثبتوا — فى كتاباتهم المتسمة بالحيدة — أن القبائل الأفريقية عاشت فى هذه البقعة وعلى هذا الاقليم فى زمن سابق بكثير يعود الى عام ١٣٠٠ ميلادية تقريبا . أى قبل نحو ثـلاثة قرون ونصف من مجىء طـلائع المستعمرين الهولنديين أو **البوير** الرحل الى منطقة جنوب أفريقيـــا · (ومن الثابت تاريخيا أن شركة الهند الشرقية الهولندية قد أسست محطة تموينها فى الكاب — أو رأس الرجاء الصالح — عام ١٦٣٢ ، وفى بعض الكتابات عام ١٦٥١) ·

وبغض النظـر عن التفاصـــيل التاريخيـة والشـــواهد

---

(١) كلمة « كافير » — التى سميت باسمها « حروب الكافير Guerre Cafre » لفظ يستخدم عادة فى جنوب أفريقيا يطلق على الأفريقى الوثنى فى هذه البـــلاد مرادفا لتعبير : Les Xhosas ولفظ « كافير » أصله « كافر » بمعنى غير مؤمن · وربما وصل الى جنوب أفريقيا من الساحل الشرقى لأفريقيا حيث كان قد وجده البرتغاليون على ألسنة العرب فنقلوه الى البوير فأطلقوه على البانتو ·

(٢) راجـــــع :

رولاند أوليفر وجون فيج ، م· س· ذ ، ص ١٧٤ — ١٧٥ ·

الانثروبولوجية والدلائل الأثرية المؤيدة كلها لحقيقة أن البانتو هم أصحاب البلاد الأصليين فى جنوب أفريقيا تبقى نقطة مهمة يجب ابرازها هنا . ومؤدى ذلك أن المجتمعات الأفريقية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت قد وصلت الى مراحل مختلفة من التطور وذلك على عكس الآراء المتحيزة العـــامة التى يروجها أصحاب الفكر الاستعمارى . ان القول بأن السكان الســود فى جنوب أفريقيا ليس لديهم سوى ماض وحشى ، لا يعتبر قولا خاطئا فحسب بل انه ينطوى على مغزى خبيث أيضا . فالدلائل المختلفة تشير الى وجود مجتمعات صـــالحة كانت منهمكة فى نشـــاط **ديموجرافى** ، واقتصادى ، وسياسى على الصعيد المحلى ، وتشير أيضا الى مجتمعات مارست ، بالاضافة الى صيد الحيوانات وجمع الطعام ، تربية الحيوانات والزراعة والتنقيب عن المعادن وصناعة المشغولات المعدنية . وبعض هــذه المجتمعات ليست لهـا سلطة مركزية ، الا أن هناك مجتمعـــات أخرى لديهـــا حكام مستقرون وقادرون (١) .

قضية العنصرية فى جنوب افريقيا والمجتمع الدولى

كثيرة هى القرارات والادانات الدولية للعنصرية والأبارتيد فى جنوب أفريقيا بحيث يصعب حصرها على وجه التحديد ، لكن النظام العنصرى هناك ما زال قائما يزداد عنفه وقمعه يوما بعد يوم فى مواجهة الأفارقة ، فهو نظام قد تأسس على القوة ، ولن يرعوى بغير القـــوة .

ولعل قضية السياسات والممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا هى من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التى عرضت على

(١) برنار ماجوبين ، م. س. ذ. ، ص ١٤ .

الأمم المتحدة منذ بداية قيام هذه المنظمة الدولية ، وما زالت تعرض عليها وعلى المحافل والمنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية ، بما فى ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية . فكم من قرارات صدرت تشجب وتدين .. (مرفق فى نهاية هذه الدراسة بعض العينات والنماذج من هـذه القرارات والتوصيات الدولية ، والاقليمية) .

لقد بدأت مناقشة الموضوع أصلا ولأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، حتى قبل صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان (الذى اعتمدته الجمعية العامة ١٩٤٨) .

ومن الغريب حقا أن نعرف أن أول من أثار هذه القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ لم تكن دولة أفريقية ، بل كانت دولة آسيوية هى الهند . فقد تقدمت بشكوى ضد حكومة جنوب أفريقيا لأن هذه الأخيرة قد « سنت تشريعات تمييزية ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى » . ولم تكن الهند والحال كذلك فى الغالب تقصد الا رعاية مصالح السكان الآسيويين هناك من ذوى الأصل الهندى . ثم عادت الهند فنسقت جهودها بعد ذلك ــ فى هذا الشأن ــ مع دولة الباكستان ، من خلال الجمعية العامة لنفس السبب لوجود جالية هناك من أصل باكستانى أيضا .

بيد أنه منذ ذلك الحين فصاعدا ظلت السياسات والممارسات العنصرية والتمييزية لجنوب أفريقيا من بين البنود الثابتة عادة والمدرجة ــ دوريا ــ فى جداول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وعدد من لجانهـا ، وبعض الوكالات الدولية المتخصصـة التابعة للأمم المتحدة . كما أثيرت المشكلة ونوقشت أمام عديد من الندوات الأفريقيـة والعـالمية . وفى كل مرة تصـدر توصيات وادانات ، تضرب بها جنوب أفريقيا عرض الحائط .

وعندما صــدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، حيث نص في مادته الثانية على أن « لكل انسان حق التمتع بكافة الحقـــوق والحريات الواردة في هـــذا الاعلان ، دون أي تمييز ، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر » : فان حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لم تنظر اليه الا على أنه مجرد قصاصة من الورق ٠

من بين المحاولات الكثيرة الجادة التي بذلت على النطاق الدولي والأفريقي لكشف ومحاصرة النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، تلك الحلقة الدراسية الدولية التي نظمت بالاشتراك بين اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعــة للأمم المتحدة والحكومة النيجيرية (لاجوس ١٣ — ١٩٨٤/٨/١٦) عن المركز القــانوني لنظام الفصل العنصري والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضـــد الفصل العنصري ٠

وقد شارك فيها حقوقيون وعلماء اجتماع من عدد من البلدان الأفريقية والأوروبية والآسيوية ومن أمريكا الشمالية ٠ ومن بين ما أقرته هذه الحلقة أن الطبيعة الاستعمارية لنظام جنوب أفريقيا تنبع من تأسيس وممارســة نظام الفصـــل العنصري في جنوب أفريقيا ٠ ولاحظت الحلقة أنه رغم وجود بلدان كثيرة في العالم ، للأسف ، « ليس للشعب فيها قول فعال في سير الحكم ، ولكن الأمر الذي تنفرد به جنوب أفريقيا هو أن الدستور ذاته هو الذي يحرم الأغلبية الساحقة من الشعب من ممارسة السيادة ، ويفعل ذلك على أســاس أن تلك الأغلبيــة ذات أصل محلي ٠ وهذه هي الحقيقة القانونية الأساسية للفصل العنصري ٠ اذ أن خمسة وعشرين مليون أفريقي (١٩٨٤) ، أي ٧٢٪ من مجموع السكان ، يعاملون

منذ انشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، بوصفهم سكانا مستعمرين • ولم يكن ما حدث فى عام ١٩١٠ عندما أنشئَ اتحاد جنوب أفريقيا عملا من أعمال انهاء الاستعمار من جانب بريطانيا العظمى ، بل كان منحا للاستقلال للمستعمرين ، لا للمستعمرين الذين لم يمثلوا فى المفاوضات ولم يستمع اليهم عندما قدموا ما قدموه من بيانات • ولم تتغير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين الا من حيث أنها أخضعت المستعمرين لمزيد من سيطرة المستعمرين » (١) •

ولعل أهم ما حققته هذه الحلقة الدراسية أنها جسدت بدقة حقيقة التكييف القانونى للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا حين أكدت « أن النظام الذى ينكر الشخصية القانونية للأغلبية العظمى من شعبه على أساس أنها من أصل محلى ، والذى يحرم تلك الأغلبيه من حقوقها الأولية ويحرمها من صفة المواطنة ، ويخضعها لتمييز عنصرى فادح ومتواصل وقاس ، لا يحق له أن يزعم أن مجتمع مستقل قائم على أساس تقرير المصير • وقد تكون له بعض المكونات المادية للدولة ، بيد أنه يفتقر الى الشرعية الأساسية بسبب قاعدتى العنصرية والأقلية التى يقوم عليهما • وليس هناك ما يمكن أن يوفر عنصر الشرعية المفتقد حاليا سوى اقامة ديموقراطية غير عنصرية تستند الى ارادة أغلبية السكان (٢) •

يتخذ التمييز العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب أفريقيا ـ بحكم قوانينه العنصرية الصارخة ـ الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الأفريقية : من ذلك مثلا :

(١) انظر الاعلان الصادر عن الحلقة ، نشرة مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى مطبعة الماس بالقاهرة ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٨ •

(٢) نفس المرجع السابق مباشرة ، ص ٩ •

١ ـ **سلب ملكية الأرض** ، اذ تحتفظ قوانين الأراضى هناك بنسبة ٨٧٪ كملكية خالصة للأقلية البيضاء وللاحتلال .

٢ ـ **تقييد حرية حركة الأفريقيين** ، ويعاقب مئـات الألـوف من السود سنويا بموجب قوانين وتصاريح المرور (العنصرية) حيث لا يمكن للسود الانتقال من مدينة الى أخرى الا بموجب حصولهم مسبقا على تصاريح انتقال من السلطات العنصرية .

٣ ـ **تقييد الاقامة** ، وذلك فى صورة **البانتوستانات** أو المنازل فى المناطق الريفية ، والمواقع والمجمعات فى المناطق الحضرية من البـلاد .

٤ ـ **تقييد العمل** ، وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبمـوجب نظام قانونى مهيمن عليـه بالكامل ومنظم لصالح الأقلية البيضاء ، نشأ عنه نظامان قانونيان ، أحدهما للأفارقة والآخر لبقية السكان من سود ومخلطين وآسيويين .

كما يصبغ الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا ـ حتى الآن ـ بكافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود من قبـل الأقلية البيضـاء ، ويقابل أى محاولة للاحتجاج ـ بأى شكل ـ من قبل الأغلبية بالعنف الذى لا يعرف الهادنة . ولا يتورع النظام العنصرى عن استخدام أسلوب التصفية الجسدية فى مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المنادين بتصفية الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا (١) .

---

(١) من ذلك مثلا ما اقدمت عليه الحكومة العنصرية من اغتيال الزعيم الأسـود « ايريك » منتوجا » أحد أبرز المناهضين للتفرقة العنصرية الذى عثر عليه مقتولا فى سيارته يوم ١٩٨٧/٧/٢٦ ، وقد قيل ان اغتياله كان بسبب دوره فى ترتيب اجتمــاعات ندوة داكار عن الاختيار الديمقراطى فى جنوب أفريقيا التى انعقدت بالعاصمة السنغالية (٩ـ١٩٨٧/٧/١٢) بين وفد من المؤتمر الوطنى الأفريقى ووفد من عدد من الشخصيات من بعض جنوب أفريقيا المعارضين للتفرقة العنصرية .

ولم يحدث أى تحسن فى صالح الأغلبية السوداء • لكن دستور ١٩٨٣ قد أقر بعض التغيير الطفيف بمنح الحقوق الدستورية ، ليس لصالح الأغلبية السوداء ، ولكن لصالح المخلطين والهنود •

وكان البعض يعلق بعض الآمال على تغيير شخص رئيس الجمهورية الجديد « بيتر بوتا » «Pieter Botha» — الذى وصل الى حكم جنوب أفريقيا عام ١٩٨٤ خلفا لـ « جون فورستر » «John Vorster» ، بيد أن الآمال تبددت أدراج الرياح • فلم يكن الخلف أفضل من السلف ، بل ان كليهما كان موغلا فى عنصريته •

ان الحكومة العنصرية الحالية برئاسة « بوتا » تريد تقنين حرمان الأغلبية السوداء نهائيا من أبسط حقوق المواطنة فى الدولة • فقد أعرب عن أنه « يفكر » حاليا فى امكانية « منح » جنسية دولة جنوب أفريقيا لـ ٧٫٨٥ مليون أسود وملون فقط ، مع أن عددهم الاجمالى يزيد على ٢٥ مليون نسمة • غير أنه — حتى هذه اللحظة — ليس هناك وجود قانونى للسود فى دولة جنوب أفريقيا العنصرية •

ومن المفارقات وسخريات القدر — فى هذا الصدد — أن الأسقف الأسود الأب « ديز موند توتو » الذى حصل على جائزة نوبل للسلام (عام ١٩٨٤) ، وهو من رعايا جنوب أفريقيا ، قد سافر — فى رحلته الى أوروبا ليستلم الجائزة — وهو يحمل جواز سفر أصدرته له سلطات جنوب أفريقيا مكتوب فيه أمام « الخانة » المخصصة للجنسية كلمة : « غير محددة بعد indéterminé مع أن الرجل ينظر اليه — سواء فى أفريقيا أو خارجها — على أنه « مارتن لوثر كنج الجديد » • ان هذه السلطات

العنصرية ما زالت تعتقل فى سجونهـــا ومنذ عام ١٩٦٤ الزعيم الوطنى الأســود « نلسون مانديلا Nelson Mandela – زعيم المؤتمر الأفريقى الوطنى الذى حظرت نشاطه عام ١٩٦٠ – مع ان « مانديلا » لم يفعل سوى أن نادى بضرورة انهاء التفرقة والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ، بالطرق السلمية ٠

والحقيقة أن الجمـاعة الدولية وفى مقدمتهـا الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز لم تقف ساكنة أمام تحدى النظام العنصرى لكل المبـــادىء والقيم الانسانيـــة المتعارف عليهـــا ٠ فكانت آخر محاولاتها الجادة فى صدد العمل على التصدى للعنصرية فى جنوب افريقيا ، انعقاد المؤتمر الدولى لفرض العقوبات على جنوب أفريقيا فى باريس فى يونيو ١٩٨٦ ، فى هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على « النظام العنصرى » تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (بشأن الأعمال التى تتخذ فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان) ٠ أعقب المؤتمر أن تقدمت مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز بمشروع قرار يتضمن أن « العنصرية » جريمة ضـد الانســانية وتهديد للأمن والاستقرار الدوليين ، ويطالب بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب أفريقيا ٠ وكان ذلك فى فبراير ١٩٨٧ : فلما عرض القرار أمام مجلس الأمن (رقم ٨٧٠٥/أس فى ١٩٨٧/٢/١٩ للتصويت استخدم ضـده « فيتو » أمريكى بريطانى وبتأييد من ألمانيا الاتحادية للفيتو (التى أصبحت منذ ١٩٨٧/١/١ عضوا غير دائم فى مجلس الأمن) وامتنعت كل من فرنسا وايطاليا واليابان عن التصويت ٠ ولم يكن لذلك معنى سوى أن الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ما زالت تقدم المساندة الدولية لجنوب افريقيا ، وهو ما سوف نعرض له فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة ٠

الارهاصات والجذور التاريخية
لحركة المقاومة والتحرير فى جنوب افريقيا

كفاح جماعة « زوسا » :

يعود كفاح الأفارقة فى جنوب أفريقيا ضد الغزاة البيض الى منتصف القرن السابع عشر ، فقد بدأ الاستعمار الهولندى لهذه المنطقة منذ عام ١٦٥٢ ، والاستعمار البريطانى عام ١٨١٤ .

أما الهولنديون فقد تمكنوا فى عام ١٦٥٢ من اقامة محطة التموين والامداد فى الكاب (رأس الرجاء الصالح) ، التى لم تكن أساسا سوى نتيجة قرار شركة تجارية هى « شركة الهند الشرقية VOA» ، التى كان يملكها ١٧ من أغنياء التجار الهولنديين . كان الهدف الأساسى للشركة الحصول على سلع وثروات الشرق ، وكان شعار المسئولين عنهـا دائما « الغـاية تبرر الوسيلة » أيا كانت الوسيلة . وهناك اجماع بين المؤرخين على أن موظفى هذه الشركة كانوا من بين العناصر البائسة فى المجتمع الهولندى ، بل كان بعضهم من نزلاء السجون الذين أرسلوا لهذه المنطقة تنفيذا لعقوبة عن بعض المخالفات . ان هـذه الشركة هى التى بدأت فى تمهيد المنطقة واخضاع سكانهـا ومن بينهم جماعات « الخوى الخوى » تمهيدا لاخضاعها تماما لتحقيق أغراض المغامرين الهولنديين ، أو البوير المهاجرين الغزاة ، أسلاف الغالبية العظمى من بيض جنوب أفريقيا فى الوقت الحاضر .

أما الانجليز فقد استولوا على منطقة الكاب فى بادىء الأمر عام ١٨٠٦ ، لكنهم لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم وملكيتهم الدائمة

لهـا الا فى عام ١٨١٤ · وعلى مـدى القرن التاسع عشر تمـكن الانجليز ــ بشـكل أو آخر ــ من فرض الأحداث والتطورات فى جنوب أفريقيـا ·

وفى خلال ما يسمى « بحروب الكفار » فى سنوات ١٨٣٥ ، ١٨٤٧ ، ١٨٥١ عمد البريطانيون الى تقليص قوة جماعة « زوسا » الأفريقية من خلال الغزو المنظم ومصادرة أراضيهم وماشيتهم لانهاك قواهم الجماعية تمهيدا لاخضاعهم التـام لارادة بريطانيا العظمى · ولم يتردد البريطانيون فى استخدام بعض الأفارقة ضد البعض الآخر فى عملياتهم لسلب الماشية وتخريب القرى الأفريقية واحراق المحاصـيل والزراعات التى يملكهـا خصومهم الأفارقة فى خضم محاولاتهم المستمرة لاخضاعهم واذلالهم ، وتأليب الجماعات الأفريقية بعضـها ضد البعض اعمـالا للقـاعدة الاسـتعمارية الشهيرة « فرق تسد » ·

وبغض النظـر عن التفصيلات التاريخيـة الدقيقة لسلسلة العمليات التى شنها البريطانيون ضد جماعة « زوسا » الأفريقية لاخضاعها واذلالهـا تمـاما ، وهى سلسلة مأسـاوية حقـا ، فان هذه الجماعة لم تستسلم · فقد طورت الجماعة ، التى بقيت بعد الصراع مع المستعمرين البريطانيين ، قيادة عسكرية رائعة · وقد قاتل شعب « زوسا » تحت قيادة زعماء مثل « ندلامبى » و « هينتا » و « مكانا » ، بكل بطولة · ويقول المؤرخون الغربيون المنصفون ان الكفاح الشجاع لجماعة « زوسا » ضد الغزاة البريطانيين يعتبر ملحمة عظيمة استمرت لأكثر من مائة سنة ·

ويشهد امتداد وقوة مقاومة « زوسا » على حقيقة أن اقتصادهم

كان قد وصل الى مستوى متقدم استطاع أن يساند الرجال تحت السلاح لفترات طويلة (١) ٠

كفاح جماعة « الزولو » :

ان كل من لديه المام ولو سطحى بالتطورات التاريخية فى جنوب أفريقيا فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن والتاسع عشر ، لابـد وأن يعرف عن قيام امبراطورية الزولو تحت القيـــادة الملهمة للملك « شاكا » ملك الزولو ، وهو ابن سنزانجاهونا ٠ لقد استطاع هذا الملك الأفريقى البطل أن يجسد الى حـد بعيـد الديناميـات السـياسية والاجتماعية التى أثارت المجتمعات الأفريقية فى الجزء الشرقى من جنوب أفريقيـا خـلال القرنين الماضيين ٠ وقد سبق أن ألمحنا فى مقدمة هذه الدراسة أن هذا البطل الأفريقى الشجاع ، لا يقارنه بعض المؤرخين المنصفين من مؤرخى الغرب ، بكل من نابليون وقيصر وهانيبـال وشارلمان ، فحسب بل يرون أن « شاكا هو رجل من هذا القبيل ، وربما يكون أعظمهم جميعا » (٢) ٠

فلقد ولد « شاكا » نحو عام ١٧٨٧ ولم يعش أكثر من أربعين عاما ، حقق خلالهـــا انجازات مؤثرة ، اذ أعـاد ترتيب التنظيم العسكرى لجماعة الزولو ٠ فألغى استعمال الرمح النحيل واستخدم الحربة الصغيرة للطعن ، وخلال الحروب والمناورات السياسية ، استطاع أن يوحد ولايات الزولو المختلفة ٠ واستطاع – فى فترة زمنية قصيرة – أن يوسع من رقعة سيطرة الزولو ٠ ثم بدا – بعد

---

(١) **انظر** : برنار ماجوبين ، **التطورات السياسية فى تاريخ جنوب افريقيا** ـ م ٠ س ٠ ذ ٠ ص ٢٠ ٠

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢١ ٠

ذلك - كما لو كان يقترب من توحيد المنطقة كلها فى ظل حكم واحد وهى ما تعرف اليوم باسم : ناتال وليسوتو ، وسوازيلاند . غير أن الأجل وافاه فجأة فى عام ١٨٢٨ فلم تنجز المهمة . وقد استطاع - فى حياته - أن يكون جيشا من قومه قدر قوامه بنحو ثلاثين ألف رجل . ان بقايا هذا الجيش الذى تناقص عدده وأصبح أقل قوة هو ذلك الجيش الذى ألحق فى عام ١٨٧٩ بالبريطانيين أسوأ هزيمة فى تاريخهم الاستعمارى ، فى معركة جزيرة لواما ، مع أن أسلحته لم تزد على الرماح والحراب فى مواجهة بنادق مشاة جيش بريطانيا العظمى (١) .

وقد أثارت هذه الهزيمة على أيدى الأفارقة البدائيين نسبيا بالمقارنة بالبريطانيين عاصفة من الاحتجاج فى البرلمان البريطانى ، فاتخذ مجلس الوزراء هناك قرارا بضرورة استعادة الهيئة البريطانية ، ولابد من الحاق الهزيمة بأمة زولو .

وقد تكلف ذلك سنوات كثيرة وطويلة من القتال المرير ودماء ألوف من الرجال الشجعان من أجل تنفيذ هذا القرار (٢) .

وهكذا اتجه الجنود البريطانيون - بعد هزيمتهم المنكرة فى عام ١٨٧٩ - الى زولو لاند بالقوة وفرضوا عليها سلاما سلب الزولو من غالبية استقلالهم ، ثم تم ضم زولو لاند كلية عام ١٨٨٧ وتم تسليمها الى ناتال عام ١٨٩٧ ، بعد أن كانت بريطانيا قد فرضت شروطها على « ستشوايو » ملك الزولو بموجب اتفاقية تمثل اذعانا وتبعية كاملين ، انتقاما من أمة الزولو وتحطيما لروح البسالة التى كان قد بثها زعيمهم الراحل « شاكا » .

(١) المرجع السابق مباشرة ، ٢٢ .
(٢) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

وتبع ذلك نشـــوب « حروب **البوير** » ـ بين المستعمرين البريطانيين والمستعمرين الهولنديين فى أكتوبر ١٨٩٩ ، أى بين قوى الاستعمار بعضها البعض فى جنوب أفريقيا · وفى أعقاب نكسات أولية ، احتلت القوات البريطانية جوهانسبرج فى مايو ١٩٠٠ ، ونفى « كروجر » رئيس جمهورية **البوير** ، وأعلن ضم جمهورية الترانسفال ، الا أن **البوير** رفضوا قبول الهزيمة ، فشنوا حرب عصابات ضد الانجليز على مدى عامين · ثم تم توقيع السلام بين الطرفين بموجب معاهدة « فيرينجنج » Verceniging فى ١٣ مايو ١٩٠٢ ، تلك المعاهدة التى قننت علاقة **بريطانيـــا بالبوير** ، ونقلت هـذه العـلاقة بين الطرفين من مرحلة الصراع والتنافس بينهما الى مرحلة جديدة من التعاون والتحالف بين قوى المستعمرين البيض على حســـاب أصـحاب الأرض الشرعيين من الأفارقة ، والتى مهدت لقيام اتحاد جنوب أفريقيا ـ كدولة عنصرية تجسد حقيقة الاستعمار الاستيطانى ـ والذى تم الاعلان عنه رسميا بعد ثمان سنوات فقط من تاريخ هذه المعاهدة ·

التحالف البريطانى ـ البويرى

وتطور حركات المقاومة والتحرير الأفريقى فى جنوب أفريقيـا

كانت الذكرى الثامنة لتوقيع معاهدة فير ينجينج ، أى فى مايو ١٩١٠ هى الفرصـة التى انتهزتها وفود المستعمرات الأربع للمسـتوطنين البيض وهى الكاب وناتال وأورانـج فرى سـتيت والترانسفال ، من أجل الاعلان رسميا عن بدء قيام اتحاد جنوب أفريقيا ·

وبذلك ـ وفى هذا التاريخ الذى يرمز الى المصالحة بين أعداء

الأمس حلفاء اليوم ــ توحد البريطانيون والبوير تحت سيادة التاج البريطاني . ومنذ ذلك التاريخ فصاعدا ، تم اقرار المساواة السياسية الكاملة بين البوير والبريطانيين في سياسات جنوب أفريقيا . وفي مجلس العموم البريطاني ، وقف وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور ــ يوم الثامن من ديسمبر ١٩٠٨ ــ ليلقي بيانا يوجز فيه « آمال البريطانيين بالنسبة للدومنيون البريطاني الجديد » ، حيث جاء فيه :

« لقد أعلنا مرة بعد الأخرى أن ما نتطلع اليه هو قيام أوضاع في المستعمرتين يكون فيهما للهولنديين والانجليز امتيازات متساوية ، ويتم فيها اقتسام الخبرات المرتبطة بالحكم الاستعماري البريطاني في كل أرجاء المعمورة من قبل سكان الترانسفال وأورانج فري ستيت كما هي مقتسمة من قبل آخرين من رعاية صاحبة الجلالة ... ان النية في أن يكون النظام الاستعماري الانجليزي في جنوب أفريقيا على ما هو عليه في كل مكان آخر ، نظام لم ، لم تتوار أبدا ، فقد تم التعهد بها علنا وصراحة من قبل كل وزير ذي تفكير سليم » (١) .

وهكذا فبينما كانت الحرب بين الانجليز والبوير (١٨٩٩) حالة تقليدية من حالات وقوع « المشاجرة بين اللصوص » ، فقد كانت معاهدة « فيرينجينج » وقيام اتحاد جنوب أفريقيا « مصالحة دستورية بين الغزاة » (٢) .

وبعد أن استتب الأمر للبيض في جنوب أفريقيا بموجب ذلك

---

(١) جاء في : بير (س. هـ) :
Imperial Policy in South Africa 1902 - 1910 (London, Oxford University Press, 1955), pp. 38-39.

(٢) ماجوبين ، المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

الحلف البريطاني البويري ، كان لابد للبيض العنصريين أن يتفرغوا لوضع **الاستراتيجية** السياسية الكفيلة بمواجهة « القوة السوداء » حاضرا ومستقبلا ٠

يقول أحد هؤلاء البيض من منظرى سياسة الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا والمدافعين بحماس عنها ، وهو الجنرال جان كريستيان سميث (الابن) :

« ان شعبين (أسود وأبيض) لا يمكن أن يعيشا معا جنبا الى جنب الى ما لا نهاية بدون حدوث انفجار كبير مستقبلا ٠ ومن أجل يوم الحساب هذا ، لا بد أن نستعد نحن البيض ٠ ويجب أن نعرف أننا لدينا فى سلطتنا كل هذه الأشياء التى تضمن التفوق التعبوى والعسكرى ٠ ويجب أن نمنع غير البيض من امتلاك أسلحة نارية أو التدريب على استعمالها ٠ ويجب أن تبقى الصناعة التمويلية . والثروات ، والتعليم فى أيدى البيض . اذ أن كل هذه الأشياء تضاعف من القوة العسكرية ٠ ولابد أن نأخذ موقفا حازما تجاه تفشى الروح النقابية بين البانتو أو تجاه تشكيل هيئات سياسية ، لأن ذلك يفضى الى تضامن خطير ، ويتعين ألا تختلط عقدة الخوف العاطفى مع المتطلبات العسكرية » (١) ٠

وبعد الغزو ، شرع المستوطنون البيض فى تدعيم سلطتهم السياسية والاقتصادية فى الدولة بغرض مواجهة المجتمعات الأفريقية المهزومة ، وتقليصهم وتعجيزهم ٠ وكان أولئك المستوطنون البيض يؤمنون بمفهوم الصفر فى علاقات السلطة : بمعنى توفر كل السلطة فى أيديهم مع انعدام السلطة تماما للأفريقيين ٠ وقد نمت القومية الأفريقية ، رغم كل محاولات

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٨ ٠

البيض وادهما ، لتعكس تاريخ السود كله فى مواجهة توازنات السلطة البيضاء . وفى مرحلة من مراحل عملية المواجهة المتصاعدة ، أصبح دور القوة أكثر وضوحا عما كان عليه فى السابق (١) .

على أى حال ، يمكن تقسيم مراحل تطور المقاومة الأفريقية ، الى مراحل أربع : فالمرحلة الأولى ، تضمنت المقاومة المسلحة ضد الغزو واستمرت لأكثر من مائتى سنة ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك آنفا . أما المرحلة الثانية ، فقد شهدتها بداية القرن الحالى ، وقد اتسمت باتخاذها أشكالا سياسية للمقاومة وللنضال ضد المستعمرين البيض . وفى المقابل واجه البيض ذلك بكل العنف والقمع وبكل وحشية ، وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩١٠ تقريبا .

أما المرحلة الثالثة ، فقد بدأت بعد قيام اتحاد جنوب أفريقيا وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى عندما حضرت أعداد كبيرة من الأفريقيين الى المدن ، واخذوا فى الاندماج فى قطاع التنجيم وقطاع الاقتصاد الثانوى كعمال . وأخذت أعدادهم فى التزايد الى ان بلغت عام ١٩١٨ حوالى ثلث مليون عامل . وأهمية هذا التطور أن الاضراب قد صار - بين العمال السود - هو السلاح الرئيسى للنضال . وقد استخدم - أساسا - للمطالبة برفع الأجور .

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت بحظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC فى عام ١٩٦٠ ومؤتمر الوحدة الأفريقية PAC فى عام ١٩٦١ ، ثم تم تشكيل حزب «رمح الأمة» أو (أومخونتو وى سيزوى) بهدف القيام بنضال مسلح . ويمكن القول بأن النضال المسلح قد بدأ فعليا فى جنوب أفريقيا - فى هذا القرن - منذ عام ١٩٦٧ ،

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

وبذلك يكون النضال الأفريقي قد عاد الى صورته الأولى التي كان قد بدأها « شاكا » ـ ملك الزولو ـ في بدايات القرن الماضي ضد الغزاة والمستعمرين البيض ٠ فلما أدرك الأفارقة ان النظام العنصري لن يقبل تفاهما بغير لغة العنف والقوة ، كانوا مجبرين في الواقع على تنظيم صفوفهم والتعامل مع هذا النظام من خلال اللغة التي لا يفهم غيرها لأنه قد ولد ـ في الحقيقة ـ وسط الدماء والعنف ٠ وهناك عدد من الأسباب الموضوعية التي ساعدت على هذا التطور ، أي تنظيم النضـال المسلح ، أو « القوة السوداء » مثلما يسميها العنصريون البيض ، ولعل في مقدمتها :

١ ـ حصول جميع الدول الأفريقية تقريبا على استقلالها ، وقيام منظمة الوحدة الافريقية (١٩٦٣) ، والتي أصبح لها جناح شبه عسكري لمساعدة الشعوب الأفريقية المقهورة كشعب جنوب أفريقيا للحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي ، ونعني بها « لجنة التحرير الأفريقية » ٠

٢ ـ مساعدة الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكريا ومن خلال المساندة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطني ومن بينها حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا ، وناميبيا ٠

٣ ـ حصول روديسيا الشمالية على استقلالها عام ١٩٨٠ وتخلصها من النظام العنصري الذي كانت تسيطر عليه الأقلية البيضاء بقيادة ايان سميث ، تتويجا لنضال حزبي «زانو» و «زابو» ، حيث أصبحت تسـمى الآن « زيمبابوي » وليس روديسيا الشمالية ٠ هذا الأمر في حد ذاته قد أصبح بمثابة « عامل حفز » للأفارقة في جنوب أفريقيا من حيث بعث الأمل في نفوسهم لتكرار ما حدث هناك في بلادهم ٠

٤ ـ الحملة الدولية الاعلامية الضخمة أفريقيا وعالميا ضد نظام الأبارتيد فى جنوب أفريقيا ، والتأييد الدولى لحق الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا من أجل تقرير المصير .

وكان النضال الأفريقى من أجل السلطة وتغيير الأوضاع فى جنوب أفريقيا لصالح الأغلبية السوداء المغلوبة على أمرها والمقهورة من جانب الأقلية البيضاء العنصرية ، ضعيفا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . لكنه ـ بعد تلك الحرب ـ أخذ فى توحيد صفوفه ـ رغم اختلاف التوجهات السياسية لمكوناته وعناصره الفكرية أو الايديولوجية . فقد شن مؤتمر الوحدة الأفريقية ـ ذو التوجه اليسارى ـ الذى انضم اليه المؤتمر الهندى فى جنوب أفريقيا والحزب الشيوعى فى جنوب أفريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة ، نضالا قويا بدأ بما يعرف بحملة التحدى فى عام ١٩٥٠ .

ومع نهاية الخمسينات ظهر فى الأفق ـ أخيرا ـ ما يمكن أن يسبب الانهاك للسلطة السياسية ولسيادة الأقلية البيضاء . وبدأ الحكام البيض يشعرون ـ لأول مرة ـ أن الثورة الشعبية ـ ان لم يتم احتواؤها ، فسوف تهدد حكمهم . ولم تكن مذبحة « شاربفيل » فى مارس ١٩٦٠ الا نتيجة للكفاح الذى خاضه الشعب المضطهد والمستغل ضد الأقلية البيضاء المسيطرة . وقد شهدت الفترة بين عامى ١٩٤٩ و ١٩٦٠ أشكالا مختلفة من أعمال النضال الأفريقى ضد حكم الأقلية البيضاء وسيطرتها المطلقة ، عبرت كلهـا عن الاحتجاج القوى وعن نفاد صبر الأفارقة فى مواجهة مستعبديهم . ولم تخمد جذوة المقاومة بعد مذبحة « شاربفيل » عام ١٩٦٠ . كما نشبت انتفاضة « سويتو » فى عام ١٩٧٦ .

ويمكن القول بأن النضال الأفريقى فى جنوب أفريقيا ضـد

النظام العنصرى القائم وسيطرة الأقلية البيضاء ، تقوده – اليوم – حركتان ، هما :

المؤتمر الوطنى الأفريقى ، ومؤتمر الوحدة الأفريقية . ولذلك يجب القاء مزيد من الضوء على كل من هاتين الحركتين الكفاحيتين :

المؤتمر الوطنى الأفريقى : African National Congress : ANC

تعود النشأة التاريخية الأولى لهذه الحركة الى عام ١٩١٢ كحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل اقامة المجتمع الديموقراطى غير العنصرى بالوسائل السلمية فى جنوب أفريقيا . وقد أثبتت الحركة – حتى الآن – قدرتها وفعاليتها ، بحيث فرضت نفسها – رغم حظر نشاطها فى عام ١٩٦٠ واعتقال زعيمها نيلسون مانديلا منذ ٢٢ عاما – على الأحداث بحيث لا يمكن تجاهل دورها فى أى تسوية مستقبلية من أجل التوصل الى الاستقرار فى جنوب أفريقيا (١) .

ويحظى هذا المؤتمر – ومؤتمر الوحدة الأفريقية – كلاهما بالاعتراف الرسمى من منظمة الوحدة الأفريقية التى تعتبرهما ممثلين شرعيين لشعب جنوب أفريقيا ، وتقدم لهما كل أنواع المساعدة والدعم فضلا عن المساندة المعنوية والتأييد الأدبى .

ورغم أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تنظر الى المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن العناصر المؤثرة فيه ذات توجه ماركسى ، الا أن زعماء الحركة (مثل مانديلا ، وأوليفر تامبو –

(١) **لمزيد من التفصيلات راجع** : وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطنى الأفريقى : خبرات وقضايا ، **السياسة الدولية** ، العدد ٨٩ – يوليو ١٩٨٧ – من ص ٢١٣ الى ص ٢٢٣ .

زعيم التنظيم حاليا) قد حرصوا على التأكيد - بين الحين والحين - على أن ايديولوجية المؤتمر وتوجهاته وان تكن اشتراكية فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ، الا أنها تختلف عن الاشتراكية الماركسية . كما أنه يتبنى مجموعة أفكار ومبادىء للعدالة الاجتماعية هي مزيج بين الليبرالية والمفهوم الأفريقي للاشتراكية .

والحقيقة أن المؤتمر - منذ قيامه عام ١٩١٢ - كان ينادى دائما بأن الأساليب السياسية والسلمية هي التي يعتمدها وسيلة لنضاله . غير أنه وأمام اشتداد عنف وجبروت النظام العنصرى ضد الأفارقة . فقد اضطر اضطرارا في المرحلة الأخيرة الى استخدام أسلوب الكفاح المسلح لمواجهة العنف بالعنف . فلم يكن ذلك من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقي الا تعبيرا عن نفاد الصبر ، بعد ما لم تجد الأساليب السلمية فتيلا مع عنفوان ارهاب النظام العنصرى وتصاعده في جنوب أفريقيا .

ومن الغريب أن النظام العنصرى يتهم المؤتمر بأنه يمارس ما يطلق عليه « الارهاب الأسود » ! .

ولم يكن ثمة شك في أن حظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقي (١٩٦٠) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (١٩٦١) قد خلق فراغا في العمل السياسى والكفاحى الأفريقي في جنوب أفريقيا .

كما كان لاكتشاف القيادة العليا لمؤتمر التحالف في « ريفونيا » عام ١٦٩٣ واعتقال أفراد هذه القيادة ، بمثابة انتكاسة كبرى في هذا الصدد ، لأن ذلك قد تسبب في « تفكيك » الهيكل التنظيمي السرى للتحالف .

واستطاعت الحكومة العنصرية - في الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - أن تفرض حجابا كثيفا من الهدوء على البلاد ، مع

اصدارها مجموعة قوانين بالغة الشدة والقسوة واستخدام كافة أساليب التعذيب والقمع دون رقيب .

بيد أن هذا الموقف لم يستمر طويلا ، فقد استعاد المؤتمر الوطنى الأفريقى عافيته وقوته بعد انتكاسته عام ١٩٦٣ ، وأخذ المؤتمر من جديد زمام المبادرة فى العمل السياسى المضاد للنظام العنصرى لتحضير الشعب الأفريقى للثورة الشعبية ضد العنصرية والأبارتيد .

وقد عكس نشوء حركة الوعى السوداء وانفجار الاضطرابات فى مراكز حضرية مختلفة من جنوب أفريقيا ، نوعا من الترابط والتضـــافر بين تصـــاعد السخط الداخلى وبين الأنشطة الخارجية وتحالف المؤتمر الذى أعيد بناؤه (١) .

وجدير بالاشارة أن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد نجح فى تطوير علاقاته داخليا مع كثير من العناصر والمصالح المختلفة التى يجمعها معا هـدف رفض الأبارتيد مهمـا اختلفت توجهاتهـــا السياسية والايديولوجية ، بما فى ذلك بعض القوى والعناصر البيضاء الرافضة للعنصرية . وفى هـذا الصدد يجب أن نأخذ فى الاعتبار اجتماع داكار (٩ - ١٢ يوليو ١٩٨٧) الذى انعقد بين المؤتمر الوطنى الأفريقى من ناحية وبعض عناصر ليبيرالية بيضاء من جنوب أفريقيا ترفض العنصرية وتنادى بنظام يعترف بالتعددية العرقية من ناحية أخرى . ويعتبر اجتماع داكار - من هذا المنظور - خطوة للامام فى اتجاه تقريب نهاية الحكم العنصرى المطلق فى جنوب أفريقيا ، برغم كل التهديد والوعيد الصادر من بريتوريا ضد كل المشاركين فى اجتمـــاع داكار . ويكفى أن العنـــاصر البيضـــاء المشاركة فى

(١) برنار ماجوبين ، م. س. ذ. ، ص ٣٥ .

الاجتماع قد أدانت الأبارتيد كأساس للحكم في جنوب أفريقيا ، واعترفت بالمؤتمر الوطني الأفريقي كطرف رئيسي في أي تسوية سلمية للأوضاع هناك .

بالمثل يمكن القول بأن المؤتمر الوطني الأفريقي قد استطاع تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وبعض حكومات ومنظمات في عدد من الدول الأوروبية وخاصة من دول الشمال . فقد لعبت هذه العلاقات دورا مهما في فتح الباب أمام الخيار العسكري أمام المؤتمر وابرازه في قضية جنوب أفريقيا على الساحة الدولية وكسبه دعما يتزايد على المستويين الرسمي والشعبي . كما أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوى داخلية وتعبيره عنها منذ منتصف السبعينات هو — معاً — دعم لشرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب أفريقيا داخل القارة وخارجها (١) .

ولعل في الزيارة التي أنجزها « أوليفر تامبو » زعيم المؤتمر الى واشنطن في ١٨ ينساير ١٩٨٧ ومقابلته مع وزير الخارجية الأمريكي « شولتز » ، تعبيرا عن اتساع نطاق الاعتراف الدولي بالمؤتمر ، رغم التحفظات الأمريكية على التوجهات السياسية للمؤتمر باعتبارها يسارية .

وتتلخص مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي — فيما أبرزها زعيمه تامبو — في النقاط التالية : —

(أ) ضرورة الغاء التمييز والفصل العنصري (الأبارتيد) .

(ب) الافراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم « نلسون مانديلا » .

---

(١) وليد محمود عبد الناصر ، م. س. ذ. ، ص ٢٢٣ .

(جـ) ضرورة اجراء استفتاء علم شـامل للجميع بدون تمييز فى الحقوق ، وبالمساواة أمام الدستور .

(د) رفض التفاوض مع حكومة « بيتربوتا » الحالية .

وتجدر الاشارة أخيرا الى أن المؤتمر الوطنى الأفريقى يحتفظ بعلاقات قوية خاصة مع منظمة « سوابو » التى تكافح ضد نفس العدو المشترك ولكن من أجل تحقيق استقلال ناميبيا ، وهناك تبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمتين وتأييد متبادل فى المحافل الدولية والأفريقية . كما أن المؤتمر يحتفظ بعلاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويساوى بين التفسير الاسرائيلى للحكم الذاتى الفلسطينى وبين سياسة معازل الأفارقة (البانتوستانات) التى تعمل جنوب أفريقيا على فرضهـا . كما يعى المؤتمر تماما الدعم العسكرى والنووى والأمنى والاقتصادى المقدم من اسرائيل الى جنوب أفريقيا (١) .

حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية : PAC

ان هذه الحركة لاتختلف كثيرا ـ من حيث مطالبها ـ عن حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى .

بيد أنها توصف ـ عادة ـ بأنها أكثر راديكالية وتشددا من سابقتها ، من حيث وسائلها المعتمدة لتحقيق مطالبها . لكن هناك فارقا جوهريا يميز هذه الحركة عن حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى ، من حيث الهدف النهائى لنضالها السياسى والعسكرى : اذ أنها تستهدف القضاء نهائيا على أى نفوذ للبيض فى البلاد ، وتتطلع

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢١٩ .

الى تحقيق صورة للوضع فى جنوب أفريقيا مستقبلا قريبة من الوضع الحالى فى زيمبابوى (روديسيا الشمالية سابقا) .

يقود مؤتمر الوحدة الأفريقية حاليا السيد / جونسون ملامبو J. Mlambo وتؤمن حركته بالمبادىء الاشتراكية على النسق الصينى وتنظر الى الاتحاد السوفيتى على أنه قوة امبريالية مثل القوى الغربية .

هناك ملاحظة أخيرة تتلخص فى أن قيادة كل من التنظيمين تمارس عملها حاليامن خارج أراضى جنوب أفريقيا وتوجه عناصرها للعمل ضد النظام العنصرى فى البلاد من المنفى .

كما أن هناك دعوة - فى المرحلة الراهنة - الى الحركتين بضرورة العمـــل على توحيدهمـــا : المؤتمر الوطنى الافريقى ومؤتمر الوحدة الأفريقية فى تنظيم سياسى موحد على غرار ما حدث فى السابق فى روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل من « موجابى » و « نكومو » عملهما ونشاطهما السياسى لمقاومة وانهاء نظام « أيان سميث » العنصرى حتى تحقق الاستقلال لزيمبابوى عام ١٩٨٠ .

يجب أن تتحد كل القوى الوطنيـــة السوداء فى جنـوب أفريقيا فى جبهة واحدة تنسق عملها فى مواجهة الخطر المشترك . فقد رفضت الحكومة العنصرية بقيادة « بيتربوتا » أى حل سياسى، ومدت (فى يونيو ١٩٨٧) حالة الطوارىء لمدة عام ثالث ، وحولت الدولة الى دولة عسكرية دائمة ووضعت حوالى ٢٥ الف وطنيا من السود فى المعتقلات . وهذا « بوتا » يسخر من حركات التحرير فى جنوب أفريقيا وهو يهاجم زعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى بقوله : « ... اننا لن نتكلم مع هؤلاء الأشخاص ولكننا سنحاربهم لسبب

بسيط هو أنهـــم جزء لايتجزأ من اللعنة الارهابية التى تكتنف العالم اليوم » (١) .

وبعد : فهل ثمة امل ؟

اذا كانت شمس الاســتقلال والحرية قد اشرقت على القارة الأفريقيـــة فى الستينيات والسبعينات واذا كانت روديســـــيا الشمالية قد اســـتطاعت ـ أخيرا ـ فى عام ١٩٨٠ أن تتحرر من سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم والسياسة فيها بقيادة العنصرى الأبيض « ايان سميث » ، بفضـــل الكفـاح السياسى والعسكرى الدؤوب للافارقة ، فهل قاربت ساعة الخلاص ، خلاص المقهـورين الأفارقة فى جنوب أفريقيا وناميبيـا ؟ وهل تشرق شمس الحرية والمساواة وانهـــاء سيطرة الأقليـــة العنصرية من أحفاد البوير والبريطانيين ، على هاتين البقعتين من الجنـوب الأفريقى ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ .

وهل تستطيع مثل هذه الحركة وتنظيمات التحرير الوطنى أن تقوض أركان النظام العنصرى العتيد العنيد فى جنوب أفريقيا ، لتغيير الأوضاع لصالح الأغلبية الأفريقية السوداء ، صاحبة الأرض الأصلية ، وافراغ المحتوى العنصرى للنظام ، من أجل اقامة نظام يقوم على العدالة ويعترف بالمساواة العنصرية ، وينبذ «الأبارتيد»؟ .

مثلما شغلت مثل هذه الأسئلة ، ومازالت تشغل بال كل الأفارقة : ساسة ومثقفين وشعوبا ؛ فانها ألحت أيضا على الرئيس السنغالى « عبده ضيوف » خاصــة حين كان رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٨٥/١٩٨٦) .

(١) الأوبزرفر البريطانية ، نقلا عن : الأهرام ١٩٨٧/٦/٢٥ .

ومن أجل هذا قام « ضيوف » بزيـارة الى منطقة الجنوب الأفريقي في الفترة من الأول الى التاسـع من أكتوبر ١٩٨٥ ، زار خلالها دول خط الجوار والمواجهة الست مع جنوب أفريقيـا بالاضافة الى كل من ليسوتو وبتسوانا . ووجد أن الوضع الحالي في جنوب أفريقية معقد للغاية من الناحية العرقية (أو الرسـية Race) ؛ ذلك أن الوضعية العرقية هناك - فيما رأى ضيوف - خليط من البيض والسود والهنود والآسـيويين والمخلطين . وقد خرج من هذه المقدمة بنتيجة تلخصت - في اعتقاده - بأن الحل المستقبلي الممكن لن يكون الا من خلال التفكير الجدي في قيام دولة متعددة الأعراق أو الأجناس أو « الدولة ذات التعددية العرقية » وهو ما أسماه « ضيوف » بالتعبير الفرنسي (١) Etat multiracial

ان هذا الحل - في رأينـا - يستند الى ما يمـكن تسميته **بالحـل البراجماتي او العقلاني في تصور الممكن السـياسي** ، ويبعد عن الشطط والتطرف في التصورات السـياسية لمستقبل الوضع في جنوب أفريقيـا . لكن المشـكلة - التي لم ينكرها « ضيوف » نفسه أن هذا الحل لن يتأتى الا عن طريق أعمـال التفاوض مع المعتدلين والعقلاء من البيض ، بيد أن حكام بريتوريا الحاليين يرفضون بشدة أي حل من هذا القبيل .

لكن يبدو أيضا أن الايام قد برهنت على أن « ضيوف » - في هذا الشأن - كان ذا نظرة ثاقبة : ففي اعتقادي لم يأت من فراغ اجتماع « داكار » (٩ - ١٢/٧/١٩٨٧) - أي بعد حوالي عامين من نشر أفكار « ضيوف » السابق الاشـارة اليها - وهو الاجتماع الذي جمع بين واحد وستين شخصية من مواطني جنوب

(١) راجع مجلة : Jeune Afrique (No : 1294 - 23/10/85).

أفريقيا البيض من مفكرين وصحفيين ورجال أعمال من ذوى التفكير **الليبرالى** من جهة وسبعة عشر شخصا يمثلون « المؤتمر الوطنى الأفريقى » من جهة أخرى . أولئك البيض الذين يمكن اعتبارهم من « المعتدلين والعقلاء من الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيـــا » قد جاءوا للتفاوض مع أبرز ممثلى الأغلبية **الأفريقيـــة** : المؤتمـر الوطنى الأفريقى ، من أجـــل مناقشـــة امكانات الحل المستقبلى لمسألة الوضع فى جنوب أفريقيا . ان هذه علامة طيبة ذات دلالات ايجابية فى صـالح تحقيق « الوضـــع السوى » لمستقبل جنوب أفريقيا ، برغم كل ردود الفعل العصبية والمتشنجة التى صدرت عن بريتوريا ضد لقاء داكار من أجـــل الاختيار الديموقراطى فى جنوب أفريقيا .

ان من بين العوامل التى تقوى من شــــوكة سلطات النظام العنصرى فى جنوب أفريقيـــا وتشجعها على تشـــديد قبضتها فى مواجهة الأفارقة السود وتتمادى فى طغيانها ضـــدهم ، ثقتها بأن الدول الغربية (وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيـــا وألمانيا الغربيـــة) ليست جـادة ولا راغبـــة أصلا فى تطبيق القرارات والتوصيات الدولية فى شأن ضرورة تطبيق العقوبات الالزاميـــة الشاملة ضد جنوب أفريقيا ، مثلما تدل الشواهد على ذلك . ونحن لانتوقف ولا يجب أن نتوقف كثيرا أمام التصريحات الغربية التى قد تهاجم بين الحين والحين ، « **الأبارتيد** » والسـياسات العنصرية لجنوب أفريقيا ، فالعبرة بالسلوك العملى وكيفية التعامل الفعلى مع جنوب أفريقيـــا ، وليس بالكلام والتصريحات التى تســـتهدف « النفاق السياسى » أفريقياعـالميا ، وليس ببعيد **الفيتو** الأنجـلو أمريكى فى مجلس الأمـن فى فبراير ١٩٨٧ بالاعتراض على قرار تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا .

يضاف الى ما سبق أن معظم الدول الغربية تلجأ الى أسلوب تمييع الموقف لصالح نظـــام جنوب أفريقيا وضد صميم مصالح المواطنين السود فيها • من ذلك مثلا قيام الدبلوماسية الغربيـــة بترويج نظرية أنجلو أمريكية تعبر عن قنـــاعة كل من رئيســـة الوزراء البريطانية السيدة / تاتشر والرئيس الأمريكي ريجـــان مفادها أن الحل المعقول والمقبول لمشكلة جنوب أفريقيا ، انما يكمن فى ضرورة اقتسام أراضى جنوب أفريقيـــا بين البيض من جهـة والسود والملونين من جهة أخرى وفقا لقاعدة « قدر كل طرف على تحقيق التنمية » • ولاتحتاج هذه النظرية لقـدر كبير من الذكاء لادراك ما فيها من تحيز مسبق وصارخ الى جانب الأقلية البيضاء ضد الأغلبية السوداء والملونين ، فضـــلا عما فيهـــا من تسطيح واضح للأمور • فان الدول الغربية تعلم ــ قبل غيرها ــ أن مثل هذه النظرية ــ حتى لو توفرت الارادة السياسية من كل الأطراف ــ غير قابلة للتطبيق •

تلجأ الدبلوماسية الغربية أيضا ــ والدبلوماســية الأمريكية بصفة خاصة ــ الى تطبيق سياسة « الجزرة والعصا » ــ أى الترغيب والترهيب • سواء من الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيـــا أو مع دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، لصالح النظام العنصرى وليس غيره • فلا مساعدات دون مسايرة الخطوط السياسية التى حددتها وتحددها الدبلوماسية الغربيـــة بشـــأن منطقة الجنوب الأفريقى بما فى ذلك جنوب أفريقيا •

ان هذه العوامل جميعا ــ فضلا عن السيطرة الكاملة للأقلية العنصرية البيضاء على الأوضـــاع فى جنوب أفريقيا وعلى مصادر الثروة والانتاج فيهـــا تســـاعد على اطالة عمر « الأبارتيد » وعلى طول بقائها النسبى •

وفى المقابل نجد أن دول منظمة الوحدة الأفريقيـــة مجتمعة مازالت غير قادرة من الناحية العملية على تحقيق المواجهـــة القوية والفاعلة لفرض أى حل من شأنه انهاء الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا . ولاتملك هذه الدول سوى الأساليب السياسية والاعلامية والمساندة الأدبية والمعنوية للأغلبية الأفريقيـــة السوداء فى جنوب أفريقيا ، فضلا عن بعض المساعدات الماليـــة والعسكرية لمنظمات حركة التحرير هناك كالمؤتمر الوطنى الأفريقى ، ومؤتمر الوحـدة الأفريقية ، ومنظمة « سوابو » (التى تعمـــل من أجـل تحرير واستقلال ناميبيا) .

الساتياجراها / المقاومة السلبية أو المقاومة من خلال اللاعنف

ارتبط مصطلح الساتياجراها Satyagraha باسم الزعيم الهندى الكبير المهاتما غاندى (والمهاتما mahatma تعنى بالهندية « الروح العظمى » وهى الصفة التى أطلقها عليه شـــاعر الهند العظيم « طاغور » منذ يناير ١٩١٥ وصارت تطلق عليه من ذلك التاريخ فصاعدا) . وتصف دائرة المعــارف البريطانية (طبعة ١٩٧١) غاندى بأنه ، مهندس تحرير الهند من خلال الثورة غير العنيفة (١) . ولد غانـدى فى ١٨٦٩/١٠/٢ ومات مقتولا فى ١٩٤٨/١/٣٠ شهيدا لمبادئه عندما اغتالته يد متعصب هندوكى كان يعارض سياسته القائمة على فلسفة اللاعنف وخاصة مع مسلمى الهند الذين كانوا يطالبون فى ذلك الوقت باقامة دولتهم المستقلة عن الهند (الباكستان فيما بعد) .

---

(١) انظر : دائرة المعارف البريطانية ، مجلد ٦ ، طبعة ١٩٧١ ، ص ١١٢٨ وما بعدها .

وعندما قطع غاندى مراحل متقدمة من كفاحه السياسى وجد أن مصـــطلح « المقـــاومة الســـلبية «passive resistance» غـير دقيق ، فأبدله بمصـــطلح ال satyagraha والذى يعنى حرفيـــا « اللاعنف «non-violence» » أو « القوة المتولدة عن تزاوج الحقيقة والحب » ، وهى الفلسفة السياسية التى طبقهـا على مدى ثمانى سنوات فى جنوب أفريقيا ابتداء من عام ١٩٠٦ ٠ فقد كان غاندى يوصف دائما بأنه من أكبر الباحثين عن الحقيقة ٠ وقد دفعه بحثه عن الحقيقة وحبه لها الى القراءة المتعمقة فى أمهات الكتب ليس فقط فى الكتب المقدسة عند الهندوكيين ولكن درس القرآن الكريم والأنجيـــل ، وقرأ كتب كارل ماركس وخاصـــة كتابه « رأس المال » أيضا ، وهو بصدد بحثه وتنقيبه عن الحقيقة ٠ وقيل انه قد بدأ مقتنعا بأن « الله حقيقة » وانتهى الى أن « الحقيقة هى الله » ٠

غاندى يبدأ كفاحه السياسى من جنوب أفريقيا :

فى جنوب أفريقيا ، عاين غاندى بنفسه قسوة المعاملة التى يلقاها بنو جلدته من الهنود هناك ، ولمس بشاعة التمييز العنصرى، وتمثلت أولى اجراءاته لمقـــاومة هذا التمييز فى توحيد العناصر الهندية المتنافرة ، وكانت تضـم مسلمين وهندوســـا ومسيحيين وبارسيين ، وكان بينهم الفقراء والأغنيـــاء والعمال والتجار على السواء ٠ ونجح غاندى المحامى فى تأليب الرأى العام فى كل من الهند وبريطانيا ضد تشريع يمنع الهنود من التصويت ، تمهيـدا للتخلص منهم (١) ٠ وفى ١٩٠٦/٨/٢٥ أزمعت حكومة الترانسفال

(١) فؤاد محمد شبل ، غاندى قديس السياسة ، سلسلة قادة الفكر ، الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧ وما بعدها ٠

(فى جنوب أفريقيا) سن تشريع يفرض على الهنود ، دون غيرهم ، تسجيل أنفسهم ، والا تعرضوا للسجن والغرامة والابعاد · وقرر غاندى مقاومة تطبيقه ، ولكن شريطة أن تتخذ المقاومة صورة سلبية ، وأنشأ لهذا الغرض جماعة المقاومة السلبية ، على الرغم من تحذيرات الحكومة له ·

وهكذا ، تمت فى ١٩٠٦/٩/١١ بالمسرح الامبراطورى فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا ـ ولأول مرة فى تاريخ الانسانية ـ صياغة فكرة المقاومة السلبية التى اشتهرت باسمها الهندى « ساتياجراها » وتعنى لفظا واجمالا « الثبات على الحق » ، وفسرها البعض بأنها « العصيان المدنى بغير استخدام العنف من قبل الذين يطبقونها » · وبفضل هذه الخطوة تأكد لحكومة الترانسفال فشل تشريعها ، فأخذت تعد العدة لتنفيذ اجراءات القمع ، وهنا تقدم غاندى مطالبا بتوقيع أقسى العقوبات عليه باعتباره الذى أوحى بمناهضة تشريع الحكومة ، فحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور · واقتفت جماهير الجالية الهندية فى الترانسفال أثر غاندى حتى فاضت سجونها باولئك الذين تحدوا قانون التمييز الجائر ، وكانوا يصيبون أقل القليل من الطعام لكن روحهم المعنوية كانت فى قمتها · فنجحت حملة غاندى السلمية ، فاضطرت حكومة الترانسفال لاطلاق سراح السجناء من أبناء الجالية الهندية ·

ومن هنا كان تحدى قانون التسجيل فى جنوب أفريقيا مجرد فاتحة لتطبيق مبدأ المقاومة السلبية الذى بات عماد فلسفة غاندى السياسية ودعامتها الأولى ، تلك الفلسفة التى طبقها بعد ذلك ضد الانجليز فى الهند ، وحقق لبلاده من خلالها الحرية والاستقلال ·

ولعل المؤرخ والفيلسوف البريطانى « ارنولد توينبى » ، كان فى منتهى العمق حين علق ذات يوم (١٩٦١/١٢/٣٠) بعبارة

قد اشتهرت عنه وأصابت كبد الحقيقة ، حين قال : « فى اليوم الذى شاهد فيه المفكرون البريطانيـــون زعامة الهند تزهـــد فى فى الشـــــهرة والماديات ؛ أيقنـــوا بأن أيـــام الامبراطـورية قد دنت » (١) ·

ثبتت جذور فكرة المقاومة السلبية ـ **الساتياجراها** ـ اذن ، **وطبقت للمرة الأولى فى التاريخ ، فى جنوب أفريقيا ذاتهـــا فى** مواجهة التمييز العنصرى وعنفوان غطرسة القوة فى يد العنصريين البيض هناك ، وآتت ثمارها فى أوائل القرن الحالى ، حتى قبل قيام دولة جنوب أفريقيا رسميا فى عام ١٩١٠ ·

ورغم القرارات الدولية العديدة ، فان سلطات جنوب أفريقيا العنصرية لاترعوى ولاتخفف من غلوائها فى مواجهة مواطنيها السود والملونين ، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين السكان · ولاينتظر أن تفعـــل فى المستقبل المنظور · ومن غير شـــك أن القوة المادية والعسكرية ، فى الداخل ، وقوة المساندة الدولية من قبل الدول الغربية صاحبة المصلحة فى استمرار الوضع الراهن ، فى الخارج ، انما تقوى من شوكة « النظام » العنصرى وتطيل عمر بقائه ·

ان عناصر القوة المتوفرة لدى النظـام العنصرى تفوق بكثير ليس فقط قوة الأغلبية السوداء والملونة فى جنوب أفريقيا ، بل تفوق أيضا قوة دول الجوار والمواجهـــة الأفريقيـــة فى الجنوب الأفريقى ، والقوة تحتاج ـ بدون شك ـ الى قوة مضادة مساوية لها أو متفوقة عليها لتحييدها والتغلب عليها ·

وهناك نوع آخـر من القوة لم يأخذ حظه الكافى ـ بعد ـ

(١) فؤاد محمد شبل ، توينبى مبتدع المنهج التاريخى الحديث ، سلسلـــة مادة الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٩ ·

فى التجربة على ساحة الجنوب الأفريقى ، قوة المقاومة السلبية ، وقوة المقاطعة التى تستطيعها الكتلة السوداء فى مواجهة تكتل الأقلية العنصرية ٠

وربما تحتاج هذه القوة — التى تستند أســاسا على القوة المعنوية والروحيــة ، الى قيــادة سياسية « كاوزمية » تقودها فى الاتجاه التنظيمى والسياسى الصحيح ، وربما لم تتوفر بعد مثل هذه القيادة الأفريقية ، وربما صلح « ويلســـون مانديلا » لهذه المهمة ٠٠ وربما لهذا السبب — أصلا — مازالت الحكومة العنصرية تعتقله وتحتفظ به فى سجونها منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن ، رغم مرضه وضعفه وتقدم السن به ٠٠ ومن المؤكد أن هذه السلطات تعى تماما « تجربة غاندى » فيها منذ عام ١٩٠٦ ٠ وهى لاتريـد للتاريخ أن يعيد نفسه ٠ ويظل الأمل — فى خلاص المقهورين من الأفارقة فى جنوب أفريقيا — معقودا على ظهور « غاندى أفريقى » يقود النضال السلمى بأسلوب المقاطعة والمقاومة السلبية فى محاولة جديدة لبعث « **الساتياجراها** » فى ثوب أفريقى من أجل تحقيق المساواة العنصرية فى مواجهة « **الأبارتيد** » ٠

الاضرابات العمالية (٩ — ٣٠ أغسطس ١٩٨٧)
كنموذج تطبيقى ناجح للمقاومة السلبية فى مواجهة طغيان العنصرية البيضاء فى جنوب افريقيا

هكذا وقبل أن يمثل هذا الكتاب للطبع ، تشــاء المقادير الا أن يتضمن تسجيلا تاريخيا للنجاح الذى قد تحقق لواحد من نماذج التطبيق الأفريقى لفكرة أو فلسفة الـ « **ســاتيا جراها** » بالمفهوم الذى سبقت الإشارة اليه ٠

فسوف يسجل التاريخ الأفريقي بكل الفخر أحد أيام المجد للنضال الأفريقي للقوة السوداء المقهورة فى جنوب أفريقيـــا فى كفاحها ضد حكم العنصرية البيضاء هناك . ذلكم هو يوم الأحد التاسع من أغسطس عام ١٩٨٧ الذى بدأ فيه أكثر من ٣٤٠ الف عامل أفريقي من عمال مناجم الذهب والفحم والنحاس ، اضرابهم الذى أعلنوا ـ عن طريق الاتحاد العام للعمال ـ أنه لن يتوقف حتى تجاب مطالبهم ، مع أنه كان من المفروض أنه لمدة اثنتى عشرة ساعة فقط فى البداية ، فقد استمر لعدة أسابيع دون توقف . وتمثلت المطالب العمالية للمضربين فى رفع أجورهم ، وتحســـين ظروف المعيشة ، وزيادة ساعات الراحة وأيام الأجازة السنوية . وقد أشارت بعض المصـــادر الصحفية الى أن من ضمن أهداف هذا الاضراب أيضا الاحتفال بذكرى « انتفاضــــة ســــويتو ١٩٧٦ » ، باعتبارها انتفاضة تاريخية ترمز لاصرار الأفارقة السود فى جنوب أفريقيا على مجابهة سياسة الفصل والتمييز العنصرى التى تطبقها حكومة الأقلية البيضاء ضدهم هناك .

وفى ثانى أيام الاضراب أجرت مراسلة الاذاعة البريطانيـة فى جوهانسبرج مقابلة اذاعية مع أحد المسئولين فى اتحاد العمال المضربين أوضح فيها صراحة أنه اذا كان سلطات جنوب أفريقيـا تصر على أن تصف هذا الاضراب العمالى بالصفة السياسية ، فهى حرة فى أن تصـــفه كذلك ، دون أن ينفى عن الاضراب صــــفته الســـياسية .

وكان طبيعيا أن تلجأ السلطات العنصرية الى كل الوسائل لمنع المضربين عن القيام بالاضراب أولا ، ثم فى وقف استمرارهم فى اضرابهم ، بعد ذلك . لكن المضربين استمروا فى الاضراب ، وانضم اليهم عمال آخرون لم يكونوا قد بدأوا معهم الاضراب فى

بدايته • معنى ذلك أن النجاح يغرى بمزيد من النجاح • فانضم عمال المناجم في ناميبيا الى اخوانهم المضربين في جنوب أفريقيا •

كانت الثمرة الأولى لنجاح الاضراب حسبما تناقلته وكالات الأنباء من جوهانسبرج أن برلمان جنوب أفريقيا قد (اضطر) يوم ١٩٨٧/٨/١١ (وهو ثالث أيام الاضراب) الى الغـــاء قوانين الفصل العنصرى في المناجم والسارية منذ عام ١٩١١ والتى تحرم على العمال والموظفين الأفارقة تقلد المناصب الفنية والادارية العليا فى قطاع المناجـــم • ورغم أن بعض المراقبين قد اعتبر هذه الخطوة بمثابة « تحول تاريخى » الا أن المتحدث باسم العمال الأفارقة المضربين قد أكد أن الاضراب لن ينتهى حتى تتم الموافقة على جميع المطالب الوظيفية والمعيشية والصحية للعمال •

غير أن الدلالة الحقيقية لهذا الاضراب تكمن فى حقيقة أن الكتلة السوداء فى جنوب أفريقيا تستطيع – ان إتجهت كما حدث فى هذا الاضراب – أن تهدد الكيان العنصرى هناك ، من خـــلال تهديد اقتصاده بالشلل والتوقف • وقد ضجت شركة « الانجلو أمريكان » كبرى الشركات العاملة فى قطاع المناجم فى جنـــوب أفريقيا بالشكوى من الخسائر الهائلة التى تتكبدها من جـــراء هذا الاضراب العمالى الذى وصف بانه أكبر الاضرابات العمالية فى تاريخ جنوب أفريقيا • وبلغت خسائر أصحاب المناجم – من جراء الاضراب – عدة مئات من ملايين الدولارات •

ونستطيع أن نؤكد من الآن عددا من المؤشرات :

١ – هذه هى البداية الحقيقية للنضال الأفريقى العمالى – من خلال وسائل غير عنيفة ولكنها مؤثرة وفعالة لكى يلتحـــم مع النضال الذى تقوم به حركات التحرير سياسيا وعسكريا •

٢ ـ لابد أن النظام العنصرى وقد شعر من جراء تنفيذ هذا الاضراب بكابوس حقيقى ، سوف يعيد حساباته مع القطاع العمالى، وسوف يحاول الالتفاف حول تلك الانتصارات التى حققتها قوة العمل السوداء لعزلها عن أى مضمون سياسى ، وسوف يحاول شق صف القيادة العمالية من الداخل اما بالاغراءات واما بالوقيعة واما بالاضطهاد السياسى ، أو بكل هذه الوسائل معا ٠

٣ ـ أيا كان التوجه السياسى لقيادات الاضرابات فانها قد حققت قدرا لايستهان به من المصداقيــة وبث الأمل فى نفوس السود نحو قرب تحقيق العدل العنصرى والمساواة بين الأجناس٠

٤ ـ ازاء هذه الظاهرة الجديدة ـ نجـاح الاضراب العمالى واثباته لقدرته على تهديد الاقتصاد العنصرى فى الصميم ـ فان الاحتكارات الرأسمالية المحلية والدولية فى جنوب أفريقيا سوف تعمـل من الآن فصــاعدا على الضغط على السلطات العنصرية للتخفيف من غلوائها فى ممارساتها العنصرية ضـد السود عامة والقوى العاملة السوداء بصفة خاصة ، حفاظا على مصالحها من خلال كفالة الحد الأدنى من الاستقرار السياسى والاجتماعى فى البلاد ٠

٥ ـ ان استمرار عمال المناجم الأفارقة فى اضرابهم الجماعى لمدة ثلاثة أسابيع كاملة ، يعتبر ـ فى حد ذاته ـ تعبيرا عن قدرة القوة العاملة السوداء على الصمود وطول النفس النسبى ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبــار مختلف عوامل الضغط والاحبــاط التى واجهوها سواء من حيث ضعف امكاناتهم وسوء أوضاعهم المعيشية وعدم توفر احتياطى كاف من الأموال المدخرة لديهم ، أو من حيث الضغوط الخارجية والمتمثلة فى الفصل الجماعى للمضربين من قبل السلطات العنصرية واضطهادها لهم واستخدام كل أساليب

العنف ضدهم لاثنائهم عن الاستمرار فى الاضراب ، بما فى ذلك عمليات القتل والابادة ، الفردية والجماعية · ان هذه العملية ـ بكل المقاييس الموضوعية ـ تعتبر انتصارا لحركة النضال الأفريقى وتضاف الى رصيده ، وسوف يؤرخ لها باعتبارها ارهاصة قوية وواضحة فى اتجاه بداية أفول وانحسار المد العنصرى والاستعمار الاستيطانى فى جنوب أفريقيا وناميبيا ·

ولقد أصدرت القمة الافريقية الأخيرة (القمة الثالثة والعشرون المنعقدة فى أديس أبابا ٢٧ ـ ١٩٨٧/٧/٢٩) اعلانا أعرب فيه المؤتمر عن قلقه لما يتعرض له شعب جنوب أفريقيا وناميبيا من قمع بالغ · واتخذ عدة اجراءات تكفل دعم نضـــال الجنوب الأفريقى ضد نظام الأبارتيد ·

والخلاصة يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

١ ـ ان المشكلة فى جنوب أفريقيا معقدة ومازالت تحتاج الى وقت طويل نسبيا لحلها ·

٢ ـ ان هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر تأثيرات متباينة فى الأوضاع فى جنوب أفريقيا ·

٣ ـ ان الأمل فى حل المشكلة معقود أساسا على مقدرة شعب جنوب أفريقيا ذاته على الاستمرار فى مقاومة العنصرية البيضاء ، دون يأس أو فقدان للثقة فى هويته الأفريقية فى مواجهة حرب الأعصاب الموجهة ضده ·

٤ ـ ان المنظمات الوطنيـــة للتحرير الأفريقى فى جنـوب أفريقيا تستطيع القيام بدور أكثر فعالية ان هى وحدت صفوفها ، واكتسبت المزيد من الخبرات القتاليـــة لزعزعة أركان النظـام

العنصرى هناك ، من خلال أساليب حرب العصابات لمقاومة ارهاب الأقلية البيضاء .

٥ – ان الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا يمكنه القيام بدور جوهرى فى اتجاه هدف انهاء المحتوى العنصرى فى البلاد وتقويض النظام العنصرى نفسه من خلال تطبيق بعض أنماط المقاطعة أو المقاومة السلبية . ويعتبر هذا عملا سياسيا أساسيا لفرض التغيير المطلوب ، لكنه يحتاج الى « النفس الطويل » مع الاستعداد للتضحية بالنظر لاحتمالات اتساع نطاق البطالة بين الأفريقيين السود التى هى أصلا أحد أسلحة العنصريين ضد السود .

٦ – التركيز على العمل السياسى فى اتجاه كسب مزيد من « العقلاء » من بين صفوف الأقلية البيضاء .

٧ – زيادة المساعدات المادية والعسكرية المقدمة من دول منظمة الوحدة الأفريقية أو دول المعسكر الاشتراكى الى منظمات وحركات التحرير الأفريقى فى جنوب أفريقيا شريطة جدية وفعالية نشاطها السياسى والعسكرى .

٨ – الاهتمام الأفريقى بضرورة رفع المستوى التعليمى والثقافى وزيادة المنح لأبناء الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا .

٩ – تكثيف الحملات الاعلامية – أفريقيا وعالميا – ضد النظام العنصرى والدول والقوى المشايعة له والمشجعة لاستمراريته . وفى هذا الصدد نذكر بموقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين استخدمتا الفيتو ضد قرار مجلس الأمن فى ١٩٨٧/٢/١٩ بشأن ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب

أفريقيا ، وتأييد ألمانيا الاتحادية لذلك **الفيتو** ، وامتناع اليابان وايطاليا وفرنسا عن التصويت ·

وبعد : فليست روديسيا الشمالية سابقا (زيمبابوى حاليا) ببعيدة ـ لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان ـ عن جنـــوب أفريقيـــا ·

ولابد أن تشرق شمس الحرية والعدالة والمساواة ، يوما ، على الشعب الأفريقى الأسود فى جنوب أفريقيا ·· ولو بعد حين ·

لكن المسالة ليست هينة ، فان حكومة جنوب أفريقيا سوف تفعـــل المستحيـــل للحيلولة دون ذلك ، كلما استطاعت الى ذلك سبيلا · فقد عقدت العزم على مواجهة الأغلبية السوداء وثورتهـا الشعبية المحتملة بالحديد والنار · وقد قررت ـ لذلك ـ رفع ميزانية نفقات الدفاع فيها عن العام القادم (١٩٨٨) بنسبـــة ٣٠٪ وميزانية النفقات المخصصة للشرطة بمقدار ٤٣٪ تماديا فى سياسة القمع ضد المواطنين الأفارقة السود (١) ·

وسوف لن تتردد الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا فى تصعيد حملاتها القمعية بكل الوحشية ، ولن تتورع عن استخدام أى أسلوب ضد ثورة الأغلبية السوداء ابتداء من سياسة «التجويع» للسود واستيراد قوة بشرية بيضاء من الخارج للاحلال الجزئى محل المتمردين السود (يوجد بجنوب أفريقيا حاليا حوالى ٦٠٠ ألف برتغالى يعملون ويعيشون فيها) ، وانتهاء بالتصفية الجسدية لكل من يحاول عرقلة استمرارية سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد السلطة والثروة فى جنوب أفريقيـــا · فعندها أن الغـــاية تبرر الوسيلة ·· مهما كانت ·· حتى « الابادة » ·

(١) راجع : المصور ، ١٩٨٧/٦/٢٦ ·

المبحث الثانى

حول قضية امن دول الجوار والمواجهة مع جنوب افريقيا

مقـــدمة عامة :

يقصد بتعبير « دول الجوار والمواجهة الأفريقية » مجمـــوعة الدول المتاخمة لجنوب أفريقيا والواقعة أساســـا من الناحيـــة الجغرافية فى منطقة الجنوب الأفريقى . وهى على وجه التحديد : زامبيا ـ زيمبابوى ـ سوازيلاند ـ موزمبيق ـ أنجـــولا . ثم يضاف اليها تانزانيا . ويتولى الدكتور كينيث كاوندا ـ رئيس زامبيا ـ رئاســة مجموعة دول خط المواجهـة الأفريقيـــة ، فى الوقت الحالى .

أما بالنسبة لكل من بتسوانا وليسوتو ، فهما لاحول لهما ولا قوة بحكم وقوعهما ـ من الناحية الجغرافية والفعلية ـ كجيوب جغرافية ، داخل اتحاد جنوب أفريقيا ذاته ، وبالنظر لاعتمادهما شبه الكامل ـ من الناحية الاقتصادية وفيما يتعلق بالمواصـلات وغيرها ـ على جنوب أفريقيا نفسها .

وأما فيما يتعلق بمالاوى (القريبة نسبيا من جنوب أفريقيا) فانها قد أخرجت نفسها مبكرا من عملية المواجهـــة ، واحتفظت بعلاقات متميزة وودية مع بريتوريا ، وحدث أن وقفت الى جانبها فى التصويت أو الامتناع عن التصويت لصالحها فى الأمم المتحدة بالنسبة لقضية ناميبيا أو غيرها • وهى تحصل على الثمن منهـا فى شكل معونات ومشروعات تقدمها اليها حكومة جنوب أفريقيا •

بقيت نيجيريا ــ التى عـلى عكس مالاوى من حيث القـرب أو التجاور مع جنوب أفريقيا ، فانها كثيرا ما يحلو لها أن تعتبر نفسها ضمن دول المواجهة الأفريقية • وتفسير الموقف النيجيرى فى هذا الصدد مفهوم فى ضوء احساسها بأنهــا أكبر الدول الأفريقية من حيث السكان ، ولذلك فان لديهــا ــ من الناحيـــة السيكولوجية والسياسية ــ رغبة كامنة وواضحة معا فى محاولة ترجمة ذلك فى أن تجد لنفسها دورا سياسيا متميزا ، سواء فى سياسات القارة السوداء أو على المستوى الدولى •

جذور المواجهة مع جنوب افريقيا :

ترتبط النزعة العدوانية لنظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا تجاه الدول المجاورة لهـا ارتبـــاطا وثيقا بالقمع الذى يتعرض له شعب جنوب أفريقيــا الأسود على يد نظام الفصـــل العنصرى • وقد أدانت الجمعية العـامة ومجلس الأمن ــ مرارا ــ الأعمال العدوانية التى تقوم بها جنوب أفريقيـا ضــد الدول الأفريقية المجاورة • فمنذ عام ١٩٧٥ ألحق هذا النظام العنصرى الدمار والخراب لدول وشعوب أنجولا وليســـوتو وموزمبيق كما حاول زعزعة الاستقرار فى زيمبابوى منذ استقلالها (عام ١٩٨٠)

فضلا عن كثير من الأعمال الوحشية المختلفة ضـــد جميع دول وشعوب الدول المجاورة ٠

وفى الحقبة الاستعمارية ، وعندما كانت منطقة الجنـــوب الافريقى ــ بما ذلك دولة جنوب أفريقيا الحاليـــة (التى أعلن قيامها رسميا عام ١٩١٠) تحت السيطرة الكاملة لقوى الاستعمار الغربى : البريطانى / البرتغالى / البويرى (الهولندى) أساسا ، ابتداء من منتصف القرن السابع عشر وحتى قبيل مرحلة استقلال الدول الأفريقية فى الربع الثالث من هذا القرن : أقول انه خلال تلك الحقبة الزمنية ، كانت تلك القوى الاستعمارية قد انشغلت فى وضع مخططاتها الرامية الى تحقيق مصالحها فى هذه المنطقة واستمرار ذلك حتى فى مرحلة مابعد الاستقلال ٠

، استندت هذه المخططات الاستعمارية حيال تحديد مستقبل الجنوب الأفريقى ، على عدد من الخطوط والأسس الرئيسيـــة ، من بينهـــا :

١ ــ ربط الهيـــاكل الاقتصـــادية فى المستعمرات بالدولة الاستعمارية الأم ، عموما ، وباقتصاد جنوب أفريقيا بصفة خاصة ، باعتبار هذه الأخيرة سوف تظل بمثابة « رأس الحربة » المتقدمة للمصالح الغربية فى المنطقة ، حتى فى مرحلة ما بعد الاستقلال الأفريقى ، مع ضمان استمرارية هذا الوضع ٠

٢ ــ ارتبط بذلك وضـــع نموذج نمطى تقريبى للتنميـــة الاقتصادية فى المنطقة يكون دور جنوب أفريقيا فى اطاره بمثابة المركز الصناعى الأوحد ليجذب اليد العاملة الرخيصـــة فى المنطقة لتوظيفها ــ بشروط صاحب رأس المال فى جنوب أفريقيـــا ــ فى المناجم والمشروعات الصناعية ٠ وبالاضافة الى عنصر « قوة العمل

الرخيص » ، هناك أيضـــا عنصر المواد الخـام الرخيصـــة من المستعمرات التى تنقل الى « المراكز الصـــناعية » فى جنـــوب أفريقيا ليتم تصنيعها هناك ، ويعاد تصدير « بعضها » ثانية الى المستعمرات ، ولكن بالأســـعار والشروط التى يحـددها صاحب المشروع فى جنوب أفريقيا · وارتبط بعاملى « قوة العمل الرخيص » وعامل « المواد الخام الرخيصـــة » من المستعمرات عامل ثالث لايقل أهمية وهو عامل « السيطرة على طرق ووســـائل النقـل والمواصلات » من جانب جنوب أفريقيـــا ، لضمان اســـتمرار سيطرتها على بقية المنطقة اقتصاديا ·

٣ ـ الاتفاق على عدد من النقاط والمبـــادىء التى تكفـل نجاح هذا المخطط من بينها :

(أ) أن يظل لنظام جنوب أفريقيا دائما « وضع التفوق » الاقتصادى والسياسى **والاستراتيجى** بمعدل يزيد كثيرا عن حاصل جمع قوة كل دول الجنوب الأفريقى مجتمعة بعد الاستقلال ·

(ب) العمل بكل السبل على عدم وقوع جنـــوب أفريقيا تحت أى سيطرة « لقوة معادية » بأى شكل ·

(جـ) تأمين مستقبل جنوب أفريقيا من خلال المســاندة الفردية والجماعية وعلى المستوى الدولى ·

ومن أجل أن يكونالحديث أكثر تحديدا ، فسوف نتناول عددا من النقاط التى نراها توضح وتحلل مسألة أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، فى اطار التحليل التالى :

أولا : خصائص التهديد ووسائل جنوب أفريقيـا الذاتية لتحقيق كامل السيطرة على منطقة الجنوب الأفريقى ·

وهذه تشمل نقطتين رئيسيتين (تتفرعان لعديد من الموضوعات :

١ ـ السيطرة الاقتصادية على المنطقة .

٢ ـ السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الاقليمية التى تكفل حرية التصرف من خلال غطرسة القوة ، وفرض السلام الذى تراه فى صالحها .

ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن فى جنوب أفريقيا والجنوب الأفريقى بحكم الارتباط المصلحى العضوى . وهذه تشمل بدورها موضوعين رئيسيين :

١ ـ المساندة الغربية الامريكية :

أو السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقى من التأييد السافر لجنوب أفريقيا الى دبلوماسية « الارتباط البناء » .

٢ ـ المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب أفريقيا ، ودورها فى تهديد أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا : أو حقيقة التحالف بين اسرائيل وجنوب أفريقيا .

ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا .

أولا : خصائص التهديد والوسائل الذاتية لجنوب أفريقيا لتحقيق كامل السيطرة المحكمة على منطقة الجنوب الأفريقي

١ ـ السيطرة الاقتصادية : الوسائل والأدوات :

ألمحنا آنفا الى الملامح العامة لمجمل التخطيط الاستعماري البريطاني البرتغالي المسبق في الحقبة الاستعمارية ـ لرسم أوضاع منطقة الجنوب الأفريقي مستقبلا بعد الاستقلال ، بالكيفية التي تجعله مرتبطا ارتباطا كاملا وعضويا باقتصاديات جنوب أفريقيا ، ودائرا في فلكها : لكنه ارتباط التبعية التامة وليس أبدا ارتباط الاعتماد المتبادل • انه الارتباط الذي يصعب ان لم يكن مستحيلا ـ الفكاك من قبضته ، مهما كانت الظروف • ويبدو ـ حتى الآن ـ أن هذا التخطيط قد حقق النجاح للأهداف التي توخاها المستعمرون الغربيون السابقون ـ بالتحالف والتنسيق الكامل مع نظام وحكومة جنوب أفريقيا ، لتأمين مصالح الغرب في هذه المنطقة الزاخرة بموارد الثروة الطبيعية وفي مقدمتها المناجم والثروة المعدنية • فان القوى الاستعمارية التقليدية كانت تضع نصب أعينها دائما ضرورة استمرارية سيطرتها على المنطقة ، حتى بعد الاستقلال ، الذي عملت بدأب تام على افراغ مضمونه الحقيقي ، مادامت قد ضمنت بقاء تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا • من ناحية أخرى فقد كان من أهم أولويات التخطيط الاستعماري في رسم الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقي ، أن تبقى جنوب أفريقيا دائما بعيدة عن أي تهديد لوقوعها تحت سيطرة أي قوة دولية

متناولة للغرب • فجنوب أفريقيا كانت وسوف تظل – من وجهة النظر الغربيــة – هي « الكنز » الدائم الذي لاينضب معينــه للمعادن النفسية ، فضلا عن احتياطيها الضخم من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى ، ذلك أن القاء نظرة سريعة على « الثروات » في جنوب أفريقيا تعكس الحقائق التالية فيما يتعلق باحتياطيات المعدن الكامنة في باطن أرضها (١) :

٪٩٣	من المنجنيز	من الاحتياطي في العالم غير الشيوعي
٪٨٩	من البلاتين	
٪٨٤	من الكروم	

فضلا عن الاحتياطيات الضخمة الأخرى من كثير من المعادن التي في مقدمتها الماس •

ومن أجل الفهم الجيد لمشكلة أمن دول الجوار والمواجهة الافريقية المهدد دائما من قبل جنوب أفريقيا ، فلابد من الرجوع الى الجذور الحقيقيــة للمشكلة ، في الحقبة الاســتعمارية ، فان الاستعمار البريطاني والبرتغالي – قبــل الاســتقلال الأفريقي – قد رتب أوضاع منطقة الجنوب الأفريقي ترتيبا يخــدم مصالحه فيها ، حيث تأتي في مقدمتها المناجم والثروات المعدنية في جنوب أفريقيا وبقية الدول والأقاليم في كل الجنوب الأفريقي • فبحكم هذا الترتيب أصبحت « جوهانسبرج » في جنــوب أفريقيــا بمثابة المركز الصناعي الرئيسي وربما الوحيد في منطقة الجنوب الأفريقي ، بينما صمم الموقف ليغدو مينــاء « مابوتو » – عاصمة موزمبيق حاليا – هي الميناء الرئيسي للتصـــدير ، مع أن الأولى كانت تحت السيطرة البريطانية ، وأما الثانيــة فكانت تحت

(١) راجع : مجلة « جان افريك » ، العدد ١٣٦٥ ، ١٩٨٥/٤/٣

الإستعمار البرتغالى • وتحددت أدوار الدول والأقاليم المحيطة فى أن تمد « المركز » فى جنوب أفريقيا بقوة العمل الرخيص الذى يظل تحت السيطرة التامة للبيض • ثم توسعت الشركات من « المركز » فى جنوب أفريقيا الى الدول والأقاليم الافريقيـة التى خضعت خضوعا شبه كامل ـ بحكم الواقع ، وكما سوف نرى تفصيلا ـ لهذا الوضع الذى يتحكم فيه « المركز » ويعتبر بمثابة « المحرك الرئيسى » للأوضاع فى المنطقة اقتصـــاديا وسياسيا وماليا وتجاريا • وتعتبر شركة « الأنجلو أمريكا » القابضة فى جنوب أفريقيا أكبر شركات جنوب أفريقيا بحكم سيطرتها على أكثر من نصف قوة سوق المال فى جنوب أفريقيا كلها ، وهذه الشركة القابضة ذاتهـا هى فى نفس الوقت واحـــدة من أكبر الشركات المستثمرة فى الولايات المتحدة (١) •

---

(١) يسترعى الانتباه أنه عشية الانتخابات العامة التى أجـــريت فى جنوب افريقيا يوم ٥ مايو ١٩٨٧ التى تنافست فيها أحزاب الأقلية البيضاء وحدهــــــا (الحزب الوطنى بزعامة بيتربوتا وهو حزب الأغلبية (بين الأقلية البيضاء طبعا)، وحزبان يمينيان متطرفان يعارضان أى اصلاح لسياسة الفصل العنصرى واتحاد من الأحزاب الليبرالية والمستقلين الذين يطالبون بالغاء القوانين العنصرية) ، نقـــول عشية تلك الانتخابات كتب « جافين ريلى » رئيس شركة « الانجلو أمريكـــان للتعدين » ، مقالا فى صحيفة « تايمز » واسعة الانتشار فى جوهانسبرج ، ذكر فيه أن « الابارتيد » قد « جعلتنا جميعا أغبياء » وطالب الناخبين بمساندة المرشحين الذين يطالبون بالمساواة العنصرية ، وفى نفس المقال ، أوضح « يلى » أن حكومة الحزب الوطنى الحاكم بزعامة « بيتر بوتا » قد ابتعدت بشدة عن أى اصلاحات « ويجب الإحجام عن انتخابها مرة أخرى فى الانتخابات التى سوف تجرى غدا •• (١٩٨٧/٥/٥) » •• داعيا الى انتخاب المرشحين الذين لديهم الشجاعة فى تبنى سياسة من شأنها وضع كافة المواطنين فى جنوب افريقيا على قـــدم المساواة • (راجع : الأهرام ، ١٩٨٧/٥/٥) • فهل تعبر مثل هذه التصريحات حقا عن حقيقة الموقف السياسى لكبرى الشركات القابضة فى جنوب أفريقيا وعدد من دول الجوار

تتحكم شركة « الأنجلو امريكان » في جنوب أفريقيا من خلال « مجموعة دى بيرز De Beers Group » في مناجم الماس في كل من بتسوانا وأنجولا وتنزانيا وناميبيا (التى مازالت تحت احتلال وسيطرة حكومة جنوب أفريقيا) بالاضافة الى جنوب أفريقيا ذاتها • ان هذه « المجموعة » نفسها هى التى تتولى عمليات تسويق الماس الذى تنتجه سوازيلاند وهى تملك وتتحكم أيضا فى عدة صناعات أخرى : كيمائية وهندسية وتجارية مثل انتاج البيرة فى بتسوانا وزيمبابوى وزامبيا وجنوب أفريقيا •

من ناحية اخرى يلاحظ أن شركات جنوب أفريقيا ـ بما فيها الأنجلو امريكان ـ تتحكم فى ربع سوق المال فى زيمبابوى ، على الرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر أقوى دول الجوار والمواجهة الأفريقية من الناحية الاقتصادية •

التحكم من خلال ادوات جمركية :

نجد أيضا أن من بين الوسائل الاقتصادية / التجارية الأخرى التى أحكم الاستعمار البريطانى رسمها قبل رحيله من منطقة الجنوب الأفريقى لربط أقاليم المنطقة بمصالحه ومصالح جنوب أفريقيا مباشرة ، وسيلة اقامة ما يسمى بالاتحاد الجمركى •

= الافريقى ، ازاء العنصرية ؟ أم أن مثل هذه التصريحات تعبر فقط عن « تكتيك سياسى » يستهدف تسجيل المواقف من منطلق « الليبرالية الغربية » خاصة وسط جو احكام الحصار المعنوى على « الأبارتيد » من قبل معظم دول العالم والمطالبة بالتطبيق الحقيقى للمقاطعة الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا •• وبالتالى ربما تخدم « مثل هذه التصريحات السياسية » مستقبلا مصالح الشركة الأم ككل ، على الأقل بالنسبة لتسجيل أن « امبان أمريكان » لا تؤيد الأبارتيد وتطالب بالمساواة العنصرية •

فقد أدخلت كل من بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند ـ التى كانت جميعا محميات بريطانية ، فى اتحاد جمركى يضمها مع جنوب أفريقيا بموجب اتفاقية عام ١٩٠٩ التى تجددت بعد الاستقلال · وتقضى أحكام هذه الاتفاقية بحرية حركة البضائع دون حرية انتقال الأفراد بين الدول الأربع أعضاء الاتحاد مع فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من الدول الأخرى غير دول هذا الاتحاد الجمركى · والمعنى والمغزى من وراء ذلك لايحتاج الى توضيح ·

ومن الناحية العملية تدير جنوب أفريقيا كل شئون الاتحاد الجمركى بالكامل وبدون أى مشاركة من الدول الثلاث الأخرى · وجنوب أفريقيا هى التى تقوم بتحصيل الرسوم الجمركية ، ثم تعطى الدول الثلاث حصتها من حصيلة تلك الرسوم والتى تبلغ فى المتوسط حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرلينى ، فهذا المبلغ يعادل تقريبا نصف ميزانية ليسوتو وسوازيلاند وثلث ميزانية بتسوانا ·

من الطبيعى والحال كذلك أن المستفيد الأول من هذا الوضع هو اقتصاد جنوب أفريقيا التى تتركز فيها الصناعات وهى التى تملك البضائع والسلع المعدة للتصدير فضلا عن أن شركاتها هى المتحكمة فى اقتصاديات الدويلات الثلاث : ليسوتو وسوازيلاند وبتسوانا · كانت النتيجة الطبيعية أن صارت واردات هذه الدول الثلاث من جنوب أفريقيا حوالى أربعة أضعاف صادراتها اليها · ومن ثم فقد عانت موازين مدفوعاتها بالتالى من عجز ضخم مزمن لصالح جنوب أفريقيا الأمر الذى يجد ترجمته المنطقية فى معنى التبعية الاقتصادية الدائمة والاعتماد الفعلى ـ اقتصاديا ـ على جنوب أفريقيا ·

وسيلة احتكار قوة العمل الرخيص :

اذا أضفنا الى وسيلة التحكم السابقة ، وسيلة أخرى للتحكم على قدر عال من الأهمية لأصبحت الصورة أكثر وضوحا . وهذه تتعلق باحتكار قوة العمل الوافدة من الدول والأقاليم المتاخمة والمحيطة بجنوب أفريقيا التي تأتي الى « المركز » باعتباره نقطة الجذب الاقتصادي في المنطقة كلها . فالعمال الأفارقة من الدول المجاورة لجنوب أفريقيا يفدون اليها حيث أسواق العمل المتمثلة في المناجم والمصانع وغيرها من مراكز النشاط الاقتصادي . تشير الأرقام الى أنه حتى نهاية السبعينيات كان يأتي أكثر من نصف عدد اليد العاملة في مناجم جنوب أفريقيا من الدول المجاورة بموجب عقود عمل محددة المدة تتراوح بين العام وعام ونصف . وهذه سياسة مقصورة تتمشى ومصلحة صاحب رأس المال الأبيض الذي لا يدفع أجورا مرتفعة أصلا ويلجأ الى هذه الحيلة حتى لايضطر للالتزام ببناء مساكن أو اعطاء تسهيلات معيشية للعمال وعائلاتهم فضلا عن أنه قد جعل أولئك العمال (العاملين بمدد محددة بزمن قصير نسبيا) في وضع لايسمح لهم بتنظيم أنفسهم من خلال الاتحادات والنقابات العمالية التي ترعى شئونهم وتدافع عن حقوقهم وقت اللزوم ، خصوصا وأنهم عادة في وضع يتسم بمنتهى الضعف والاضطرار ، مما يؤدي بهم في النهاية ــ والحال كذلك ــ الى الاذعان التام لكل شروط صاحب رأس المال الأبيض ، والا كان البديل الآخر هو الموت ــ هم وأسرهم ــ جوعا . لكن هذه الصورة الكلاسيكية لوضعية العمال الأفارقة الوافدين الى جنوب أفريقيا قد تغيرت الى حد ما مع عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بعد سلسلة الاضرابات العمالية للمطالبة برفع الأجور لكي تتناسب مع التضخم وارتفاع الأسعار.

ثم برهنت اضرابات أغسطس ١٩٨٧ على أن القوة العاملة الأفريقية قد صارت أكثر قوة وتنظيما عن ذى قبل .

لكن ذلك – من ناحية أخرى – قد دفع السلطات فى جنوب أفريقيا الى الاستغناء عن جزء من العمالة الوافدة والاعتماد بشكل أكبر على القوة العاملة السوداء من داخل جنوب أفريقيا نفسها .

وتجدر الاشـــارة الى أن أجور العمال الوافدين من دول الجوار مع جنوب أفريقيا لازالت تمثل مصدرا رئيســيا للدخل والعملة الصعبة للدول المصـــدرة لهذه العمالة . وهى تمثـــل المصدر الوحيد تقريبا للعملة الصعبة بالنسبة لدولة مثـــل موزمبيق .

وتمثل قوة العمل الوافدة الى جنوب أفريقيا ٥٠٪ من اجمالى قوة العمل فى ليسوتو وحوالى ٣٥٪ من القوة العاملة فى بتسوانا وحوالى ١٥٪ من عمال سوازيلاند وحوالى ٥٪ من عمال مالاوى وموزمبيق .

ونظرا لأهمية وحساســـية هذا العامل بالنســـبة للدول المجاورة المصدرة للعمالة لجنوب أفريقيـــا ؛ فان هذه الأخيرة تستطيع من خلال التحكم فى زيادة أو نقصـــان أعداد العمال التى تسمح لهم بالدخول اليها ، أن تمارس الضغط على حكومات هذه الدول بطريقة حيوية ومؤثرة ، لتجعلها تساير سياساتها .

تحليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جنوب افريقيا والدول المجاورة : استكمال صورة التبعية :

من أهم وأحدث الكتب التى صـــدرت مؤخـــرا وتعرضت بالتحليل لطبيعة العلاقات الاقتصـــادية والتبـــادل التجارى بين

جنوب أفريقيا ودول الجوار الأفريقي » كتاب « الجبهة الثانية للأبارتيد A Partheid's Second Front » مؤلفه « جوزيف هافلون Joseph Havlon » (ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٨٦) .

ومما يعطى هذا الكتاب أهمية خاصة ـ بالاضافة الى ماتضمنه من معلومات وبيانات واحصاءات قيمة ـ أن مؤلفه يعتبر خبيرا فى شـــئون الجنوب الافريقى حيث عمـــل مراســـلا للاذاعة البريطـــانية فى موزمبيق (١٩٧٩ ـ ١٩٨٥) ثم مراســـلا فى المنطقة للجارديان البريطانيـــة وعدد من المجلات الإقتصـــادية العالمية . ان المؤلف قد وضع كتابه بروح تبعد عن « التحيز » ولذلك كانت الصورة التى يعطيها لقارىء كتـــابه عن أوضـــاع الجنوب الأفريقى صادقة وموضـــوعية الى حد كبير . لكل هذه الأسباب سوف نستفيد بما جاء بهذا الكتاب ـ بصفة اساسية ـ لتغطية جوانب الارتباط الاقتصادى والتجارى بين جنوب أفريقيا وبقية دول الجنوب الأفريقى ، وطبيعة « الاعتماد الهيكلى » من الناحية الفعلية من جانب اقتصاديات دول الجنوب الأفريقى على اقتصاد جنوب أفريقيا .

صادرات جنوب افريقيا الى دول الجوار الأفريقى تعكس التبعية :

تصدر جنوب أفريقيا المعادن الى الدول الرأســـمالية . لكنها لاتقوى على منافسة هذه الدول فى مجال تصدير المنتجات الصناعية ، فمنتجاتها تعتبر أقل جودة وأعلى سعرا من المستوى العالمى العام السائد . من هنـــا فان الســـوق الطبيعى لهذه المنتجات هو أسواق الدول الأفريقية المجـــاورة ، وهذه الأخيرة « تستســـهل » بدورها الشراء من جنوب أفريقيـــا عن العـــالم الخارجى ، لما فى ذلك من توفر فى الوقت والاجراءات ومصاريف

المواصلات ، لسهولتها وقرب المسافة وجودة الطرق مع جنوب أفريقيا • يضاف الى كل ذلك العامل النفسى والعنصرى الخفى الذى يتمثل فى أن المستورد فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا (بغض النظر عن كونه من السود أو البيض) يرى فى جنوب أفريقيا أنها امتداد لأوروبا وأن منتجاتهـــا ــ والحال كذلك ــ لاتقل جودة عن المنتجات الأوروبية • وهو يفترض ــ ضمنا ــ أن منتجات جنوب أفريقيا ــ فى أسوأ الفروض ــ ســـوف تكون أفضل من المنتجات الهندية أو منتجات زيمبابوى مثلا • فضلا عن كل ماتقدم من أسباب ، لابد ألا نغفل وسائل الاغراء المختلفة التى تقدمها جنوب أفريقيا لتصريف منتجاتها فى الدول المجاورة ، ومن ذلك الخصومات وتسهيلات الدفع والرشـــوة التى تقدم لمسئولى الشركات الحكوميـــة فى الدول المحيطة والدعوة لتمضية أوقات سعيدة للترفيه فى مدن جنوب أفريقيـــا ، مع دفع نفقات الاقامة بمعرفتها • وقد اســـتخدم السفر والتعامل مع جنـــوب أفريقيا ــ أحيانا ــ كوســـيلة للتهريب ، بما فى ذلك المخدرات بواسطة بعض كبار المسئولين الأفارقة فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا • وعلى سبيل المثال فقد اكتشفت حكومة زامبيـــا فى عام ١٩٨٥ تورط أكثر من مسئول زامبى فى قضـــايا تهريب المخدرات الى البلاد من جنوب أفريقيا •

ان حقيقة التبعية الاقتصـــادية من جانب دول الجـــوار الأفريقى على جنوب أفريقيا التى تحقق صالح هذه الأخيرة أساسا، تنعكس ــ بوضوح ــ فى استعراض محصلة « صافى الموازين » بين جنوب أفريقيا ــ مثـــلا ــ ودول الاتحـــاد الجمركى الثلاث الأخرى : « بتسوانا ــ ليسوتو ــ سوازيلاند » •

تدفع جنوب أفريقيـــا فى المتوســـط حوالى ٤٠٠ مليون

استرلينى كعوائد للاتحاد الجمركى وأجور العمال الوافدين اليها من هذه الدويلات الثلاث ، بالاضافة الى ٢٣٠ مليون استرليني قيمة وارداتها منها . أما هذه الدول فتدفع حوالى ١٣٠٠ مليون استرلينى قيمة وارداتهـــا من جنوب أفريقيا ، اضافة الى حوالى ١٥٠ مليون استرلينى كرسوم استـــخدام طرق وموانى جنوب أفريقيا ، وحوالى ٦٠ مليون استرلينى سنويا قيمة خدمات تأمين وسياحة واستشارات الخ ..

وبحساب العمليات السابقة يكون الصافى لصالح جنوب أفريقيا حوالى ٩٠٠ مليون استرلينى فى المتوسط سنويا .

وفى مجالات الطاقة والمواصلات : أبعاد أخرى للتبعية الاقتصادية : فى مجال الطاقة :

رغم الفقر النسبى فى موارد جنوب أفريقيـــا من الطاقة ، الا أنها تبذل جهودا ضخمة لابقاء الدول الأفريقية المجاورة معتمدة عليها دائما فى توريد الطاقة اليها :

فبالنسبة للبترول : يمـــكن القول بأن اجراءات المقاطعـة الدولية ضد جنوب أفريقيا قد أدت الى رفع سعر البترول الواصل اليها بنسبة تصل الى حوالى ٥٠٪ عن السعر العـالمى . غير أن جنوب أفريقيا قد حملت الزيادة للدول المجاورة التى تجد نفسها مجبرة على أحد خيارين :

أما أن تشترى منها من خلال أساليب الاغراء ، أو تخريب المصادر البديلة لديها .

وبالنسبة للكهرباء : يلاحظ أنه من المفارقات أنه طبقا لما رتبته السلطات الاستعمارية البرتغالية فى الحقبة الكولونيالية قبل

استقلال موزمبيق ، أن تذهب كهرباء ســــد « كاهورا باسا » الموزمبيقى الى جنوب أفريقيا أولا ، ثم تستمد « مابوتو » عاصمة موزمبيق كهرباءها من جنوب أفريقيا ، بعد ذلك .

أما فى مجال المواصلات : فلازال حوالى نصف تجارة دول الجوار والمواجهة الأفريقية يستخدم طرق وموانىء جنوب أفريقيا، رغم أن طرقها أطول مرتين من طرق هذه الدول ذاتهـا فيما بين بعضها البعض . ينتفى سبب التعجب اذا عرفنا أن جنوب أفريقيا (سواء مباشرة أو عن طريق عملائهـــا) تقوم بتخريب الطرق البديلة فى الدول المعنية ، من خلال ممارسة غطرسة القوة ، حتى تحافظ ــ باستمرار ــ على علاقة التبعية والاعتماد الدائم عليها . فعندما تكتشف جنوب أفريقيا أن دول الجوار الأفريقى تحاول التغلب على مظاهر التبعية الاقتصادية لجنوب أفريقيا ــ بحـــكم آليات هذه العلاقة المرســـومة مسبقا فى الحقبة **الكولونيالية** ــ فانها تتدخل بالقوة لتطبيق عمليات التخريب الاقتصادى ضد هذه الدول .

٢ ــ السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الاقليمية المهيمنة :

وقف الجنرال « ماجنوس مالان » ، وزير دفاع جنوب أفريقيا يوم ١٩٨٦/١٠/٢٥ لكى يوجه تهديدا مباشرا وواضحا الى دول المواجهة الأفريقية بأن بلاده سوف تستخدم العمليات العسكرية ضدها . وتضمن هذا التهديد تكرار الادعاء بأن منظمة المؤتمـــر الوطنى الأفريقى تقوم **بعملياتها العسكرية** ضد جنوب أفريقيا من دول المواجهة الأفريقية . وتضمن تهديد « مالان » أيضــا أن قادة هذه الدول يشتركون فى تحمل المسئوليـــة عما أســـماه « أعمال الارهاب » التى تقوم بها منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى[7] .

وأن عليها أن تتحمـــل نتائج الهجمات التي تشـــنها المنظمة من أراضـــيها .

وفي نفس التصريح طالب وزير الدفاع في جنوب أفريقيــا دول المواجهة بأن تختار الآن بين أمرين ، اما الســـلام والتعاون مع بلاده ، واما المواجهة والارهاب (معلقا بأن بعض الدول مثل ليسوتو وسوازيلاند قد اختارت السلام والتعاون مع بلاده) (١) . ولم يكن هذا التهديد هو الأول ، ولم يــكن الأخير ، فقــد درج ساسة النظـــام العنصرى ـ بما فيهم رئيس الجمهـــوريه الحالى « بيتربوتا » ووزير الخارجية « بيك بوتا » ـ على توجيه مثل هذه التهديدات الصريحــة الى دول المواجهـــة الأفريقيـــة بين الحين والآخـــر . وترتبط هذه التهديدات ـ في واقع الأمر ـ بالاستراتيجية العامة التى وضعها النظام العنصرى الابيض لإحتواء دول المنطقة وفرض السيطرة والهيمنة عليها . حيث يرى البعض أن هذا النظام مصمم على تحقيقها رغم المحاولات السابقة التى قام بهـــا لفرضـــها والتى فشلت حتى الآن ، مما يؤكـــد أن هذه الاستراتيجية هى استراتيجية طويلة الأجل وســـوف يواصــــل محاولاته في سبيل تحقيقها ، رغم التطورات السياسية والأمنية في المنطقة ، ورغم تزايد الضغوط الاقتصـــادية الدولية التى يتعرض لها » (٢) .

ويلاحظ أنه مع تصاعد الضغط على جنوب أفريقيا ســواء من الداخل أو من الخارج ، فانها تزيد من قدراتها العســـكرية والبوليسية وفي مجـــال المخابرات ، حتى تحافظ على وضعيتها

---

(١) أنظر : أحمد طه محمد ، سياسة السلام او المواجهة في الجنوب الأفريقي السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٣٤ .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٣٥ .

الاستراتيجيـــة كقوة اقليمية مسيطرة على كل منطقـة الجنوب الأفريقي .

ومن ثم يلاحظ أن الانفاق العسكري فيهـــا يزيد عاما بعد عام ، فعلى حين بلغ ٧٢ مليون راند (وحدة العملة في جنـــوب أفريقيا وتتراوح قيمة الراند فى المتوسط بين واحد و ١,١٥ دولار) فى عام ١٩٦١ ـ عدا الانفـاق على **البوليس** ـ بلغت ميزانيـــة الدفاع ٤٧٠ مليون راند لعـــام ٧٣ ـ ١٩٧٤ ثم بلغت ١٩٧٢ مليون راند عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . وفى السنوات التالية تزايد الانفاق كل عام عدة مرات متتابعة ، ولكى تحقق الحكومة العنصرية أهدافها فى القمع الداخلى وزعزعة الاســـتقرار فى دول الجوار والمواجهة الأفريقية ، خصصت للهدف الأول منظمة «شرطة جنوب **أفريقيا SAP** » لتتولى عمليات البوليس الداخلية ، وللهدف الثانى أنشأت منظمة « قوات دفاع جنوب أفريقيا SADF » ، وهذه تضم قوات الجيش والطيران والبحرية ، فضلا عما لوحظ من توسعها فى صناعة الأسلحة المتقدمة (١) .

إن الهدف الرئيسى من وراء دعم جنوب أفريقيـــا المستمر لقواتها وتحديث أسلحتها أولا بأول ، هو العمل الدؤوب على أن يظل لها التفوق **الاستراتيجى** بالمعنى العسكرى على كل منطقة الجنوب الأفريقى قاطبة ، بما يضمن لهـــا استمرار ســيطرتها وهيمنتها على أوضاع المنطقة وجميع دولها مجتمعة ، رغم التفوق العددى لدول المواجهة اذا ماقورن بتعداد السكان فى جنـــوب أفريقيـــا .

(١) احمد طه محمد : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

والجدول الآتى (١) يوضح هذه الحقيقة بكل جلاء :

	جنوب افريقيا	دول المواجهة
عدد السكان	٢٦ر٨ مليون (منهم ٤ر٦ مليون من البيض)	٥٥ر٥ مليون
عدد القوات المسلحة	٤٠٤ر٥٠٠ مقاتل	١٥٥ر٧٥٠ مقاتلا
قوات الجيش	١٩٦ر٤٠٠ قوات نظامية ومجندين واحتياطى	١٤٨ر٠٠٠ قوات نظامية
قوات شبه عسكرية	١٤٥ر٠٠٠ بوليس واحتياطى	٦٠٢ر٣٦٠ بوليس وميليشيا
القوات المصفحة	٣٠ر٣٥٠ دبابة - عربات مصفحة - عربات نقل عسكرية	١ر٩٦٢ دبابة - عربات مصفحة ونقل عسكرية
مدفعية الميدان (ما عدا قاذفات الصواريخ ومدافع الهاون)	٢٣٠ مدفعا	٨١٢ مدفعا
قوة الطيران	٣٠٤ طائرة	٢٠٧ طائرة

كيف مارست جنوب افريقيا سيطرتها الاستراتيجية مع دول المواجهة الأفريقية ؟ :

حصلت الدول الأفريقيـــة المحيطة بجنوب أفريقيـــا على استقلالها ، الواحدة تلو الأخرى فاستقلت تنزانيـا عام ١٩٦١ ، ثم مالاوى وزامبيا عام ١٩٦٤ ، فالدول الثلاث سوازيلاند وبتسوانا وليسوتو فى الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٨ ، وهذه الدول السابقة

(١) المصدر : من دراسة : أحمد طه محمد ، م . س . ذ ، ص ٢٤١ .

جميعا قد حصلت على اســتقلالها من بريطانيـــا . ثم تحررت المستعمرتان البرتغاليتان أنجولا وموزمبيق عام ١٩٧٥ .

في هذا المبحث من الدراســة ســوف نرى كيف تحالف الاستعمار البريطاني / البرتغالي مع جنوب أفريقيا من أجل رسم الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقي وجعل أبرز معالمها أن تظل لجنوب أفريقيـا اليد الطولى في القوة الاقليميـة حتى بعد استقلال المستعمرات والمحميات .

فلما تم ترتيب أوضـــاع المنطقة اقتصـــاديا لتدور حول تبعيتها « للمركز » الصناعي في جنوب أفريقيا ، فقد تم أيضـــا ترتيب الأوضاع استراتيجيا بما يكفل لجنوب أفريقيـا أن تظل دول منطقـــة الجنـــوب الافريقي تحت ســيطرتها الســياسية **والاستراتيجية** ، بما يحقق « استمرارية » المصالح الغربيـــة في المنطقـــة من جهـــة ، ويضمن عدم وقوع المنطقـة تحت النفوذ السوفيتي ، من جهة أخرى .

فكيف كان ذلك ؟ وكيف تم تنفيذ المخطط ؟

في انجــولا :

وقبيل أعوام من انسحاب البرتغاليين وحصول أنجولا على استقلالها (عام ١٩٧٥) ، تحالفت حركة **اليونيتا** (١) UNITA في عام ١٩٦٩ مع **البوليس** السرى البرتغالي ، ثم في عام ١٩٧١ تم الاتفاق بينهما على أن تقوم « **اليونيتا** » بمحـاربة زميلتهـــا [illegible]

(١) (وهي حركة يمينية تساعدها الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ويقدمان لها المال والسلاح . رئيسها الحالي : جوناس سافيمبي ، زار واشنطن في عام ١٩٨٦ والتقى بالرئيس ريجان ، حيث وعده بمزيد من الأسلحة المتقدمة) .

« **امبلا MPLA** » (الحركة الشعبية لتحرير أنجولا) ذات التوجه اليسارى ، بدلا من محاربة القوات البرتغالية المستعمرة ، فى مقابل مساعدتها على الوصول الى حكم البلاد ، ولكن فى ظل السيطرة الاستعمارية للبرتغال . وفى عام ١٩٧٥ ، وعندما لاحت فى الأفق بوادر انتصـــارات الحركة الشعبية لتحرير أنجـولا « **امبلا** » ، هبت كل من جنوب أفريقيا ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لنجدة « **اليونيتا** » عسكريا . غير أن هذا التدخل قد فشل ، فقامت قوات جنوب أفريقيـــا بأعمال تخريب انتقامية تمثلت فى تدمير مئات الكبارى ومعظم منشـــآت البنية التحتية والمرافق الأساسية فى أنجولا ، أثناء عملية انسحابها . وقد أرجعت جنوب أفريقيا السبب فى فشلها الى كثافة السلاح السوفيتى ، وخاصة مدافع « **الكاتيوشا** » فى أيدى رجـــال الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « **امبلا** » MPLA وكانت ذريعة جنوب أفريقيـــا وراء هذا الغزو هو حق مطاردة قوات السوابو فى أراضى أنجولا .

اما فى روديسيا (زيمبابوى حاليا) :

فقد أعلنت الأقلية البيضاء بزعامة « ايان سميث » الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيـــا عام ١٩٦٥ . وفى ذلك الوقت ، ساندتها بريطانيا وجنوب أفريقيا ــ اقتصاديا وعســـكريا ــ على تحدى حصار العالم لها ، الأمر الذى مكنهـــا من المقاومة على مدى خمسة عشر عاما ، غير أنها اضطرت فى النهاية الى التسليم بحكم الأغلبية السـوداء . فلما أصبحت قوتهـــا الاقتصـــادية وطرق مواصلاتها رصيدا للدول الأفريقية المتاخمة ، فضلا عن نجـــاح تجربة انتصار ارادة الأغلبية السوداء فى النهاية فيها ــ وهذا هو

الأخطر ـ شعرت جنوب أفريقيا بمدى الخطورة الحقيقية التى تمثلها لها دولة زيمبابوى . وبات يزيد من قلق جنوب أفريقيا ازاء زيمبابوى أنها كانت تعتمد ـ بصفة رئيسية ـ فى سد احتياجاتها من البترول على شاه ايران ، فلما قامت الثورة الايرانية تم وقف توريد البترول الايرانى الى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠ . وتوافق هذا مع هجوم ناجح لقوات المؤتمر الوطنى الافريقى فى ١/٦/١٩٨٠ دمر فيه مشروعين لاستخراج البترول من الفحم وهو مشروع « ساســـــول "SASOL" » فى جنوب أفريقيا ، مما زاد من حنق هذه الأخيرة ، وعزمهـــا على العمل على اخضاع زيمبابوى « لمشيئتها » بكل الطرق ابتداء من الاغـــراء ، وانتهاء بوسائل حرب التخريب الاقتصادى .

فكيف صاغت جنوب افريقيا استراتيجيتها لمواجهـــة مثـل هذا الوضـع وغيره من الأوضـــاع الجديدة فى منطقة الجنوب الأفريقى ؟ :

فى عام ١٩٧٧ بدأ النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا يعيد صياغة استراتيجيته لمواجهة التطورات الجديدة فى منطقة الجنوب الأفريقى . ففى ذلك العام وفى « كتابه الأبيض عن الدفاع » أعلن « بيتربوتا » رئيس الوزراء آنذاك (ورئيس الجمهورية الحالى) أن بلاده تواجه ما أسماه « مخططا شيوعيا سوفيتيا » يستهدف الاطاحة بحكم البيض فيها . وذكر « بوتا » ـ فى كتابه الأبيض هذا ـ أنه يستشعر أن الدول الغربية الرأسمالية سوف تجعل من نفسها أدوات لخدمة **الاستراتيجية** السوفيتية فى المنطقة اذا هى عارضت « الأبارتيـــد » (!!) . ودعا الى احداث بعض التغييرات داخليا للحد نسبيا من عورات « **الأبارتيد** » ، وأعطاء

دور سياسى محدود لرجـال الأعمال من الملونين والهنود ، مع مضاعفة ميزانية الدفاع • أما على المستوى الخارجى ، فقد دعا « بوتا » الى تشكيل ما يعرف بتجمع Consas يضم جنوب أفريقيا ومعها **البانتوستانات** (١) المستقلة وناميبيا وروديسـيا (تحت حكم الأب موزيريوا) ، ومالاوى وليسوتو وسوازيلاند ، وربما بتسوانا وزامبيا •

قام هذا المشروع على أساس افتراضين :

الافتراض الأول : أن جنوب أفريقيا كانت تخطط لانجاح عميلها « موزيريوا » فى انتخابات عام ١٩٨٠ ، وهو مالم يتحقق ، حيث انتصر فيهـا تحالف حزبى الزانو والزابو (موجابى + نكومو) •

الافتراض الثانى : العمل على تحقيق قنـاعة لدى الدول الأفريقية المحيطة بجنوب أفريقيا بأن الخطر الأول عليها جميعا انما يأتى من الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى لم يتحقق أيضا •

ومع عام ١٩٨٠ وازاء فشل مشروع « بوتا » الذى أعلنـه فى ١٩٧٧ ، فقد اضطرت جنوب أفريقيا الى الحديث السافر ـ بصراحة وعلى المكشوف ـ عن « دورها كقوة اقليمية » ، معلنـة تطبيقها لما يشبه مبدأ « مونرو » فى منطقة الجنـوب الأفريقى ، بعد أن فصلته على نفسها • ومقتضى ذلك :

١ ـ أنه قياسا على الموقف الأمريـكى من أمريكا اللاتينية ورفضـها التام لأى تدخـل أوروبى فى الشـئون اللاتينية ،

---

(١) المفرد : بانتوستان Bantoustan وهو اسم تطلقه جنوب افريقيا على كل تجمع وطنى يتعلق بالسكان السود فيها ، وهو ما يعرف أحيانا بالمعزل والجمع : معازل •

وقياساً أيضا على الموقف السوفيتى من مصالحه وسيطرته على أوروبا الشرقية ، فان جنوب أفريقيا - بدورها - تعلن باعتبارها « قوة إقليمية » فانها ترفض أى اجراء من قبل أى من القوتين العظميين يضر بمصالحها سواء كان ذلك فى داخلها (أى معارضة الأبارتيد) أو فى المنطقة المحيطة بها (منطقة الجنوب الأفريقى باعتبارها المجال الحيوى لجنوب أفريقيا) . وهى لنفس السبب تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى الدول المجاورة للمحافظة على الوضع الراهن أو لحماية مصالحها ضد أى تهديد .

وجنوب أفريقيا - بذلك - تكون قد حاولت صياغة نوع من « السلام الجنوب الأفريقى » على نسق السلام الأمريكى والسلام السوفيتى (والسلام الاسرائيلى) ، وقبل كل ذلك على نسق « السلام الرومانى Paxa Romana » أيام سيطرة الامبراطورية الرومانية القديمة على العالم القديم .

٢ - وفى ضوء ماتقدم تصر جنوب أفريقيا على انسحاب الكوبيين من أنجولا (ويقدر عددهم فى الوقت الراهن بحوالى ٢٥ ألف جندى) .

٣ - حق الاعتراض على أى مساعدة تقدمها الدول العظمى لمنظمة :

مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى والذى يرمز له بتعبير (١) SADCC

(١) SADCC : Southern African Development Coordination Conference.

وهى المنظمة الاقليمية التى شكلتها مجموعة دول المواجهة الأفريقية لجنوب أفريقية بموجب بيان لوزاكا عام ١٩٨٠ لمساعدتها على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية وغيرها من جراء مقاطعة جنوب أفريقيا .

٤ ـ وهى تطلب من الدول المجاورة لها :

(أ) أكبر قدر من الاعتراف الدبلوماسى وتبادل البعثات الدبلوماسية ، وفى هذا الصدد تصر بريتوريا على عقد لقاءات على مستوى وزارى لحل أى مشكلة تكون هى طرفا فيهـــا مع احدى الدول المحيطة مهما كانت المشكلة بسيطة · والهدف واضـــح ، محاولة انتزاع أكبر قدر ممكن من الاعتراف الرسمى بها من قبل جيرانهـــا ·

(ب) توقيع اتفاقات عدم اعتداء على نسق اتفاقهـــا مع سوازيلاند ، ثم اتفاقها الشهير المعروف باتفاق « نيكوماتى » (١) مع موزمبيق عام ١٩٨٤ والذى يقضى بعدم الاعتداء وينص على مبدأ حسن الجوار بين موزمبيق وجنوب أفريقيا · ورغم الاتفاق لم تحترم جنوب أفريقيا ما جاء فيه من تعهدات على نفسها ·

وقد فعلت نفس الشيء مع أنجـــولا حين وقعت أنجـــولا وجنوب أفريقيا اتفاق لوزاكا عام ١٩٨٤ ، ولنفس الهدف تقريبا·

ولم تكن جنوب أفريقيا تستهدف من وراء توقيع مثل تلك الاتفاقات والمواثيق وقف اعتداءات تلك الأطراف الأخرى عليها ،

---

(١) وقد سمى كذلك نسبة الى مدينة نيكوماتي الواقعـــة علـى الحدود بين البلدين · وقد وقعه عن موزمبيق فى ١٩٨٤/٣/١٦ الرئيس الموزمبيقى الراحل « سامورا موسيس ماشيل » (الذى قتل فى حادث ســـقوط طائرته و ٣٣ من مساعديه فى طريق عودتهم من اجتماع قمة دول المواجهة الافريقيـــة فى لوزاكا مساء ١٩٨٦/١٠/١٩ ، حيث سقطت الطائرة فى أراضى جنوب أفريقيا ، وحيث تشير أصابع الاتهام الى السلطات العنصرية هنـاك على أنهـــا هى التى دبرت الحادث) · أما جنوب أفريقيا فقد وقع الاتفاق عنها رئيسها « بيتر بوتا » ، وتعهد فيه بوقف الدعم العسكرى والسياسى عن جبهة الرينامو او MNR المناهضة لنظام التعهدات التى قطعتها على نفسها أمام حكومة موزمبيق ·

فمثل تلك الاعتداءات غير موجودة وغير قائمة من الناحية الواقعية ، ولكن تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من « الشرعية الدولية » لنظامها المرفوض أفريقيا ودوليا ، لتؤكد وجودها كحقيقة قائمة fait accompli" في منطقة الجنوب الأفريقى ، ولتفرض ـ بالقوة ـ « سلام الأقلية العنصرية البيضاء » .

الأبعاد الأخرى فى السيطرة الاستراتيجية لجنوب أفريقيا فى المنطقة من خلال صياغتها لنظرية « القوة الاقليمية » المهيمنة

لم تقتصر **الاستراتيجية** التى وضعتها جنوب أفريقيا ـ كقوة اقليمية مهيمنة على منطقة الجنوب الأفريقى ـ على الأبعاد السابقة وحدها ، بل اتخذت عددا من الأبعاد والاقترابات الأخرى مثـــل :

١ ـ زعزعة الاستقرار فى المنطقة وجعلها فى حالة توتر دائـم .

٢ ـ التدخل السياسى فى الدول المجاورة .

٣ ـ استخدام أسلوب العصا الغليظة فى مواجهة الخصوم .

٤ ـ خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة .

٥ ـ أسلوب عمليات التخريب الاقتصادى بكافة صـوره فى الدول المجاورة . (وقد ســـبق التعرض بشىء من التفصيل لهذا الاسلوب) .

وسوف نعرض ـ اذن ـ لكل نقطة من النقاط الأربع الأولى

ببعض الأمثلة الموضـــحة • كل ذلك فى اطـار من الاحتماء تحت مظلة التأييد والمساندة من جانب الغرب عموما ، الولايات المتحدة بصفة خاصة ، مع عدم اغفال عامل المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب أفريقيا •

١ ـ زعزعة الاستقرار وخلق حالة من التوتر الدائم :

يعد « دين جلد نهايز "Dean Geldenhuys" » ، أستاذ العلوم الســياسية بجامعـــة جوهانسبرج ، هو المنظر الرئيسى لسياسة زعزعة الاســتقرار التى تتبعها الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيـا تجاه جاراتهـا • تحدد هدف زعزعة الاستقرار « من خلال احداث تغيير أساسى فى توجهات الدولة الهدف » ، وليس فقط مجرد تهديدها أو ازعاجهـا ، وعند « جلد نهايز » أنه مادامت الدول الأفريقية السوداء تصر على محاربة « الأبارتيد » ، فهى تهدف الى احداث تغيير أساسى فى توجهات النظام فى جنوب أفريقيا ، أى أنها تستهدف زعزعة استقرارها ، ومن ثم يكون من حق هذه الأخيرة بالتالى « حق » الرد بالمثل •

الوسائل والأدوات المستخدمة :

هناك وسائل غير عسكرية مباشرة ، لتحقيق هدف زعزعة الاستقرار ، حددها « جلد نهايز » ، وتم استخدامها بالفعل من قبل حكومة جنوب أفريقيا ، منها :

١ ـ الضغط من خـــلال اســتخدام الدول الافريقيـــة لسكك حديد جنوب أفريقيا (وقد استخدم هذا الأسلوب ضد عدد من الدول الأفريقية المجاورة مثل : زيمبابوى وزامبيا بالاضافة الى كل من ليسوتو وبتسوانا) •

٢ – الضغط من خلال التحكم فى تحديد أعداد العمالة الوافدة (وقد سبقت الاشارة الى الأهمية الحيوية التى تمثلها أجور ودخول هؤلاء العمال على اقتصاديات بلادهم الأم ومن حيث حصيلة العملات الحرة : استخدم هذا الاسلوب ضد زيمبابوى وموزمبيق وهددت ليسوتو باستخدامه ضدها) .

وعندما قام الرئيس عبده ضيوف فى أكتوبر ١٩٨٥ بزيارته التاريخية – باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية وقتذاك – الى دول المواجهة الأفريقية ، فقد شكى اليه كبار المسئولين ورجال الدولة فى كل من ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند من أنه لو طبقت المقاطعة (الالزامية الشاملة) على جنوب أفريقيا فان اقتصاديات هذه الدول هى أول من سوف يضار وبشدة من جراء المقاطعة ، بالنظر الى ماسوف تلجأ اليه حكومة بريتوريا من استغناء عن العمالة الوافدة ، ليس فقط من هذه الدويلات بل وأيضا من زيمبابوى وموزمبيق وغيرهما . وقد أضافوا أنه من هنا تعلم بريتوريا جيدا أن سلاح العمالة الوافدة فى يدها سلاح ماض (١) .

٣ – **اغلاق الحدود** : وقد نفذت جنوب أفريقيا هذا مع كل الدول المجاورة .

٤ – **الضغط من خلال الحد من الاستيراد من الدول المجاورة** : وقد طبق هذا بالفعل على كل من زيمبابوى وسوازيلاند، وكان الهدف الرئيسى اجبارهما على تقييد تحركات وعمليات قوات التحرير الوطنى ضد جنوب أفريقيا من أراضيهما .

---

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique عدد ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٣ .

٥ ـ الحد من الصادرات الى الدول المجاورة : (وخاصـــة : البترول والمواد الغذائية) :

وقد طبقت جنوب أفريقيا استخدام هذا الســـلاح ضد : بتســـوانا وليسوتو (وهما من دول الاتحـــاد الجمركى معهـــا) وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى · ومن الغريب أنها طبقته أيضا ضد صديقتها التقليدية دولة مالاوى « الدكتور باندا » ·

٦ ـ قطع الكهرباء : ونفذ ضد ليسوتو وموزمبيق ·

٧ ـ الحد من الســـياحة : وقد نفذ ذلك ضـــد كل من ليسوتو وسوازيلاند ·

٨ ـ التلاعب بنصوص اتفاقية الاتحاد الجمركى بما يضر بمصالح الدول الثلاث الأخرى أطراف الاتفاق وهى : سوازيلاند وبتسوانا وليسوتو ·

الأهداف المتوخاة من وراء استخدام أسلحة الضغط السابقة :

من نافلة القول أن فى مقدمة أهم أهداف جنوب أفريقيا من وراء استخدام تلك الأسلحة السابق الاشارة اليها ، هو ضـــمان الابقاء على سيطرتها وتفوقها المطلقين فى مواجهة كل دول منطقة الجنوب الأفريقى مجتمعة ، واســـتمرار علاقة التبعية والاعتماد شبه الكاملين عليها من قبل تلك الدول ·

كما أنها تستهدف اجبار دول الجوار والمواجهـة الأفريقية على وقف حملتها السياســـية الداعية الى ضرورة فرض العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، من خـــلال اشعارها ـ بلغـة تطبيقية ـ بأنها تستطيع « تحميل » الآثار الضارة للمقاطعة على

هذه الدول ذاتها . ولعله من الواضح أن هناك علاقة عضوية بين فقدان دول الجوار والمواجهة القدرة على فرض العقوبات على جنوب أفريقيا من ناحية ، وبين حقيقة تزايد روابطها ومظاهر اعتمادها على جنوب أفريقيا نفسها اقتصاديا وتجاريا وفى مجال المواصلات من ناحية أخرى . وتستهدف جنوب أفريقيا جعل منطقة الجنوب الأفريقى ـ التى نجحت بالفعل فى الحقبة الماضية فى تحويلها الى منطقة عمق اقتصادى لها ـ بمثابة « منطقة عازلة » اقتصاديا ،وردعا سياسيا يحميها فى مواجهة حركات التحرير الوطنى الأفريقى فى المنطقة ، بعد أن نجحت بالفعل فى جعل بعض هذه الدول بمثابة منطقة عازلة سياسيا . وكانت وسيلتها الى ذلك تتم بمنتهى البساطة والخبث فى آن معا ، من خلال ابراز التناقض بين « المصالح الاقتصادية » لهذه الدول مع حقيقة ماتجره عليها مساعدة حركات التحرير فى انجاح عملياتها ، من ردود فعل وردع جنوب أفريقيا فى مواجهة هذه العمليات فى أى مكان فى الجنوب الأفريقى ، وفى أى وقت .

٢ ـ التدخل السياسى فى الدول المجاورة :

إن لدى حكومة جنوب أفريقيا أجهزتها وأدواتها الجاهزة دائما للقيام بتنفيذ أى عملية تكلفها بها المؤسسة الحاكمة فى بريتوريا ضد أى دولة من دول الجوار والمواجهة الأفريقية . كما أن التدخل السياسى فى تلك الدول هو أحد أهم الأساليب التى تلجأ اليها حكومة جنوب افريقيا لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية فى الدول المحيطة بها .

وسوف نختار – للتدليل على ذلك – أربعة أمثلة محددة ، وهي :

١ – ليسوتو ٢ – زيمبابوى

٣ – سوازيلاند ٤ – مالاوى

١ – مع ليسوتو :

لعبت جنوب أفريقيا مع « ليسوتو » لعبة تحريض المعارضة على الحكومة الشرعية فيها · اذا استشعرت بريتوريا أنها لا تساير سياساتها ولو الى حد ما · ففى ٥ / ١ / ١٩٨٤ – مثلا – اجتمع وزير خارجية جنوب أفريقيا « بوتا » ونائبه المستر / نيل Nel – فى بريتوريا – مع وفد يمثل قادة المعارضة فى ليسوتو · فى هذا اللقاء حث « بوتا » ونائبه الوفد على تشكيل حزب معارض اقترحا له اسم « حلف باسوتو الديموقراطى »
BDA : Basulo Oemocratif Alliance

وقد استخدما مع الوفد – بطبيعة الحال – أسلوب الاغراء والوعد بتقديم المساندة والمساعدة المالية · هذا مع أن جنوب أفريقيا هى نفسها التى كانت قد ساعدت علنا حزب « جوناثان » المسمى « حزب باسوتو لاند الوطنى » BNP : Basutoland National Party فى الوصول الى السلطة والحكم فى ليسوتو فى عام ١٩٦٥ تحت شعار التعاون مع جنوب أفريقيا ولكن فى انتخابات عام ١٩٧٠ استمر هذا الحزب فى الدعوة الى التعاون مع بريتوريا ، فانهزم حيث اختار الناخبون حزب مؤتمر باسوتولاند BCP Basutoland Congress Party بدلا منه · غير أن « جوناثان » حليف بريتوريا وزعيم « حزب باسوتو لاند الوطنى » تمكن – بمساعدة حكومة جنوب أفريقيا – من الغاء الانتخابات والبقاء فى السلطة فى البلاد ، لكنه بدأ يتحول مع اتجاه الناخبين بعيدا عن جنوب أفريقيا ، ومن ثم حاولت الأخيرة الاطاحة به فى عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ ·

ومن الغريب أن زعيم « حزب مؤتمر باسوتولاند » BCP قد هرب الى جنوب أفريقيا التى أنشأت له جيشا أسمته « جيش تحرير ليسوتو » LLA

ثم أطاحت جنوب أفريقيا بحكم صديقها السابق «جوناثان» فى ١٩٨٦/١/٢٠ بعد فرض حصار شامل حول دويلة ليسوتو وأجبرتها على الاستسلام ·

٢ ـ مع زيمبابوى :

سبقت الاشارة آنفا ـ عند الحديث عن « مشروع بوتا لتكوين وتشكيل ما أسماه تجمع الـ Consas ـ الى أن جنوب أفريقيا كانت تراهن على حصان صديقها « الأب موزيريوا » فى روديسيا الشمالية سابقا لكى يصل الى السلطة هناك فى انتخابات عام ١٩٨٠ ، لكن خاب أملها أمام انتصار تحالف القوى الوطنية (موجابى / نكومو) · ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا القت بكل ثقلها وراء هذا الأب « موزيريوا » فى تلك الانتخابات لدرجة أنها نظمت له حملته الانتخابية من خلال أحد رجال مخابرات روديسيا القدامى ويدعى « جيوفرى برايس » · فلما فشلت بانتصار تحالف حزبى « زانو » « وزابو » ، فانها عملت على توسيع الهوة للوقيعة بين هاتين الحركتين فى حادثة مخابىء أسلحة « زابو » ـ التابع لنكومو ـ وهى حادثة شهيرة · ورغم أن بذور الخلافات بين الحركتين كانت قائمة بالفعل من قبل الاستقلال (لأسباب وعوامل شخصية وقبلية وسياسية وغيرها) ، بيد أن الحادثة التى فجرت الصراع بين زابو وزانو بعد الاستقلال كانت تتمثل فى اكتشاف مخازن للأسلحة تابعة لحزب « زابو » وكان مفروضا أن يسلمها الى مخازن الحكومة · وقد اعتقل فيها اثنان من زعماء « زابو » ،

الأمر الذى أدى الى حدوث الكثير من الفعل وردوده بين الحركتين الوطنيتين . والثابت أن شاهد الاثبات الوحيد فى تلك القضية كان أحد ضباط الأمن الروديسيين السـابقين ، وعلى صلة بمديرى مخابرات زيمبابوى عقب الاسـتقلال ، الذى كان بدوره ضابط أمن روديسى سابق . وقد هرب الجميع فيما بعد الى جنوب أفريقيا ليبدأوا فى تجنيد العملاء ضد حكومة « موجابى » الشرعية الجديدة فى هرارى .

والمؤكـد أن هؤلاء وغـيرهم من كبـار مستشـارى أمـن « روبرت موجابى » من البيض ـ الذين استخدمهم لتأكيد مقولة تقبله للبيض فى دولته ، كانوا يعملون لحسـاب جنوب أفريقيا قبل وبعد الاستقلال ، وقد لجأ معظمهم فيما بعد اليها .

وفى عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تعرضت دولة زيمبابوى لحملة مركزة من خطابات التهديد والتشويش أرسلت لرجـال الاعمال والسـفارات . وتبين بعد البحث والفحص أن هذه الرسـائل والخطابات قد طبعت فى مقر البعثة التجارية لجنوب أفريقيا فى عاصمة زيمبابوى .

٣ ـ مع سوازيلاند :

فى عام ١٩٨١ حاولت سوازيلاند التحول بعيدا عن جنوب أفريقيا ، والاقتراب من منظمة « مؤتمر تنسيق تنميـة الجنوب الأفريقى » SADCC ـ السابق الاشارة اليه ـ فعرضت عليهـا حكومة جنوب أفريقيا تقديم بعض مساحات من الأرض كانت تدعيها لنفسها ، ومبلغ ٣٩ مليون استرلينى مقابل تغيير اتجاهها السياسى ، وقد قبلت الأولى عرض الثانيـة ، أو رشوتهـا ، عام ١٩٨٢ . وعقدت سوازيلاند اتفاقية سرية مع حكومة بريتوريا تقضى بعـدم

الاعتداء على جنوب أفريقيا (!!) ، وقامت – تطبيقا للاتفاقية السرية – بطرد رجال حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC من أراضيها ، واتهمتهم بأن وجودهم يضر بمصالحها .

لكن حكومة بريتوريا لم تلبث أن سحبت عرضها لسوازيلاند، بعد أن تأكدت أن مؤيديها قد أصبحوا فى مركز القوة فى سوازيلاند ! .

٤ – مع مالاوى :

منذ البداية ، تعاون الدكتور باندا رئيس جمهورية مالاوى – المعروف بولائه للغرب وجنوب أفريقيا واسرائيل – مع نظام بريتوريا . وكانت مالاوى هى الدولة الأفريقية الوحيدة التى تبادلت التمثيل الدبلوماسى مع جنوب أفريقيا على مستوى السفارة ، منذ عام ١٩٦٧ . وقد منحتها حكومتها مبلغ ١٤ مليون راند (وحدة العملة الرئيسية فى جنوب أفريقيا) ليتمكن من بناء عاصمة بلاده الجديدة « ليلنجوى » LILGNGWE تلك العاصمة التى وضع تخطيطها بالكامل رجال من جنوب أفريقيا . ثم منحته أيضا مبلغ ١١ مليون راند خصص لخط سكة حديد يصل الى ميناء « ناكالا » فى موزمبيق ، وعندما انضمت مالاوى الى منظمة « مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى » فى عام ١٩٨٠ قدمت لها جنوب أفريقيا مبلغ ١١ مليون راند أخرى لبناء صوامع للغلال ! .

٣ – استخدام أسلوب العصا الغليظة فى مواجهة الخصوم :

عندما تفشل بريتوريا فى تحقيق أهدافها وسياساتها بأسلوب الاغراء أو غيره من الطرق غير المباشرة ، فانها لاتتردد فى استخدام عصاها الغليظة فى مواجهة خصومها ممن لايسايرون

سياساتها فى المنطقة • ونعنى باستخدام العصا الغليظة ، استخدام القوة المسلحة المباشرة ضد أولئك الخصوم ، ســـواء كانوا دولا أو زعماء فى البلدان المجاورة لهـــا • الأمثلة متعددة ومتجددة • فقد استخدم هذا الأسلوب ـ أكثر من مرة ـ فى مواجهـــة دولة زيمبابوى اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، تاريخ الاستقلال الحقيقى •

وفى يونية ١٩٨٠ ـ غزت قوات جنوب أفريقيـــا الأراضى الانجولية لتحقيق أهداف ثلاثة :

١ ـ دعم **اليونيتا** الموالية لها ضد الحكومة الشرعية •

٢ ـ ضرب معسكرات منظمة « السوابو » أى حركة تحرير شعب جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) ، فى الأراضى الأنجولية •

٣ ـ تدمير مرافق البنية الأساسية للاقتصاد الأنجولى •

ثم كررت جنوب أفريقيا مثل هذه الغارات المباشرة ضـــد أنجولا ، وغيرها •

٤ ـ جنوب أفريقيا وانشاء الجيوش والعصابات المسلحة العميلة :

لقد لجأت حكومة جنوب أفريقيا الى أسلوب خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة لهـــا فى أربع دول أفريقيـة من دول الجوار والمواجهة ، وهى ملاصقة لهـــا فى الحدود : وهذه الدول الأربع هى : أنجولا ، وموزمبيق ، وليسوتو ، اضافة الى زيمبابوى• وفى العادة ، تختار حكومة جنـــوب أفريقيـــا القيادات والعناصر البارزة فى هذه الجيوش والعصـــابات العميلة ، من بين العناصر المنشقة والمعارضة سياســـيا لسلطة الحكم الشرعى فى البـــلاد الأفريقية المجاورة • وهى تقوم بتزويدهم بالسلاح والمال اللازمين

بعد عمليـــات التدريب المكثف على أيدى خبرائها العسكريين فى معسكرات خاصة لذلك داخل أراضيها • ثم تعدهم وتعيد تصديرهم الى بلادهم الأصلية للقيام بعمليات تخريبيـــة معينـــة أو لمحاولة اسقاط نظم الحكم الشرعية فيها •

وأما الجيوش والعصـــابات العميلة فإن دافعهـــا الرئيسى للتحالف مع جنوب أفريقيا هو بريق الوصـــول الى السلطة وحكم بلادها ، ولو تحالفت مع الشيطان • ويا له من هدف مشترك ! •

فهكذا تحالفت جنوب أفريقيا مع «اليونيتا» بقيادة «سافيمبى» لمحاربة واسقاط حكم « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا – اميلا » فى أنجولا ، وقد سبقت الاشارة آنفا الى التحالف الثلاثى بين قوات جنوب أفريقيا ، والمخابرات المركزية الأمريكية ، وقوات «اليونيتا» وشن عمليات عام ١٩٧٥ ضد أنجولا • ثم عمليـــات عام ١٩٨٠ بالاشتراك بين قوات جنوب أفريقيا و « اليونيتا » التى قامت خلالها بتخـريب وتدمير مدينـــة « مافينجا Mavinga » جنـــوب شرقى أنجولا •

ثم فى عام ١٩٨٢ اتضح – من خلال المعلومات التى توفرت عن تلك العمليات السابقة فى عام ١٩٨٠ ، أن جنوب أفريقيا كانت تستهدف منهـا اعداد هذه المدينـــة « المدمرة » لكى تكون قاعدة مستديمة لصديقها « سافيمبى » زعيم « اليونيتا » •

وفى موزمبيق ، أنشأت بريتوريا حركة أسمتها « الرينامو » الحركة الوطنية للثورة أو MNR من فلول البرتغـاليين وبعض العملاء الموزمبقيين ، مستهدفة من خلالها القضاء على حـكم حركة التحرير الموزمبيقية الوحيدة فى البلاد المعروفة باسم « الفريليمو »، والتى كانت قد استلمت السلطة فى موزمبيق غداة حصولها على

الاستقلال · وتشن الرينامو ـ بين الحين والحين ـ غارات مسلحة ضد المنشـــآت والقرى والمستشفيات في موزمبيق لبث الرعب وزعزعة الاستقرار في البلاد ·

وفي كل من ليسوتو وزيمبابوي جندت جنوب أفريقيا شراذم الهاربين اليها منهما والمنشقين على السلطة الشرعيـــة في بلادهم فضلا عن العملاء الذين جندتهـــم من كل من البلدين ، ومولتهـــم وأعدتهم في معسكراتها ، لتعيد ارسالهم الى بلادهم لاسقاط نظم الحكم فيها ، أو للقيام بعمليات تخريب معينة ، وقت تريد بريتوريا ذلك · والهدف في كل الحالات واحد تقريبـــا : بث الذعر بين أهالي البلاد ، واشاعة الفوضى ، واشعار النظم الأفريقية في دول الجوار والمواجهة بعدم الأمان ، وهز صورة الاستقرار السياسي ، واعطاء الانطباع العام بعدم قدرة نظم الحكم السيطرة الكاملة على مقاليد السلطة ، وقبل كل ذلك جعلها في وضع أنها تحت رحمة جنوب أفريقيا ، باعتبارها القوة الاقليمية الأولى بغير منـــازع في منطقة الجنوب الأفريقي · وعندما تشن جنوب أفريقيا هجماتهـــا على دول خط المواجهة ، فهي ـ عادة ـ ما تتذرع بحقها في المطاردة الدؤوبة ، أو بحقها في الدفاع عن النفس لتبرير عملياتها العدوانية ضد جيرانها ·

ولايزال التحدي قائما :

وقد وصل تحدي سلطات الأقليـــة العنصرية لمشـــاعر كل أفريقيا والمجتمع الدولي مداه ، حتى في يوم انعقاد القمة الأفريقية الثالثة والعشرين في أديس أبابا (٢٧ ـ ١٩٨٧/٧/٢٩) ، وأثناء انعقاد اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة · فبينما كل أفريقيـــا مجتمعة في العاصمة الأثيوبية ـ حيث مقر المنظمة الأفريقية الأم ـ

لتناقش وتدين وتشجب الممارسات القمعية والاعتداءات المتكررة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا على شعبى جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة الأفريقية ، تقوم قواتها بشن عدوان جديد يوم ٢٧ يوليو — وهو أول أيام القمة — ضد أراضى أنجولا . ويعلن متحدث عسكرى فى ناميبيا أن وحدات عسكرية تابعة لجنوب أفريقيا قامت بغارة على المناطق الجنوبية لأنجولا قتلت خلالها مائة تسعين من ثوار منظمة « سوابو » الأفريقية والجنود الأنجوليين . وقد وصفت المعارك بأنها أعنف وأخطر اشتباكات مسلحة تخع خلال السنوات الأخيرة (١) .

ان الرسالة واضحة كل الوضوح : فبينما لا يملك كل الأفريقيين — حتى الآن — سوى الشجب والادانة وتدبيج القرارات والتوصيات الداعية الى مقاطعة جنوب أفريقيا ، فان هذه الأخيرة تضرب بيد من حديد فى أى مكان فى منطقة الجنوب الأفريقى . بما قد توفر لها من امكانات السيطرة الفعلية المدعومة بقواتها المسلحة ، قوات العصابات والجيوش العميلة . ولازالت كل الشواهد تدل على أن جنوب أفريقيا هى القوة الاقليمية رقم واحد ، فى كل المنطقة ، بفعل امكاناتها الذاتية من ناحية ، وبفعل ماقد تحقق لها من مساندة خارجية ، تكفل لها الحماية الواقية فى مواجهة كل احتجاجات الجماعة الدولية وقرارات المنظمات والهيئات الدولية المناهضة للممارسات العنصرية .

---

(١) راجع : الأهرام ، عدد ١٩٨٧/٧/٢٩ .

ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن فى جنوب أفريقيا والجنوب الافريقى بحكم الارتباط المصلحى مع نظام جنوب أفريقيا

سلفت الاشـارة الى أن النظام العنصرى فى جنوب أفريقيـا يرتكز فى بقائه واستمراره على دعامتين رئيسيتين ، **أولاهما** : قوته الذاتية مكنته ـ حتى الآن ـ من فرض هيمنته شبه المطلقة على أوضاع **المنطقة** من خلال صياغته لنظريته الخاصـة فى **استراتيجية** القوة الاقليمية ، **وثانيتهما** : ما يتمتع به من مساندة خارجية قوامهـا التأييد الغربى بقيادة الولايات المتحدة ، التى تكفل له ـ مع عدد غير قليل من دول المعسكر الغربى ـ الحماية والغطاء السياسى فى مواجهة حملة الضغط العالمى الداعية الى تصفية المضمون العنصرى لدولة جنوب أفريقيا وتحقيق المساواة العنصرية فيها . وتلعب اسرائيل دورا مهما فى المساندة والتأييد ، دورا يصل الى مرحلة «الخصوصية» فى العلاقات مع نظام جنوب أفريقيـا ، ويكاد يصـل الى مرحلة « التحالف » غير المعلن .

وليس سرا أن « الارتباط المصلحى » بين جنوب أفريقيا ، من ناحية ، ومجموعة الدول الغربية واسرائيل ، من ناحية أخرى ، هو المحرك الرئيسى ، فى بلورة هـذا الموقف السياسى المتحيز لنظام جنوب أفريقيا ، ضد مصالح الأغلبية السوداء والملونة داخل جنوب أفريقيا ، وضد مصالح معظم دول الجوار والمواجهة الأفريقية فى منطقة الجنوب الأفريقى أيضا .

من هنا فلابد من تناول موضوع المساندة الخارجية لنظام جنوب أفريقيـا ، بشىء من التفصيل والتحليل ، مع التركيز ـ بصـفة خاصة ـ على كل من « المساندة الأمريكية » و «المساندة الاسرائيلية» للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقى :
من التأييد السافر الى « دبلوماسية الارتباط البناء » :

من أجل الفهم الجيد لحقيقة طبيعة العلاقة العضــوية التى تربط بين جنوب أفريقيا من ناحية ، ومجموعة الدول الغربية وفى مقدمتها كل من الولايات المتحدة واسرائيل من ناحية أخرى ، فلابد من أن نضع فى الاعتبــار مجموعة العوامل والأبعــاد ذات التأثير والفعــالية فى تشكيل هــذه العلاقة . تلك العلاقة التى ليس من المتصور لها ــ فى المستقبل المنظور ــ أن تنفصم عراها ، ما دامت المصالح الأساسية الحيوية المشتركة والمتشابكة بين طرفيها ، قائمة ومستمرة . كما أن هذه العوامل والأبعاد ــ فى حد ذاتها ــ سوف تفسر لنا كثيرا من المظاهر والسلوكيــات الدولية لمجمــوعة الدول الغربية اجمالا بشأن جنوب أفريقيا ، فى محيط العلاقات الدولية الراهنة . من ذلك ــ مثلا ــ ظاهرة التناقض الصارخ بين سلوك هذه المجموعة المؤيد عمليا للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وبين مناداتها العلنية بضرورة احترام حقوق الانسان والمواطنة ، وثورتها العارمة ضد بعض النظم فى مناطق أخرى من العالم (بولندا ــ نيكاراجوا ــ كينيا) بحجة انتهاكهــا لمبادىء حقوق الانســان فى بلادهــا .

ولعل من أهم هذه العوامل والأبعاد :

ــ العامل الاقتصادى ، والذى يأتى فى المرتبة الأولى بغير منــازع .

ــ العامل السياسى والبعد الاستراتيجى والايديولوجى .

ــ البعد الثقافى أو عامل الاحساس (الخفى) بالانتماء لنفس الثقافة والبيئة الحضارية ، أو « مدنية الرجل الأبيض » .

ونشير بايجاز الى كل عامل وبعد من كل منها على النحو التالى :

١ ـ اقتصاديا :

سبقت الاشارة فى غير هذا المكان الى الامكانات الاقتصادية الضخمة ـ الحالة والكامنة معا ـ لدى جنوب أفريقيا ، مما يجعل منها « مستودعا » اقتصاديا هائلا لعديد من الخامات والمواد الأولية الحيوية المطلوبة بشدة فى العالم الصناعى الغربى .

من ذلك ـ مثلا ـ مخزون المنجنيز (٩٣٪) والبلاتين (٨٩٪) والكروم (٨٤٪) وغيرها بالنسبة لاجمالى المخزون فى كل العالم غير الشيوعى . فضلا عن الاحتياطيات الكبيرة الأخرى لديها من خامات البوكسايت واليورانيوم (وهـذا الأخير متوفر بكثرة فى صحراء ناميبيا التى ما زالت تحت احتلال وسيطرة جنوب أفريقيا) .

وتقدر الاستثمارات الأمريكية الخاصة وقروض البنوك الأمريكية المستثمرة فى جمهورية جنوب أفريقيا وحدها ـ خلال عام ١٩٨٥ ـ بحوالى أربعة عشر مليارا من الدولارات (١) .

هذا بخلاف عدد آخر من المؤشرات الاقتصادية التى تشكل العلاقة الأمريكية بجنوب أفريقيا مثل حجم التبادل التجارى الضخم حيث تعتبر الـولايات المتحدة الشريك التجارى الرئيسى لجنوب أفريقيـا ، فضـلا عن دور الشركات المتعدية الجنسية (والنصيب الأمريكى الضخم فيها) المستثمرة فى جنوب أفريقيا . وقد تحدثنا بشىء من التفصيل ـ آنفا ـ عن دور شركة « الأنجلو أمريكان » القابضة فى جنوب أفريقيا كأكبر شركاتها بحكم سيطرتها على أكثر من نصف قوة سوق المال فى البلاد ، وكيف أن هذه الشركة ذاتها واحدة من أكبر شركات الاستثمار فى الولايات المتحدة فى آن معا . (راجع : المبحث الأول من الفصل الثانى) .

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique ، عدد ٣ ابريل ١٩٨٦ ، ص ٣١ .

ما يقال عن تأثير العامل الاقتصادى بقوة فى تشكيل العلاقات الأمريكية ـ الجنوب أفريقية ، يصدق أيضا ـ ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة ـ على تأثيره القوى فى تشكيل هذه العلاقات مع الغالبية العظمى من الدول الغربية وفى مقدمتها المملكة المتحدة والمانيا الاتحادية مع حكومة جنوب أفريقيا .

٢ ـ سياسيا واستراتيجيا وايديولوجيا :

لا يثور شك فى أن العالم الغربى يدرك أن من بين مصالحه الحيوية التى يجب عليه الحفاظ عليها ، أن تظل منطقة الجنوب الافريقى خاضعة للنفوذ الغربى ، والعمل على ابعادها دائما عن أى محاولة لتغلغل واختراق النفوذ السوفيتى أو السيطرة الشيوعية . وتعلم مجموعة الدول الغربية جيدا أن خير ضـــمان للحفاظ على صيغة هذه المعادلة ـ المحققة لمصالحها فى المنطقة واستمرارها ـ وهو وجود جنوب أفريقيـــا ذات القـــوة الاقليمية المهيمنة على الجنوب الأفريقى بما لها من « قوة ضـــاربة » تكفى للردع المطلوب وقت اللزوم ، لضمان استمرار الوضع الراهن فى المنطقة . وتنظر الدول الغربية الى حكومة جنوب أفريقيا ومجتمع البيض فيهـا على أنه استمرار وامتداد للوجود الغربى فى المنطقة بالمفهوم السياسى . والدور الذى تقوم به جنوب أفريقيا فى منطقة الجنوب الأفريقى يكاد يتطابق مع الدور الذى تقوم به اسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط ، من حيث هدف « حماية » المصالح الغربية فى كل من المنطقتين .

كما أن الدول الغربية تفهم أن جنوب أفريقيا ـ من الناحية السياسية والواقعية ـ قد « ورثت » التركة الاستعمارية فى هذه المنطقة من أفريقيا ، وأنها « الممثل الفعلى المقيم » للدول الغربية فى منطقة الجنوب الأفريقى ، بعد خروج الاستعمار التقليدى من معظم دول المنطقة .

ومن الناحية **الاستراتيجية المحضة** ، يعتبر العالم الغربي أن استمرار بقاء جنوب أفريقيا - كقوة اقليمية مسيطرة ، تفوق في قدرتها القتالية وقوتها الضاربة - جماع قدرات القوات المسلحة لكافة دول الجوار والمواجهة مجتمعة (ان لم يكن كل دول جنوب الصـحراء) ، هو الضمان الحقيقي للحفاظ على هـذا الموقع **الجيواستراتيجي الخطير** ، وحيث ما زال يلعب دورا رئيسـيا في التجارة العابرة من والى قارات العالم المختلفة .

ورغم الندرة النسبية في القوة البشرية المكونة لقوات جنوب أفريقيـا ، فانهـا تجد في تطبيـق **التكنولوجيـا** الحديثة في استخدامات التسـليح المتفوق ، عوضا كبيرا عن الكم البشري . (**يلاحظ التشابه في هذه النقطة مع اسرائيل**) .

ويجب أن يكون واضحا تماما أن مجموعة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية ، لن تقبل بأي اضعـاف لقدرات وأداء هـذه القوة الاقليمية المسيطرة في منطقة **الجنوب الأفريقي** ، وهي جنوب أفريقيا ، مهما كانت أشكال التعبير العلني عن مضـمون النفـاق السياسي ، بالتظاهر باتخاذ مواقف معادية سياسيا لنظام الأقلية البيضاء فيها .

وأما عن البعد الايديولوجي في العلاقة : فلا يجب أن ننسى عقيدة النظام السياسي/الاقتصـادي/الاجتماعي المطبق في جنوب أفريقيا ، انما تنهض على أساس الفكر الرأسمالي **الليبرالي** الغربي من حيث اطلاق حرية المشروع الخاص كقاعدة للانطلاق الاقتصادي والتنمية ، بمعنى تطبيق مبادىء للاقتصاد الحر على النسق الغربي ، بما يتبع ذلك من كافة مظاهر التعبير السياسي كالتعددية الحزبية والحرية الكاملة في التعبير عن الرأى وحريـة تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية الصحافة والاعلام ... الخ ...

ولكن بين الأقلية البيضاء وحدها دون غيرها من سكان جنوب أفريقيا .

وعلى ذلك تنظر الدول الغربية والولايات المتحدة الى النظام السياسي في جنوب أفريقيا (نظام الأقلية البيضاء) على أنه ـ من ناحية **الايديولوجية السياسية** ـ ليس سوى امتداد لمجموعة **الديموقراطيات الغربية** .

٣ ـ ثقافيا وحضاريا :

يعتبر مجتمع البيض في جنوب أفريقيا امتدادا طبيعيا لنفس الفكر العام وأسلوب الحياة الغربي اجمالا . ويدور هذا المجتمع في ذات الأفلاك الثقافية والحضارية للمجتمعات الغربية ، التي هي تعبير عن « مدنية الرجل الأبيض » الذي يفترض لنفسه ـ ولو لا شعوريا ـ رسالة حضارية يحققها في أوساط « البربرية » الأفريقية والآسيوية . من ثم فان هناك موافقة ضمنية مسبقة من قبل الغرب على رسالة « البيض » في جنوب أفريقيا الذين يقومون عن مجتمع الرجل الأبيض بمثل هذا الدور المفترض ، أو الواجب المطلوب . فالتعاطف النفسي ـ غير المعلن عنه عادة ـ يذهب الى صفوف الرجل الأبيض في جنوب أفريقيا وليس غيره ، هذا بغض النظر ـ بطبيعة الحال ـ عن معظم الاعلانات والخطب والشعارات الغربية التي تبدى استنكارها للممارسات العنصرية « البغيضة » لنظام « **الأبارتيد** » في جنوب أفريقيا . لكن لا يمنعنا هذا من الاعتراف بصدق نداءات ومجهودات بعض دول الشمال ، وبعض قطاعات معينة في أوساط رجال الفكر والفن والثقافة وقادة الرأي في عدد غير قليل من الدول الغربية . لكن الحديث هنا منصب على المحصلة الغالبة للعقلية الغربية العامة .

وهكذا يمكن القول بأنه في ضوء تفاعلات العوامل والأبعاد المصلحية بين الدول الغربية وجنوب أفريقيا ، فان هذه الأخيرة تضمن تأييد ومساندة الولايات المتحدة ومعظم دول المجموعة الغربية ، وتدرك جيدا أنه من الصعب أن تتخلى عنها مهما كانت الظروف والملابسات الدولية . ولذلك فان جنوب أفريقيا تتصرف بحماس واضح على هذا الأساس ، باعتبارها — في التحليل النهائي — « حامية متقدمة » للمصالح الغربية في هذه المنطقة من العالم .

ملامح السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي :

تتشكل الملامح العامة للسياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي في ضوء مصالحها الحيوية في المنطقة ، من خلال الأبعاد والعوامل الاقتصادية والسياسية **والاستراتيجية والايديولوجية** على النحو السابق شرحه آنفا ، فضلا عن حرصها الشديد على اقتفاء أثر أي محاولة للتغلغل السوفيتي أو السيطرة الشيوعية في المنطقة ، ومهما اختلفت أساليب الادارة الأمريكية — في عهد أي رئيس أمريكي — في اقترابها السياسية ومعالجاتها لمشكلات المنطقة ، فان سياسات الولايات المتحدة تجاه الجنوب الافريقي تدور جميعا حول حقيقة رئيسية **واستراتيجية** محورية : الاحتفاظ بالدور الأساسي سياسيا واقتصاديا لجنوب أفريقيا في شئون المنطقة ، واذا كانت واشنطن تظاهرت — أحيانا — ومعها الدول الغربية بتشجيع منظمة « السادك SADCC » أي منظمة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي التي أنشئت عام ١٩٨٠ (لتقديم العون والمساندة لدول الجنوب الأفريقي لتلافي الآثار الضارة لتطبيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا) ، فان ذلك لا يغير من جوهر الموقف الأمريكي — الغربي تجاه منطقة الجنوب الأفريقي .

ان تأمل تطور العــلاقات الأمريكية مع كل من أنجــولا وموزمبيق ـ على نحو خاص ـ يعطينا العديد من المؤشرات بصدد الموقف الأمريكي من الجنوب الأفريقي . فقــد أصرت السياسة الأمريكية ، في تعاملها مع كل من هاتين المستعمرتين البرتغاليتين السابقتين ، على اشتراط تخلصها من أى وجود سوفيتى أو كوبى فيهما ، كشرط مسبق لاقامــة العلاقات الدبلــوماسية ، وللتمتع بالمساعدة والقروض الأمريكية . وقد استخدمت السياسة الأمريكية حيالهما ـ كمــا فعلت مع باقى دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، أســاليب الاغراء بالمنح أو التهديد بالمنع . على ســبيل المثال ، فقد حدث فى فبراير ١٩٨٤ ـ أثنــاء اجتماعات منظمة « السادك » أن كشفت بعض الوفود الأفريقية النقاب عن وقوع ضغوط أمريكية قوية على بعض بلاد الجنوب الأفريقى مفادها أن الولايات المتحدة قد عرضت تقديم المساعدة فى اقامة مركز لأبحاث مقاومة الجفاف فى المنطقة . وكان من المقرر أن يتخذ هذا المركز من هرارى ، عاصمة زيمبابوى ، مقرا دائما له ، بيد أن الحكومة الأمريكية عادت فاشترطت ـ فى آخر لحظة ـ الا تستفيد من أبحاث هذا المركز ومن البرامج التدريبية فيه ، أى من الدول الاشتراكية الثلاث فى الجنوب الأفريقى والتى هى : أنجولا وموزمبيق وتنزانيا. ولم تجد دول منظمة « السادك » ـ أمام ذلك بدا من أن ترفض الشروط الأمريكية . وغير خاف ما فى هذا المثل من دلالات ومؤشرات عدة ترتبط بنهج السياسة الأمريكية تجاه منطقة الجنوب الأفريقى . ويحلو لواشنطن ـ دائما ـ أن تطبق مع دول هذه المنطقة ـ كما تفعل مع بعض المناطق الأخرى فى العالم الثالث ـ ما يمكن تسميته بدبلوماسية « العصا والجزرة » . فالعصا لمن لا يطيع ، فى يد ، وأما اليد الأخرى فتلوح بالجزرة لمن يوافق ويســاير السياسات الأمريكية . وتعلم واشنطن جيدا مدى تناهى صعوبة الأوضــاع

الاقتصادية في عدد غير قليل من دول الجنوب الافريقي ، وكم من مرة كانت « جزرة واشنطن » ضئيلة لا تسمن ولا تغنى من جوع ، وكم من مرة كانت « العصـــا » غليظة .. بل وكم من مرة أعطت واشنطن اشارة الضوء الأخضر لبريتوريا لتقوم هي بمهمة امساك واستخدام عصاها الغليظة لتهوى بها على رؤوس جيرانها الأفارقة ، وخاصة أنجولا . (وقد سبقت الاشارة آنفا لبعض الأمثلة المحددة في هذا الصدد) .

الارتباط البنـــاء :

تطبق الولايات المتحدة – في السنوات القليلة الماضية – مع الجنوب الأفريقي سياسة تطلق عليهـا تعبير « الارتبـاط البناء Constructive Engagement » ، والذي يعني – اجمالا – أن واشنطن تتدخل في المنطقة بالقدر الذي يحقق مصـــالح كافة الأطراف في المنطقة (ربما فيها جنوب أفريقيا بطبيعة الحال) ، وبالقدر الذي تتحقق من خلاله مصالح المنطقة ككل ، ويبعدها عن مخاطر الارتماء في أحضان الكتلة الشيوعية . وفي اطار هــذا « الارتباط البناء » تقدم الولايات المتحدة مساعداتها لدول المنطقة من أعضاء منظمة « السادك » .

ويبدو أن شعار أو مقولة « الارتباط البناء » هذه لا تعدو – في الحقيقة – كونهـا مجرد « واجهة أنيقة » تختفي وراءهـا كل أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة ، وكل مصالحها ومصـالح حليفتها جنوب أفريقيا . أما دول الجوار الأفريقي وحتى سكان جنوب أفريقيا من غير البيض ، فلن يجدوا نفعا يذكر وراء ذلك « الارتباط البناء » ، ولن يجنوا من ورائه الا الحصرم .

لقد عبر عن هذا المعنى السابق تقريبا «الأب ديزموند توتو» ،

وهو القس البروتستانتى الأسود من رعايا جنوب أفريقيا ، والحاصل على جائزة نوبل للسلام فى عام ١٩٨٤ . فلقد تساءل « توتو » — الذى لم يخف مرارته الشديدة — « والى أين — يا ترى — سوف يقود « الارتباط البناء » الأمريكى ، هذه المنطقة ؟ وهل هو حقا لصالح دول هذه المنطقة أو هو فقط لصالح جنوب أفريقيا وحدها ؟ » .

ولقد أجاب عن تساؤلاته بنفسه ، فرأى ألا جدوى ولا نفع يرتجى لصالح الأغلبية السوداء سواء فى جنوب أفريقيا أو فى ناميبيا . ولقد أشار — بصراحة تامة — الى ما يتضمنه المنطق الأمريكى من تناقض ورياء ، اذ بينما فرضت ادارة ريجان «العقوبات» على بولندا ثم على نيكاراجوا ، فانها لم تفعل الشىء نفسه مع جنوب أفريقيا التى — بدلا من ذلك — تدافع عنها وتستخدم « الفيتو » لصالحها .

ولما وجد الأب « توتو » أن « الارتباط البناء » لم يحقق استقلال ناميبيا أيضا ، انتهى الى المطالبة بضرورة ممارسة الولايات المتحدة لكل ما تحت يدها من وسائل للضغط على جنوب أفريقيا من أجل تحقيق المطالب العادلة للشعب الأسود فى جنوب أفريقيا ، وفى ناميبيا (١) .

الموقف الأمريكى ومحاولة احتواء النقمة الأفريقية والعالمية ضد « الأبارتيد » :

لم يكن ممكنا أن نتجاهل السياسة الأمريكية الى ما لا نهاية ، حملة الرأى العام الأفريقى والعالمى ضد نظام التفرقة العنصرية فى

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique ، عدد ٢٤ ابريل ١٩٨٥ .

جنوب أفريقيا ، وضد تحدي هذا النظام لارادة الجماعة الدولية المطالبة بتصفية المحتوى العنصري للدولة وتطبيق مبادىء حقوق الانسان والمواطنة ، والداعية الى ضرورة التحقيق الفوري لاستقلال ناميبيا . تلك الحملة التي اشتدت قوتها في السنوات الأخيرة ــ بصفة خاصة ــ والتي وجدت التعبير عنها في أكثر من مظهر ، سواء على مستوى النشر على نطاق واسع ، أو على مستوى الندوات السياسية والفكرية والقانونية والثقافية ، أو على مستوى المؤتمرات الدولية ، وخاصة مؤتمر باريس (يونيو ١٩٨٦) الذي أسفر عن الاتفاق على تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا ، بحيث تكون عقوبات الزامية (اجبارية) شاملة تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، الذي انعقد في فيينا في يوليو ١٩٨٦ .

ازاء ذلك ، كان لزاما على السياسة الأمريكية المؤيدة والمساندة لنظام الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا ، أن تجري بعض التعديلات « الانتقائية » في مظاهر تعاملها السياسي مع جنوب أفريقيا ومنطقة الجنوب الأفريقي . تلك التعديلات لم تكن ــ في حقيقتها ــ أكثر من مجرد « التجمل » المظهري ، وان بقي الجوهر على ما هو عليه ، لسبب بسيط مبناه أن المصالح الأمريكية والغربية مع جنوب أفريقيا ، مازالت ــ في الواقع ــ على ما هي عليه دون تغيير ما .

فأمام ضخامة الحملة المتزايدة لفرض عقوبات على جنوب أفريقيا ، وأمام اتساع نطاقها على النحو الذي أشرنا اليه ، وأمام كثافة الضغط المتصل للحركات والمنظمات والهيئات المناهضة « للأبارتيد » محليا وأفريقيا وعالميا ــ فقد اضطر الكونجرس الأمريكي الى اصدار بعض التشريعات التي تقضي بفرض نوع من « العقوبات الاختيارية أو الانتقائية » «Selective» ضد جنوب أفريقيا ، على الرغم من اعتراض حكومة الرئيس « رونالد ريجان »

بصيغة على مبدأ فرض « عقوبات الزامية شاملة » ، وعلى الرغم من الحقيقة التى مؤداهــا أن الولايات المتحدة هى الشريك التجارى الرئيسى لجنوب أفريقيا فى العالم كله ، على نحو ما سلفت الاشارة ٠

وقد تمثلت أهم نتائج تطبيق تشريعات الكونجرس بفرض العقوبات الانتقائية ضد جنوب أفريقيا فى عدد من المظاهر ، مثل :

- خلال عام ١٩٨٥ : أقدمت ثمانية وعشرون شركة على انهاء أنشطتها فى جنوب أفريقيا ، بينما كان عددهــا فى عام ١٩٨٤ سبع شركات فقط ، وكان عددها فى عام ١٩٨٣ ست شركات ٠

- ومع نهاية عام ١٩٨٦ : قامت عشرون ولاية أمريكية وحوالى خمسين مدينة بسحب أموالها العامة من الشركات التى تستثمر أموالها فى جنوب أفريقيا ٠

بيد أن الحكومة الأمريكية ــ رغم ذلك ــ ما زالت تتمسك بسياسة « الارتباط البناء » فى الجنوب الأفريقى ، مع أن حكومة الرئيس « ريجان » كانت قد شكلت لجنة فى فبراير ١٩٨٧ مهمتها البحث فى مدى فعالية هذه السياسة : سياسة الارتباط البناء ، حيث قدمت تقريرا أوضحت فيه ــ صراحة ــ فشل هذه السياسة ، وأوصت الادارة الأمريكية بان تبادر ــ بدون ابطاء ــ الى أن تبذل جهودها من أجل دعم وتوثيق صلاتها مع الأغلبية السوداء ٠ ورغم ذلك فان الحكومة الأمريكية قد صوتت فى فبراير وأبريل ١٩٨٧ فى مجلس الأمن ضــد العقوبات الالزامية والشــاملة على جنوب أفريقيا ، من خلال استخدامها حق الفيتو ، جنبا الى جنب الحكومة البريطانية ٠ وقد أيدتهما كذلك حكومة ألمانيا الاتحادية فى ذلك الموقف السياسى الصريح المعارض لأى نص يطلب من الأمم المتحدة فرض عقوبات الزامية على جنوب أفريقيا ، وفى ذلك الترجمة الحية

لمنعى الارتباط المصلحى العضوى بين هذه الدول الغربية ـ من جهة ، وجنوب افريقيا من جهة أخرى ، حتى لو اقتضى الأمر ـ وهم بصدد تقديم المساندة الخارجية لها ـ أن يتحدوا ارادة الجماعة الدولية بأكملها •

وحتى على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة ، حاولت ادارة الرئيس « ريجان » عرقلة قرارات الكونجرس بفرض العقوبات الانتقائية على جنوب أفريقيا ، باستخدام الرئيس « حق الاعتراض/ **الفيتو** » عليها • غير أن مجلس الشيوخ تصدى لهذه المحاولة من جانب الادارة وقام بالغاء **الفيتو** الذى استخدمه ريجان على مشروع القـــانون الذى كان قـد أقـره مجلس النواب الأمريـكى فى ١٩٨٦/٩/٣٠ • وينص هذا القانون على فرض عقوبات اقتصـادية (اختيارية) على جنوب أفريقيـا مثل حظر استيراد الصـلب ، واليورانيوم ، والفحم والنسيج ، والمركبات العسكرية ، والمنتجات الزراعية والغذائية ، ووقف الاستثمارات الجديدة ، أو منح قروض مصرفية جديدة لجنوب أفريقيا •

ولقد كان مؤتمر القمة الأفريقية الثالثة والعشرين (يوليو ١٩٨٧) واضـحا حين تناول علاقة المســاندة الأمريـكية لجنوب أفريقيا • فلقد أدان ادارة ريجان لاستمرار دعمها العسكرى لنظام جنوب أفريقيا ، وقرر هذا المؤتمر ايفاد وفد من ثلاثة وزراء يرافقهم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (السيد/عيدى عمرو) الى الكونجرس الأمريـكى للكشف عن التدخل الأمريكى فى الشـئون الداخلية لأنجولا • وبهذا المناسبة أكد المؤتمر على قراراته السابقة بشأن جعل أفريقيا خالية من الأسلحة ، معربا عن انزعاجه الشديد لحيازة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية القدرة النووية واستمرار تطويرها للأسلحة النووية •

وبالمثل فقد أدان المؤتمر تحالف اسرائيل وجنوب أفريقيا وتعاونهما خاصة فى المجال النووى الذى يشكل تهديدا للقارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط .

ويقودنا هذا الى تحليل العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا واسرائيل فى اطار المساندة الاسرائيلية لحكومة الأقلية العنصرية البيضاء الحاكمة فى بريتوريا .

المساندة الاسرائيلية

العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا واسرائيل ، ودورها فى تهديد أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب افريقيا :

سبق أن ألمحنا فى مقدمة هذه الدراسة الى وجود أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيا واسرائيل . فهناك ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وهناك طبيعة **الايديولوجية السياسية** التى تؤمن بها كل منهما ، والتى تؤدى فى النهاية الى تبنى فكر عنصرى ، وهناك التشابه بينهما فى تبنى مذهبية أن الشعب فى كل منهما ، هو « شعب الله المختار » مع الاختلاف فى الأصل الذى نبعت فيه مذهبية كل منهما ، فعند اليهود الاسرائيليين تنبع من التفسير الصهيونى المنحرف للتوراة ، وعند البرتستانت من أحفاد **البوير** تنبع من تفسيرهم الذاتى المنحرف للمذهب الكالفنى .

كما أن وضعية كل منهما من الناحية الجغرافية السياسية متشابهة ، فكل منهما قد قام على أساس الاستعمار الاستيطانى ، على بقعة من الأرض ادعى أنها « أرض بلا صاحب » ، وسط محيط من الأعداء الطبيعيين لوجوده واستمراره ، لأنه « زرع » فى هذه البقعة زرعا . لذلك كان عليه أن يحمى « وجوده الاصطناعى »

بالقوة ويفرض بها سلاما مسلحا ، على جيرانه ويمارس عليهم غطرسة القوة . وكل منهما زعم مقولة أنه صاحب رسالة حضارية وأنه رسول الحضارة والمدنية الغربيتين وقد جاء الى بقعته « لتمدين أولئك البرابرة المتخلفين » . وكل منهما قام – وما زال يقوم – بدور « الحامية المتقدمة » للمصالح الغربية فى منطقته وتأمين تلك المصالح بكل الطرق والوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية على حد سواء من منطلق « مكيافيلى » محض . يضاف الى كل ذلك ان السياسة الاستعمارية البريطانية كانت وراء قيامه . كل فى منطقته ، بل ان « اللورد بلفور » وزير الخارجية البريطانى الأسبق ، قد لعب دورا واضحا فى قيام كل منهما واخراج « سناريو » وجوده ، فى اطار سعى بريطانيا العظمى للسيطرة على مناطق معينة من العالم وتأمين مصالحها فيها .

ومن أجل كل ذلك ، كان طبيعيا أن تنشأ علاقة حميمة من نوع خاص بين النظام فى تل أبيب وتوأمه العنصرى فى بريتوريا . واذا لم يكن الفلسطينيون فى الشرق الأوسط وحدهم الذين دفعوا ثمن قيام اسرائيل ، ويدفعون ثمن استمرارها ، فان مواطنى جنوب أفريقيا ليسوا وحدهم أيضا الذين دفعوا ويدفعون فاتورة حساب زرع وبقاء الوجود واستمرارية النظام العنصرى/الاستعمارى الاستيطانى فى جنوب أفريقيا . فالعرب فى الشرق الأوسط يشتركون مع الفلسطينيين – كل حسب موقعه من الصراع – فى دفع ثمن وبقاء اسرائيل . وبالمثل تدفع دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا جنبا الى جنب مع مواطنى جنوب أفريقيا ، ثمن وجود واستمرار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا . والثمن فى الحالتين باهظ .

ان العلاقة الخاصة الحميمة بين بريتوريا وتل أبيب – اذا لم تكن قد قامت من فراغ فانها أيضا قد ترجمت وما زالت تترجم فى

شكل علاقات مختلفة ومتشابكة فى كافة المجالات بين الطرفين . بل ان القاء نظرة سريعة على طبيعة هـــذه العلاقات القائمة بين الدولتين ، لا تخطىء حقيقة أن هناك تحالفا حقيقيا ـ بكل معنى التحالف ـ قائما بالفعل ومنذ وقت بعيد ، بين هاتين الدولتين . من بين هذه المجالات التى يتناولها تعامل الدولتين فى علاقاتهما الثنائية نجد على سبيل المثال لا الحصر ـ ما يلى : ـ

- التعاون الثنائى فى مجال الأمن المتبادل .
- العلاقات المالية والمصرفية الوثيقة .
- التحالف العسكرى .
- التعاون الثنائى فى تبادل الخبرة والمعرفة فى المجال النووى .
- دور اسرائيل فى دعم دفاعات جنوب أفريقيا واستكمال تحصيناتها ضد أى احتمالات للخطر الخارجى عليها .
- التعاون فى مجال صفقات السلاح مع بعضها البعض ومع طرف (أو أطراف) آخر (أخرى) .
- نصيب كل منهما فى الحماية تحت المظلة الأمريكية (اللوبى الأمريكى) .
- دور اسرائيل فى مساعدة جنوب أفريقيا فى تصنيع القنابل التى خصصت أصلا لحماية نظام الأبارتيد ، وضمان استمرار سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء على السلطة والثروة (١) .

يضاف الى كل ذلك حجم التبادل التجارى والمصالح

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر : James Adams, Israel And South Africa, The Unnatural Alliance, Quarter Books Limited, London, 1984, (218 pp).

الاقتصادية المتبادلة والتى يحرص الطرفان على عدم اذاعة بياناتها الحقيقية • ومن المؤكد أن مبيعات الأسلحة الاسرائيلية الى جنوب أفريقيا تظل دائما على الكتمان • والمؤكد أيضا أن هذه الأسلحة لا تستخدم الا ضد الأفارقة ، سواء مواطنى ومنظمات جنوب أفريقيا السود ، أو دول الجوار والمواجهة مثل أنجولا وموزمبيق وزيمبابوى وزامبيا وغيرها •

وتخشى كل من اسرائيل وجنوب أفريقيا أن يكون لقرارات **الكونجرس** الأمريكى التى أدانت نظام بريتوريا العنصرى أثر فى اضعاف المصالح المتبادلة بين الجانبين • فجنوب أفريقيا تساهم فى برامج تنمية الأسلحة الاسرائيلية ويقوم العديد من علماء اسرائيل باجراء أبحاث طبقا لتعاقدات مبرمة مع حكومة جنوب أفريقيا . ومن المؤكد أن اسرائيل لن تسمح لقرارات **الكونجرس** أن تهز هذه المصالح الحيوية بينها وبين نظام بريتوريا • هذا فضلا عن تأثير اليهود فى جنوب أفريقيا البالغ عددهم حوالى ١٢٠ الفا ، اذ تعتبر الجالية اليهودية فى جنوب أفريقيا هى الثانية بعد الجالية الأمريكية من حيث القوة الاقتصادية (هناك) (١) •

من كل ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقة عضـوية وثيقة بين اسرائيـل وجنوب أفريقيـا ، ترقى الى مستوى الحلف الحقيقى بينهمـا ، وتكشف عن الوجـه القبيح لكل منهمـا فى القـارة الأفريقية (٢) • كما أن هذه العلاقات تؤكد أنها موجهة فى المقـام

---

(١) راجع : عبد العاطى محمد ، نحو تعاون عربى أفريقى أكثر واقعية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٩٦٥ – ١٣ يوليو ١٩٨٧ – ص ٥٣ •

(٢) وقد أدان بشدة مجلس وزراء خارجية افريقيا فى مشروع قراره المقدم للقمة الافريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية (٢٧ – ١٩٨٧/٧/٢٩) تحالف اسرائيل وجنوب أفريقيا وتعاونهما خاصة فى المجال النووى الذى يشكل تهديدا للقارة الافريقية والشرق الأوسط •

الأول ـ ومهما تكن الشعارات التى ترفعها تل أبيب فى تغلغلها فى القارة السوداء ـ ضد الأفارقة وأمنهم واستقلالهم ، وخاصة فى منطقة الجنوب الأفريقى •

وأمام تصـــاعد حملة الادانة الدولية والأفريقيـة والمطالبـة بمقاطعة جنوب أفريقيا وتطبيق العقوبات عليها ، فان من المرجح أن تلجأ اسرائيل فى المرحلة المقبلة فى علاقاتها المتشعبة مع جنوب أفريقيا الى اخفـاء معظم تعاملاتهـــا مع النظام العنصرى هنــاك ، للالتفاف حول موجة السخط العالمى ضد النظام فى جنوب أفريقيا •

وليس من المستبعد ـ وربمــا باتفــاق ضـمنى مع حـكومة بريتوريا ـ أن تتظاهر اسرائيل بوقف أو تخفيض تعاملاتها معها ، بل وربما باصدار تصريحات علنية تدين الأبارتيد ، مع استمرار هـــذه العلاقات بين الدولتين ، ولكن مع فرض مزيد من السرية والتكتم قدر الامكان • فاسرائيل ان أرادت ذلك لن تعدم الوسائل من أجل الاســتمرار فى مخططهـــا الدبلوماسى الحالى الرامى الى استعادة مواقعها السابقة فى أفريقيا واعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية ، التى كانت قد قطعتها معها فى عام ١٩٧٣ تضامنا مع مصر • وليس من المستبعد أن تضرب اسرائيل عصفورين بحجر واحد ، عندما تصدر تصريحات «مظهرية» مضادة « للعنصرية » فى جنوب أفريقيا : فهى تساير الحملة العالمية والأفريقية المنادية بمقاطعة جنوب أفريقيا من ناحية ، وهى أيضا تخطب ود القــارة الأفريقية فى اتجاه خطهــا السياسى نحو اعادة العلاقات الدبلـوماسية مع عدد جديد من الدول الأفريقيـــة ، من ناحية أخرى •

ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا

من المعتقد أن تطبيق العقوبات (مهما اختلفت مسمياتها) ضد جنوب أفريقيا ، سوف يحقق نتائجه الايجابية فى المدى البعيد ، اذا مورس بجدية وبطريقة جماعية أو شبه جماعية خاصة اذا ما استند الى قدر كاف من الجبر والالزام • ولعل فى مقدمة النتائج المتوقعة من وراء تطبيق العقوبات تأثير العامل **السيكولوجى** ذلك أن النظام الاقتصادى لجنوب أفريقيا – وهو اقتصاد ليبرالى – لن يطبق العزلة الدولية ، الى ما لا نهاية • ويمكن أن تلعب الاستثمارات الدولية فى جنوب أفريقيا دورا حاسما فى اتجاه الصالح الأفريقى ، ليس لأنها بالضرورة ضد « **الأبارتيد** » ، ولكن بسبب خشيتها وقلقها من عدم الاستقرار الداخلى فى جنوب أفريقيا ذاتها ، خاصة بعد تكرار حدوث الاضطرابات العمالية والطلابية السوداء على نطاق واسع ، خلال العامين الأخيرين • وقد بدأت الأنباء تتواتر عن لجوء الكتلة الأفريقية السوداء الى وسائل فدائية جديدة عليها فى جنوب أفريقيا مثل السيارات الملغومة •

ولعل التأثير الفعال للعمل الوطنى لحركات التحرير الافريقى داخل جنوب أفريقيا ، لا يكمن فى جانبه **الاستراتيجى** للتفاوت الهائل بين امكاناته الفعلية وامكانات النظام العنصرى من الناحية العسكرية ، وانما يكمن فى جانب ما يحدثه من انعكاسات **سيكولوجية** سلبية على أوضاع الاستقرار الداخلى وهز الثقة فى قدرة ذلك النظام على الحفاظ على الأمن الداخلى فى جنوب أفريقيا فى المدى الطويل • ان هذا القلق النفسى الكامن مضافا اليه ضغوط وتأثيرات الرأى العام الأفريقى والدولى ، يمكن أن يجبر جنوب أفريقيا على تعديل سياساتها الداخلية وتجاه دول المواجهة الأفريقية ، التى أضيرت بشدة من جراء صراعها معها •

ففى الدراسة المقدمة من سكرتارية منظمة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى المعروفة بال «سادك SADCC » الى مؤتمر المنظمة المنعقدة فى هرارى فى ١٩٨٦/١/٣٠ ، أوضحت أن أعمال العدوان التى قامت بها جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة قد كلفت هذه الدول ما يزيد على عشرة مليارات من الدولارات (١٠ مليار و ١٢٠ مليون دولار) خلال السنوات الخمس منذ قيام هذه المنظمة ، حيث يعتبر هذا الرقم أكبر من اجمالى مجموع حجم المعونات الأجنبية التى حصلت عليها خلال نفس الفترة ، كما يماثل قيمة ثلث صادرات هذه الدول مجتمعة خلال تلك السنوات ٠ ومفردات هذه الخسائر تتوزع على الخسائر المباشرة من الحرب ، وزيادة الانفاق على الدفاع ، ونفقات النقل والطاقة ، وخسائر الصادرات والسياحة ، والتهريب ، وما أنفق على اللاجئين وغير ذلك (١) ٠

هذا بخلاف الخسائر فى الأرواح التى وصلت فى موزمبيق وحدها الى حوالى ١٠٠ ألف قتيل ، ناهيك عن أعداد الجرحى فى دول المواجهة من جراء عمليات جنوب أفريقيا ، والعمليات الأخرى التى يقوم بها عملاؤها من عصابات وجيوش عميلة ٠

وقد سبقت الاشارة الى شكوى عدد من دول المواجهة الملاصقة لجنوب أفريقيا مثل ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند ، من أنها سوف تعانى بشدة من جراء تطبيق المقاطعة الشاملة على جنوب أفريقيا ، بما ينعكس سلبا على اقتصادياتها التابعة لاقتصاد بريتوريا ، وما يترتب على ذلك من بطالة واسعة النطاق بين القوى العاملة المصدرة من هذه الدول الى مصانع ومناجم « المركز » الصناعى فى أراضى جنوب أفريقيا ٠

(١) راجع : أحمد طه محمد ، سياسة السلام او المواجهة فى الجنوب الافريقى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ٢٣٩ ٠

لكن على العكس من ذلك فان بعض الدول الأخرى المحيطة بجنوب أفريقيا ، وان وجدت أن تطبيق العقوبات الاقتصادية الاجبارية ضد بريتوريا سوف يضر بها أيضا ، لكنها – من ناحية أخرى – قد رأت أن ذلك الوضع سوف يكون أفضل لها وأوفر مما تتحمله مع استمرار النظام العنصري ، أو ما قد تعانيه اذا تهورت الأوضاع وعمت الثورة والعنف الاقليم كله .

وهكذا فقد وجدنا مثلا أنه في حين عارضت سوازيلاند – صراحة – فرض العقوبات على جنوب أفريقيا ، لظروفها المعروفة (بسبب وقوعها كبقعة ارض داخل أراضي جنوب أفريقيا ذاتها) ، فان مالاوى قد لزمت الصمت ، وان لم تعلن معارضتها لفرض العقوبات ، بينما دعا ملك ليسوتو – في ٩ أغسطس ١٩٨٥ – دول العالم لدى تطبيقها للعقوبات بأن تراعى حجم المعاناة التي سوف تتحملها الشعوب الافريقية ، وأن تزيد بالتالي من معوناتها ومساعداتها لمنظمة « السادالك » .

تطور موقف دول المواجهة من العقوبات :

بينما لا زالت تنزانيا أكثر الدول الأفريقية اقتناعا وحماسا في اتجاه فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا باعتبار أنها السبيل الوحيد للاسراع بتغيير الأوضاع في جنوب أفريقيا ، مع الاستمرار في تعبئة الرأى العام والبدء بتطبيق المقاطعة بالدول الأقل تعرضا لانتقام العنصرى ، فان زامبيا – التي هي رئيسة مجموعة دول المواجهة – قد بدأت الحديث عن « التدرج » في تطبيق العقوبات بل والحديث عن « المقاطعة الاختيارية Selective » وليست الاجبارية أو الالزامية وربما أسهمت الظروف الاقتصادية المتردية في زامبيا في تعديل موقفها عما كان عليه في السابق . اما موزمبيق فمن الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية فيها – في المرحلة

الراهنة – تتسم بأنها غاية فى السوء والتردى مقارنة بغيرها ، وقد أصبحت تطالب بالمساندة الاقليمية لها من باقى جيرانها ، بعدما بدأت جنوب أفريقيا السعى فى فرض عقوبات مضادة من بينها الاستغناء عن عدد كبير من العمال الموزمبيقيين • (وقد سلفت الاشارة الى الأهمية الحيوية التى تمثلها تحويلات عمالها فى جنوب أفريقيا الى ذويهم وبلادهم ، فى اقتصاد البلاد) • وفى هذا الاطار العام للأوضاع الاقتصادية البالغة السوء ، بدأ الحديث – فى الآونة الأخيرة – عن احتمالات تغيير هيكلى فى الاقتصاد والسياسة فى موزمبيق • (ويستدل بعض المراقبين على ذلك من صدور مجموعة قرارات اقتصادية فيها خلال شهر فبراير ١٩٨٧ ، استجابة لنصائح صندوق النقد الدولى) •

وفى هذا المناخ العام ، وبينمـــا يكاد الحديث لا ينقطع عن ضرورة تطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا ، تتردد أنباء أخرى فى اتجاه آخر ، مفادها حدوث لقاءات سرية بين بعض حكام الجنوب الأفريقى وحكام بريتوريا •

فهل يتغلب – فى النهاية – فريق الداعين الى مقاطعة جنوب أفريقيا على أولئك الذين ينادون بما يسمونه الاعتدال والتفاوض مع بريتوريا ، أو العكس ؟ •

سؤال لا نستطيع التكهن بالاجابة عليه ، لكن الأيام المقبلة هى الكفيلة وحدها بالاجابة ، وان كانت الصـــورة لا تدعو لكثير من التفاؤل لصالح الطرف الأفريقى ، خاصة فى المدى القصير •

الموقف المصرى :

فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ قطعت مصر أى علاقة لها بالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وأغلقت مفوضيتها هناك نهائيا بدون

اى شكل من أشكال التمثيل فيها ، وتطبق المقاطعة القادمة فى كل المجالات للنظام العنصرى هناك • ولا يكتنف الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى ، عامة ، أى نــوع من الغموض أو التردد • وهى دائمة الاعلان عن هذا الموقف فى كل مناسبة تتاح ، سواء على لسان رئيس الجمهورية أو كافة المسئولين المصريين عن السياسة الخارجية المصرية • وقد أكد الرئيس حسنى مبارك موقف مصر ـ على سبيل المثال ـ فى كلمته يوم ٢٥ مايو ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى اصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (عام ١٩٦٢) ، فى احتفال حضره السفراء الأفارقة وممثلو حركات التحرير الأفريقية بالقاهرة • مثلما سبق أن أكد هذا الموقف أيضا أمام اجتماع هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقيــة (القمة المصــغرة) المنعقدة فى القاهرة فى مارس ١٩٨٧ • وتؤكد مصر موقفها فى كل اجتماعات القمة والاجتمــاعات الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقيــة ، وخارج المنظمة ، فضلا عن أن مصر لا تقيم أى علاقة مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، فهى ترفض تماما العنصرية والتمييز العنصرى شكلا ومضمونا • وهى تؤيد فرض عقوبات اجبارية شاملة على جنوب أفريقيا ، وهى تستنكر اعتداءات النظام العنصرى سواء على الشعب الأفريقى داخل جنوب أفريقيا أو على دول وشعوب المواجهة الأفريقية •

وقد لعبت الدبلوماسية المصرية ـ ولا زالت ـ أدوارا نشطة فى استصدار كل القرارات الدولية التى تدين ممارسات النظام العنصرى واعتداءاته على جيرانه • كما ضمنت موقفها الصريح من جنوب أفريقيا ومن عدوانها على جيرانها فى كل البيانات والاعلانات الرسمية التى تصدر بمناسبة زيارة وفود رسمية من بعض دول المواجهة الى القاهرة ، أو بمناسبة زيارة كبار المسئولين المصريين

لاحدى هذه الدول ، وكلها كانت تعبر عن مساندة مصر الأفريقية لدول خط المواجهة .

ولا يقتصر الموقف المصرى من جنوب أفريقيا وأمن دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها ، على مجرد اعلانات الادانة والشجب ، لكنها تتخذ خطوات عملية للتعبير عن موقفها من قضية أمن دول الجوار الأفريقى لجنوب أفريقيا ، مثل :

- مســـاعدة حركات التحرير الأفريقى فى منطقـة الجنوب الأفريقى ، سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية (لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا مثلا) أو على المستوى الثنائى : ماديا وعسكريا ومعنويا واعلاميا ، كما أنها تسمح بفتح مكاتب لها فى القاهرة ، مثلما هو الحال بالنسبة لمكتب منظمة سوابو فى القاهرة .

- تقديم المنح والمساعدات الثقافية لعدد كبير من أبناء جنوب أفريقيـــا من الأفارقة السـود فى الأزهر الشريف وفى معاهدها وجامعاتها ، كما تفعل نفس الشىء مع كل دول المواجهة الأفريقية .

- قيام مصر بدور نشط وفعال فى قرارى من أجل انشـاء « صندوق دعم أفريقيا » (عام ١٩٨٦) لمساندة دول خط المواجهة الأفريقية ، وهو الصندوق الذى أنشأته دول عدم الانحياز .

- مساعدة مصر لمعظم دول خط المواجهة ماديا وعسكريا وفنيا واعلاميا ، وفى الأروقة الدولية من أجل تقوية صمودها أمام اعتداءات نظام الأقلية العنصرية فى جنوب أفريقيا ، بما فى ذلك تبادل زيارات كبار المسئولين العسكريين مع

دول خط المواجهة لتبادل المعارف والخبرات التى تفيد فى عمليات المواجهة المسلحة ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، لاقتناع مصر بحيوية النضال العسكرى لشعوب الجنوب الأفريقى ضد قهر النظام العنصرى .

ويدل متحنى العلاقات المصرية مع دول خط المواجهة الأفريقية على التصاعد المستمر الايجابى فى هذه العلاقات وتوثيقها ، وزيادة فعالية الدور المصرى ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، سواء على مستوى العلاقات الثنائية ، أو من خلال التعاون الجماعى عبر منظمة الوحدة الأفريقية ، وغيرها من المنظمات الدولية .

الموقف المصري من قضايا الجنوب الافريقي كما تبلور في القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية :

وقد تبلور الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى بكل وضوح أمام القمة الافريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحـــــدة الأفريقية (٢٧ - ١٩٨٧/٧/٢٩ بأديس أبابا) بشكل لا يدع مجالا للشك أو الإلتباس . فقد تحدث الرئيس مبارك يوم ١٩٨٧/٧/٢٨ أمام تلك القمة عن الوضع فى الجنوب الأفريقى الناجم عن السياسة العنصرية والممارســات القمعية الصــارخة لنظــام الأقلية الحاكم فى بريتوريا والعدوان السافر الذى يرتكبه ضد دول المواجهة ويلجأ فيه الى استخدام كافة الأساليب غير المشروعة التى كان آخرهــا استخدام مجموعات من المرتزقة تزعم أنها تمثل حركة مناهضــة للتحرر الوطنى ، كل هذا الى جانب وقوفه ضد تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص باستقلال ناميبيا (القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) فى ١٩٨٧/٩/٢٩) .

وأعلن الرئيس مبـارك تأييده للاقتراح المقدم من الرئيس

الكونجولى « دينى ساسو انجيسو » الخاص بتوجيه نداء الى المجتمع الدولى لاتخاذ اجراءات محددة بهدف اجبار نظام الأقلية العنصرى المتسلط على الحكم فى بريتوريا على التخلى عن سياســـاته غـير الانسانية وممارساته القمعية التى تشكل تحديا خطيرا للمجتمع الانسانى . وقد علق الرئيس مبارك على هذه النقطة بقوله :

« وربما اعتقد البعض أنه لا جدوى من توجيه مثل هــذه النداءات والمضى فى بذل هــذه الجهود على أســـاس أن المواقف السياسية فى عالم اليوم ، تقوم على المصـــالح والأطمــاع لا على الأخلاقيات والمبادىء ، غير أنه يظل من واجبنا ألا نترك وسيلة الا أتبعناها سعيا لتحقيق أهدافنا ، ونأمل أن يكون هذا النداء الذى يتضمن الموافقة على فرض عقوبات اجبارية شاملة على نظام بريتوريا خطوة تؤدى الى خطوات أخرى تنتهى بحمل دعاة التفرقة العنصرية نظام « الأبارتيد » على التسليم بالحق والواقع » .

وقد حرص الرئيس مبارك ـ على هامش قمة أديس أبابا ـ على الالتقاء بعدد من زعماء دول المواجهة وفى مقدمتهم رئيس زامبيا (رئيس مجموعة دول المواجهة) ورئيس تنزانيا ورئيس وزراء زيمبابوى ورئيس بتسوانا ورئيس موزمبيق ، حيث تباحث معهم حول قضايا الجنوب الأفريقى ، وما يمكن لمصر أن تسهم به فى حل هذه القضايا .

المبحث الثالث

قضية استقلال ناميبيا

الاقليم والسكان :

« ناميبيـــا » هو الاسم الذى أطلقته الجمعية العـامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٨ على ما كان يعرف من قبل باقليم « جنوب غرب أفريقيا » ٠ فلعلها المرة الأولى فى التاريخ التى يحدث فيها مثل هذا ٠ ناميبيا ـ اذن ـ هى أحد أقاليم منطقة الجنوب الأفريقى ، وهى اقليم مترامى الأطراف ، يبلغ اجمالى مساحتها حوالى ٨٢٥ ألف كيلو متر مربع ، وهى بذلك تزيد عن مساحة كل من بريطانيا وفرنسا مجتمعتين ٠

تقع « ناميبيا » فى الجزء الجنوبى الغربى من القارة الأفريقية يحدها المحيط الأطلنطى غربا ، وأنجولا شمالا ، وزامبيا من الشمال الشرقى ، وبتسوانا شرقا ، وجنوب أفريقيا جنوبا ٠

تغطى المناطق الصحراوية المترامية جميع أراضيها تقريبا ، اذ هناك صحراوان : احداهما صحراء الناميب الممتدة على طول

الساحل ويتراوح عرضها ما بين الثمانين والعشرين كيلو مترا ٠ والأخرى هى صحراء كلهارى الواقعة فى الجزء الشمالى والشرقى من الأقليم على طول الحدود مع بتسوانا ٠ ويصل متوسط معدل الأمطار فى جميع أنحاء ناميبيا ما بين مائتين وأربعمـــائة مليمتر سنويا ٠

يبلغ تعداد السكان فى ناميبيا حوالى المليون ونصف المليون نسمة ، غالبيتهم الساحقة من الأفارقة السود (قبـائل البانتو والبوشمان والاوفامبو) ، اضـافة الى أقلية من أصـل أوروبى ، وبضعة آلاف من أجناس مختلفة ٠ ويعيش معظم السكان فى المنطقة الشمالية من الأقليم ٠ وتسيطر الأقلية البيضـاء على اقتصـاديات الاقليم ٠

أخذ اقليم ناميبيا اسمه من صحراء « ناميب "Namib" والمشتق أصلا من اسم جماعات « الناما Namas » وهى من القبائل التى كانت تعيش فى هذه المنطقة ٠

عاصمة ناميبيا هى مدينة « ويندهويك « Windhoek" » ٠

الخلفية التاريخية :

خضعت «ناميبيا» ــ أو اقليم جنوب غرب أفريقيا ــ للاستعمار الألمانى منذ أيام « بسمارك » ٠ فقد ظهر نشاط الألمان فى الاقليم على يد « شركة الهند الشرقية الألمانية » عام ١٦٥٢ باقامة مستعمرة من المزارعين الأوروبيين ٠ وكان نزول الألمان فى هذه المنطقة قبل أن يؤسس البريطانيون مستعمرتهم فى « الكاب » عام ١٧٩٥ بأمد طويل ، حينما بدأوا فى الحصول على المعاهدات لامتلاك أراض فى

هـذه الجهـات شأنهم شأن البريطانيين وغيرهم (١) فى الحقبة الاستعمارية ٠

وقد « استقر الألمان فى جنوب أفريقيـا ، لكنهم اصـطدموا بقبائل « الهوتنتوت وهم أهالى البلاد الأصليون ، حتى انتهى الأمر فى عام ١٩٠٨ بتمكن الألمان من القضاء على ثورة هذه القبائل (٢) ٠ غير أن الأمر لم يكد يستتب للألمان فى الاقليم حتى نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ، ولم تتمكن ألمانيا من استمرار سيطرتها على هذه المنطقة ٠

بمجرد أن ضعف النفوذ الألمـانى فى الاقليم بفعل انشـغال ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وتركيزها لمجهودهـا الحربى فى القارة الأوروبية أساسـا ، سنحت الفرصـة الثمينة أمام جنوب أفريقيا التى انقضت على الاقليم بالغزو فى عام ١٩١٥ بمساعدة ومباركة الحلفاء ، أعداء ألمانيا فى تلك الحرب ٠ومنذ ذلك الحين ظل الاقليم تحت السيطرة والاحتلال الفعلى لجنوب أفريقيا ٠ وفى عام ١٩٢٠ ــ بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ــ فقد تم تقنين هذا الوضع الاستعمارى الجديد بوقوع الاقليم رسميا تحت انتداب حكومة جمهورية اتحاد جنوب أفريقيـا ، فى ظل عصبة الأمم ٠ ثم حدث فى عام ١٩٤٩ أن أعلنت هذه الحكومة نفسها ــ من طرف واحد ــ ضم الاقليم ضما كاملا اليها ٠ ويلاحظ أن اقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) هو الاقليم الوحيد بين المستعمرات فى العالم كله الذى لم يتغير وضعه السـابق من نظـام الانتداب (فى ظل العصبة) الى نظام الوصاية (فى أعقاب قيام الأمم المتحدة

(١) دكتور محمود متولى ودكتور رأفت الشيخ ، أفريقيا فى العلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٥٤ ٠
(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٥ ٠

عام ١٩٤٥) ، كما أنه من الأقاليم الأفريقية التى ظلت تخضع للاستعمار الكامل ولم يحصل على الاستقلال كبقية الدول الأفريقية .

ولا زالت جنوب أفريقيا ـ من خلال حكومتها وبرلمانها اللذين لا يمثل فيهما غير البيض ـ تقوم بمهمة التشريع للاقليم فيما يتعلق بعديد من المســائل بما فى ذلك ما يطلق عليه الشئون الأهلية أيضا . وهناك جهاز تشريعى محلى يتكون من البيض وحدهم يتولى مهمة التشريع فى المسائل التى لا يختص بها برلمان جنوب أفريقيا ، ومحظور على غير البيض ـ قانونا ـ الدخــول فى الانتخـابات أو التصويت (١) .

ويمر اليوم أكثر من عشرين عاما منذ أن ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة الولاية التى كانت تمارسها جنوب أفريقيا على ناميبيا ، وأكثر من خمسة عشر عاما منذ أن حكمت محكمة العدل الدولية بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا (فى ناميبيا) غير شرعى ، وأنها ملزمة بالانسحاب منها على الفور . كما قررت محكمة العدل الدولية أن الدول ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية تواجد جنوب أفريقيا فى ناميبيا ، أو الاعتراف بذلك ضمنا أو تقديم الدعم لجنوب أفريقيا أو الى ادارتها (٢) .

موارد الثروة الطبيعية والامكانات الاقتصادية الكامنة فى ناميبيا :

يتمتع اقليم ناميبيا بمركز اقتصادى فريد من حيث احتوائه على الكثير من المعادن النادرة والاستراتيجية فضلا عن أنه اقليم غنى

(١) الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار ، مجمل لعمل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضوا ، مكتب الأمم المتحدة للاعلام ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٧ .

(٢) اعلان الحلقة الدراسية عن المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى ، لاجوس ١٣ ـ ١٩٨٤/٨/١٦ .

بكثير من الثروات الطبيعية الأخرى • فمن هذه المنطقة يخرج نصف الانتاج العالمي من الماس •

وتعتبر ناميبيا المنتج العالمي الأول للفناديوم والليثيوم والبريليوم والوولفرام ، وكلها من المعادن النادرة • بالاضافة الى ذلك ، فان هناك كميات كبيرة من الفضة والرصاص والزنك والمنجنيز والملح ، التي تستخرج من اقليم ناميبيا سنويا (١) •

ويبلغ عدد الشركات الغربية والمتعددة الجنسية وشركات جنوب أفريقيا التي تقوم باستغلال ثروات الاقليم ، حوالى خمسمائة شركة ومؤسسة استثمارية •

وفي مقدمة الشركات والاحتكارات الأجنبية العالمية المسيطرة على اقتصاديات ناميبيا تأتي مجموعة أوبنهايمر ومجموعة دي بيرز •

ان أهمية هذه الاشارة الى الوضع الاقتصادي المتميز لناميبيا ، ترجع الى الدلالات والمؤشرات الموضوعية التي تساعد على فهم الجذور الحقيقية والمادية والواقعية للاشكالات السياسية الدولية التي أثارها الوضع القانوني لاقليم ناميبيا (٢) ، فضلا عن تفسير بعض أسباب تكالب جنوب أفريقيا واصرارها على استمرار سيطرتها على الاقليم ، كما يفسر بعض أسباب التحالف الغربي الاسرائيلي مع جنوب أفريقيا واستمرار المساندة المقدمة من الطرف الغربي الاسرائيلي لبريتوريا – بحكم المصلحة – في مواجهة كل أماني وطموحات الدول الأفريقية ، وفي مقدمتها أقطار الجنوب الأفريقي وناميبيا •

(١) راجع : د• بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤١١ وما بعدها •

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤١٢ •

وتكفى نظرة على ما يعرف « بخطة أودندال » التى أتبعتها جنوب أفريقيا فى ناميبيا لكى ندرك معنى الترابط العضوى بين المصالح الاقتصادية وتوافق السياسة الخارجية لكل من جنوب أفريقيا والدول الغربية فى هذه المنطقة .

جنوب افريقيا وتطبيق خطة أودندال لاستنزاف ثروات ناميبيا :

بدأت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية – فى عام ١٩٦٤ – فى الاستعداد لتطبيق خطة جهنمية فى ناميبيا ذات شق اقتصادى وآخر سياسى فضلا عن أبعادها **الاستراتيجية** . عرفت هذه الخطة **بخطة** « أودندال » . فى جانبها الاقتصادى ، كانت تقضى هذه الخطة بتقسيم اقليم ناميبيا الى مناطق للبيض ، وأخرى لغير البيض . وتنفيذا لهذه الخطة جرى تقسيم ٤٠٪ من الاقليم الى أحد عشر وطنا أو معزلا أو « **بانتوستانا** » مستقلا ضمت ٤٩٪ من السكان الأفارقة . وخصص للمستوطنين البيض ٤٣٪ من الاقليم . وتولت سلطات جنوب أفريقيا السيطرة المباشرة على بقية الاقليم . وأصبحت منطقة البيض – فى واقع الأمر – مديرية أخرى من مديريات جنوب أفريقيا ، التى احتفظت بسيطرتها الكاملة على بقية الاقليم المجزأ ، مع سيطرة تامة على الأوطان « **البانتوستانات** » المخصصة لغير البيض . معنى ذلك أن ٦٠٪ من الاقليم خصصت لقرابة ١٠٪ من السكان الذين هم من البيض ، أو أنها أخضعت للسيطرة المباشرة لادارة جنوب أفريقيا غير القانونية . وتتكون منطقة البيض من حوالى ٥٠٫٦ مليون هكتار من الأراضى الزراعية والحكومية والمدن ومناطق الماس والمتنزهات الطبيعية والرياضية . كما تشمل – وهذا هو الأهم – جميع موارد الاقليم الطبيعية الغنية مثل الماس واليورانيوم والمعادن الأساسية مثل الكادميوم والنحاس والرصاص والقصدير والزنك . كما تشمل أيضا ، معظم قطاعات

التجارة والزراعة وصيد الأسماك • كذلك تضم خليج « والفيس » • وهو الميناء العميق الوحيد فى البلاد ومركزها التجارى الرئيسى •

وقد واصلت جنوب أفريقيا ، مثلما ظلت تفعل لمدة طويلة ، استغلالها لهذه الموارد وتصديرها الى خارج البلاد مستغلة العمال الأفارقة من « البانتوستانات » أو المدن المعزولة بالقرب من مراكز الصناعة للعمل فى المناجم والمزارع والمصانع (١) •

حركة التحرير الوطنى فى ناميبيا من أجل الاستقلال :

يرجع روح الاستيقاظ الوطنى وبداية انبثاق الشعور الايجابى من أجل التحرير والاستقلال الوطنى من ربقة الاستعمار الاستيطانى للاقليم من قبل نظام الأقلية العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، الى ستينيات هذا القرن ، فى أعقاب حصول عدد كبير من الدول الأفريقية على استقلالها وتحقيق سيادتها الوطنية على أراضيها • وقد تبلور هذا الروح — أساسا — عشية قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى عام ١٩٦٣ • ثم كان تغيير اسم الاقليم فى عام ١٩٦٨ من « جنوب غرب أفريقيا » الى « ناميبيا » ، كما قد سلفت الاشارة حالا ، بمثابة الرمز الوطنى الدافع الى مزيد من اليقظة الوطنية لدى الشعب الأسود فى ناميبيا •

منظمة « سوابو » والكفاح التحريرى المنظم :

لقد واصلت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تحديها الصارخ لكل قرارات الأمم المتحدة — سواء توصيات الجمعية العامة أو

---

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ ، مجلة الصحفى الافريقى ، يناير ١٩٨٧ ، ص ٢٣ •

قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية ـ وبدلا من الرضوخ لهذه القرارات ، تمادت فى اجراءاتها المنافية لكل القوانين والأعراف الدولية ، من أجل احكام سيطرتها على ناميبيا بموجب « خطة أودندال » ، والتى تقضى بانشاء أوطان مستقلة لغير البيض فى الاقليم على أساس قبلى أو عرقى ومنطقة مستقلة للبيض ، برغم تحذير الأمم المتحدة ، لأن تلك الخطة من شأنها أن تسفر اما عن تقسيم الاقليم وتفككه أو أنها سوف تؤدى فى النهاية الى دمجه فى جنوب أفريقيا (١) ·

واستمرت جنوب أفريقيا فى اقامة « البانتوستانات » فى اقليم ناميبيا ، على غرار « الأوطان » التى كانت تنشئها فى ذلك الحين فى جنوب أفريقيا ذاتها بموجب سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها ، وواصلت استغلالها المنظم للعمال ولموارد الاقليم وقمعها لكفاح شعب ناميبيا من أجل حقه فى تقرير مصيره (٢) ·

يمكن القول بان شعب ناميبيا قد بدأ كفاحه جديا فى عام ١٩٦٩ ضد جنوب افريقيا ، من أجل التحرير من الاحتـــلال غير الشرعى لبلاده وضد تفتيته لأراضيه الى « بانتوستانات » واستنزافه لموارده الطبيعية واستغلاله لعماله · وقـد ردت جنوب أفريقيـا بتدابير عنيفة من القمع ، أدانتها الأمم المتحدة مرارا ، ابتداء من القاء القبض على أبناء الاقليم ونفيهم فى عام ١٩٦٧ ، وقيامها فى عام ١٩٦٨ باعتقال « هيرمان تولفو » مؤسس منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا ـ سوابو/ SWAPO وهذه الحركة تعترف بها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باعتبارهـا الممثل الوحيد والحقيقى لشعب ناميبيا · وواصلت سلطات احتلال جنوب أفريقيا

---

(١) المرجع السابق مباشرة ·

(٢) نفس المرجع السابق ·

فرض تشريعات الفصل العنصرى فى الاقليم بما فى ذلك ما يسمى بقانون الارهاب عام ١٩٦٧ وقانون الأمن الداخلى الذى تم تعديله فى ١٩٧٦ باعتباره تعديلا لقانون قمع الشيوعية • وضـــمن تلك الاجراءات أعلنت تلك السلطات ثلاثة بانتوستانات (أو معازل) هى : أوفام بولاند ، وكافانجو ، وشرقى كابريفى ، كمناطق أمن فى عام ١٩٧٦ ، وكان معنى هذا ـ فى واقع الأمر ـ اخضاع حوالى ٥٠٪ من سكان ناميبيا للأحكام العرفية • وعن طريق تعزيزاتها العسكرية فى الاقليم ، تمكنت سلطات جنوب أفريقيا من الحفاظ على سيطرتها غير الشرعية على كل اقليم ناميبيا (١) •

وبذلك تستمر جنوب أفريقيا ـ بكل اصرار وعناد ـ على تحدى ارادة أفريقيا وكل المجتمع الدولى ، ضاربة بكل قرارات الأمم المتحدة ، عرض الحائط •

---

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ ، م٠س٠ذ٠ ، ص ٢٤ •
هذا وفى مجال عرض « بن جوريراب » وزير خارجية منظمة السوابو للتطورات الأخيرة فى قضية ناميبيا ـ أمام الحلقة الدراسية التى دعت اليها الجمعية العـــامة للأمم المتحدة ونظمها مجلس ناميبيا فى بيونس أيرس يوم ١٩٨٧/٤/٢٠ تحت شعار « تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا والتطبيق الفعال للعقوبات ضد جنوب أفريقيا » ـ ذكر « بن جوريراب » أن هناك أكثر من مائة ألف جندى من جنوب أفريقيا يحتلون اقليم ناميبيا غير جيش من المرتزقة البيض من دول غربية وبعض العملاء من داخل الاقليم نفسه الذين يعملون فى ظل الحكومة العميلة التى فرضتها جنوب أفريقيا بالعنف على شعب ناميبيا • وبذلك تحول الاقليم الى ثكنة عسكرية مهمتها الأساسية حماية النظام العنصرى من ناحية وحماية استغلاله البشع لثروات الاقليم بالتواطؤ مع أكثر من خمسمائة شركة غربية وذلك نقضا للمرسوم رقم (١) لمجلس ناميبيا • **انظر** :

د• محمد السيد سعيد ، استقلال ناميبيا بين العقوبات والحل العسكرى ، صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، **الأهرام** ، عدد ١٩٨٧/٥/١٥ •

غير أن هذا التحدي من قبل نظام حكم الأقلية البيضاء العنصرية المحتل لاقليم ناميبيا ، قد ساعد على زيادة الاحساس بالروح الوطني عند الأفارقة في الاقليم ، الأمر الذي وجد ترجمته العملية في عمل سياسي ووطني وتنظيمي في شكل تبلور الكفاح المسلح وحرب التحرير عن طريق العمل الفدائي الذي يتزعمه تنظيم السوابو . وقد تجسد هذا النشاط بشكل فعال مع عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٨ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذي يقضي بضرورة حصول ناميبيا على استقلالها الفوري . وكان قد سبق هذا القرار صدور قرار سابق من مجلس الأمن أيضا وهو القرار رقم ٤٣١ في ١٩٧٧/١٢/٩ الذي يقضي بانشاء لجنة اشرافية دولية على ناميبيا تعمل على تمهيد الظروف والأوضاع في اقليم ناميبيا وخارجه من أجل الاستعداد لحصوله على الاستقلال ، وقد أطلق على هذه اللجنة اسم « مجلس ناميبيا » الذي رفضت جنوب أفريقيا الاعتراف به أو التعاون معه . لكن مثل هذه القرارات الدولية قد أعطت السند الشرعي القوى لحركات التحرير الوطني الممثلة في منظمة السوابو ، في كفاحها من أجل استقلال وسيادة ناميبيا : ويقود « سام نجوما » — في الوقت الحالي — منظمة « السوابو » التي تتخذ من أراضي أنجولا مقرا لها ، وحيث تتركز معسكرات تدريبها ، ولذلك تحظى أنجولا بالنصيب الأوفر من العدوان المستمر من جانب قوات جنوب أفريقيا وجيوش العصابات العميلة لها مثل « اليونيتا » و « رينامو » وغيرهما .

وأمام كفاح التحرير الذي أخذ نطاقه في الاتساع النسبي ، وأمام نجاح عدد من العمليات العسكرية للسوابو ، مع استمرار الضغط الدولي المتزايد والمتصاعد من ناحية ، وأمام زيادة العزلة النسبية للنظام العنصري من ناحية أخرى خاصة بعد تصفية آخر معاقل الاستعمار « الكلاسيكي » بحصول أنجولا وموزمبيق على

الاستقلال من الاستعمار البرتغالى (فى عام ١٩٧٥) ، فان حكومة جنوب أفريقيا قد سعت الى التخفيف من حدة النقد الدولى بتنظيم ما سمى بالمؤتمر الدستورى (١) ٠

لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد نددت فى عام ١٩٧٥ بهذا المؤتمر الدستورى الذى تحكمه الأقلية البيضاء فى ناميبيا والذى حظر الأحزاب السياسية لغير البيض ، بما فى ذلك منظمة السوابو ٠ فقد اعتبرت الجمعية العامة ذلك المؤتمر بمثابة مناورة من قبل جنوب أفريقيا لدعم احتلالها غير الشرعى لناميبيا من خلال اثارة الانقسامات بين السكان ٠ وبدلا من ذلك ، فقد طالبت الجمعية العامة باجراء انتخابات وطنية حرة تجرى فى ناميبيا باعتبار ذلك مسألة عاجلة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها المباشرة ٠

وفى عام ١٩٧٩ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ متضمنا الأساس للمفاوضات اللاحقة التى تستهدف تحقيق تسوية مشكلة ناميبيا نهائيا ٠

وخلاصة موقف الأمم المتحدة بكافة هيئاتها وتنظيماتها أن لكل شعب ناميبيا — بمعنى الأفارقة وغيرهم — الحق فى الحرية والاستقلال فى دولة ذات سيادة ، وأن يختار حكومته الشرعية من خلال انتخابات حرة وديموقراطية ٠

استقلال ناميبيا بين الاهتمام الأفريقى والدولى :

يتصاعد الاهتمام الأفريقى والعالمى فى السنوات الأخيرة بقضية استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره ٠ وتحت الضغط الأفريقى وضغط مجموعة عدم الانحياز فى اتجاه الاسراع بحصول

---

(١) جهود الأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤ ٠

ناميبيا على استقلالها ، بدأت جلسات مجلس الأمن يوم ٢٣ مايو ١٩٨٣ خصيصا من أجل مناقشة هذه المشكلة ولاتخاذ الخطوة العملية التالية الكفيلة بتحقيق انهاء احتلال جنوب أفريقيا للاقليم وحصوله على استقلاله • وكانت كل المؤشرات والدلائل ـ وقتئذ ـ تشير الى أن استقلال ناميبيا قد بات وشيكا ، وأنه لن يمر عام ١٩٨٣ الا وقد انضمت هذه الدولة الأفريقية المحتلة الى بقية شقيقاتها الأفريقيات المستقلة • ذلك أنه كانت قد مرت خمسة أعوام كاملة على الخطة التى كان قد رسمها مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، السابق الاشارة اليه • فقد كان يتعين فى ضوئه الالتزام ببدء وقف اطلاق النار فى ناميبيا فى مارس ١٩٨١ ، بحيث يلى ذلك مرحلة انتقالية تتم خلالها انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة تقود الى استقلال الاقليم (١) • لكن جنوب أفريقيا كانت قد رفضت توقيع اتفاق وقف اطلاق النار مع منظمة السوابو ، أثناء محادثات جنيف فى ينساير ١٩٨١ وما زالت تصر على هذا الموقف •

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمرات قمة عدم الانحياز بدور ايجابى فعال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا • وتزايد هذا الدور فى نشاطه المكثف خلال السنوات الأخيرة ، حيث كان وراء العديد من المؤتمرات الدولية فى اطار الأمم المتحدة وخارجها • استهدفت هذه المؤتمرات كشف الممارسات القمعية للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا واجراءاته الاستعمارية الاستيطانية فى ناميبيا ، والمطالبة بسرعة تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا •

---

(١) راجع فى ذلك تفصيلا :

أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الافريقى المشترك ، **السياسة الدولية** ، العدد ٧٣ ، يوليو ١٩٨٣ ، من ص ١١١ الى ص ١١٦ •

ومن بين هذه المؤتمرات ، المؤتمر الدولى للتضامن مع نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال (فى مارس - أبريل ١٩٨٢) ، ومؤتمر باريس الدولى أيضا (٢٠ - ١٩٨٣/٥/٢٧) الذى عقدته لجنة مناهضة الفصل العنصرى /الأبارتيد/ بالأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية ، والذى سمى المؤتمر الدولى للعقوبات ضد جنوب أفريقيا ٠

كان الخط العام لهذه المؤتمرات الدولية وغيرها ينصب على تأكيد حق شعب ناميبيا فى تقرير المصير والاستقلال ، وعدم شرعية احتلال جنوب أفريقيا للاقليم ، والتضامن مع شعب ناميبيا بقيادة منظمة « السوابو » باعتبارهـا المثل الشرعى الوحيد للبلاد ، والدعوة الى تطبيق العقوبات الالزامية والاختيـارية ضـد جنوب أفريقيا بما فى ذلك كل أنواع المقاطعة ، وفى نفس الوقت المطالبة بزيادة دعـم وتأييد منظمـة الســوابو معنويا وسياســيا وماديا وعسكريا ٠

وما زالت منظمـة الوحدة الأفريقية تنـادى بضرورة تطبيق القرارات الدولية الصادرة بشأن تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا ، واجبار جنوب أفريقيا على الجلاء عن الاقليم ، وتطبيق فرض العقوبات عليها من قبل كل الدول فى العالم ٠ وقـد اتضـح ذلك خـلال الاجتماعات الوزارية واجتماعات القمة الأفريقية الأخيرة - فى قمة الدورة الثالثة والعشرين فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٧ ٠

ناميبيا « وسيناريوهات » الحل المستقبلى :

ليس شك فى أن هناك اجماعا شبه كامل عند المجتمع الدولى على أن الحل الوحيد المقبول لمشكلة ناميبيا يتلخص فى ضرورة انهاء احتلال جنوب أفريقيا لاقليم ناميبيا ، وانسحاب قواتهـا منه ،

واجراء انتخابات حرة تحت الاشراف الكامل للأمم المتحدة ، بعيدا عن أى نفوذ لجنوب أفريقيا ، من أجل قيام ناميبيا المستقلة ذات السيادة والموحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وخاصة رقم ٣٨٥ (١٩٧٦) ورقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكذلك رفض أى محاولة لربط هذا الاستقلال بأى موضوعات خارجية أخرى مثل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا (حيث تقدر بحوالى ٢٠ ألف جندى) .

ويكاد يكون هناك اتفاق كامل ـ على الأقل من حيث المبدأ ـ بأنه يلزم لتحقيق تسوية القضية الناميبية ، أن يتم تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يقضى بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التى تهدد السلام العالمى والأمن الدولى ، والمقصود فى هذه الحالة حكومة جنوب أفريقيا ، بطبيعة الحال .

لا خلاف على ذلك باستثناء مجموعة دول المساندة الغربية وخاصة من قبيل الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية واسرائيل ، التى تعمل على اعاقة أى اجراء دولى جاد يكون من شأنه تطبيق العقوبات الاجبارية الشاملة على حكومة جنوب أفريقيا ، بحكم المصالح الحيوية مع جنوب أفريقيا ، كما سلف الشرح آنفا .

ان هناك « **سيناريوهين** » أساسيين لتصور مستقبل ناميبيا المستقلة .

السيناريو الأول : وقد عرضه وزير خارجية السوابو (السيد/جور يراب) فى ندوة الحلقة الدراسية المنعقدة فى بيونس ايرس فى ٢٠ أبريل ١٩٨٧ حول تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا والتطبيق الفعال للعقوبات ضد جنوب أفريقيا . يرى هذا « **السيناريو** » أن هناك ثلاث مجالات أو مناطق للصراع فى منطقة الجنوب الأفريقى ، وهى : ـ

(أ) مشكلة سياسات الفصل العنصرى والعزل العنصرى (**الأبارتيد**) ، أو مجمل النظام العنصرى بكل أبعاده .

(ب) مشكلة ناميبيا حيث لم تحصل على استقلالها بعد رغم كل القرارات والتوصيات الدولية .

(جـ) مشكلة أمن دول المواجهة مع جنوب أفريقيا .

ويؤكد هذا « **السيناريو** » على ضرورة التمييز والفصل بين المشكلات الثلاث ، مطالبا المجتمع الدولى بالتحرك بالتوازى فى نفس الوقت . ويرى أنه من أجل فرض هذا الحل - بصورة سليمة - فيجب تمكين الأمم المتحدة من فرض الالتزام القانونى على مختلف الدول الأعضاء بمقاطعة جنوب أفريقيا فى كافة المجالات : عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ويعتبر أن الحكومات الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية هى العائق الأساسى دون احكام هذه المقاطعة الشاملة والملزمة . ويضيف أن هناك بعض دول العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية ، تتعامل اقتصاديا وعسكريا مع جنوب أفريقيا ، وتستمر فى اقامة علاقات سياسية معها . ويذهب الى أنه من الممكن التغلب على هذه المشكلات من خلال الضغط الشعبى الذى تقوم به منظمات معادية للعنصرية سواء فى المجتمعات الغربية المتقدمة أو فى بعض دول أمريكا اللاتينية (١) .

السيناريو الثانى : وقد قدمه الى نفس الحلقة الدراسية باحث مصرى هو الدكتور محمد السيد سعيد ، وينبنى على تصور بديل للتصور السابق ، حيث أوضح بأن التمييز بين المناطق أو

(١) د. محمد السيد سعيد ، استقلال ناميبيا بين العقوبات والحل العسكرى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، **الأهرام** ، عدد ١٩٨٧/٥/١٥ ، الصفحة السادسة .

المجالات الثلاثة لمشكلات جنوب القارة الأفريقية هو تمييز صحيح وواجب على الصعيد القانوني فقط . لكنه غير صحيح وغير واجب على الصعيد الكفاحي العملي . فهو واجب قانونا لأن الحل النهائي يتطلب الاعتراف باستقلال ناميبيا ودعم استقلال دول المواجهة . ولكنه غير صحيح عمليا لأن الحصول على هذا الاستقلال هو بطبيعته عملية كفاحية متحدة عضويا مع الكفاح ضد نظام الأقلية البيضاء ومن أجل تصفية العنصرية في جنوب أفريقيا ذاتهـا . وهذان الهدفان يستحيلان عمليـا بدون مشـاركة نشـطة من جانب دول المواجهة وكل أفريقيا فى عمليـة التحرير وخاصـة فى جانبها العسكرى ، وهو ما يأتي بهذه الدول الى ساحة المعركة عسكريا وسياسيا بشكل عضوى (١) .

ويركز هذا « السيناريو » ـ الذى لا يغفل أهمية العوامل الأخرى ـ على عامل النضال العسكرى ـ السـياسى كعامل حسم للموقف بالنسبة لناميبيا وبقية قضايا الجنوب الأفريقى . ويرى الباحث أنه من غير شك فى أن النجاح فى فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب أفريقيا سـوف يعمق من انكشافهـا أمام الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ولكن هناك فارقا ـ فيما يذهب الباحث ـ بين تعميق الانكشاف من ناحية وهزيمة النظام العنصرى من ناحية أخرى .

ويعتقد بأن هـذا الهـدف الأخير يقتضى قبل كل شىء عملا عسكريا ناجحا ، بـل ان امكان فرض العقـوبات الاقتصـادية والسياسية الملزمة على جنوب أفريقيا من جانب أعضاء المجتمع الدولى وخاصة الدول الغربية مرهون عمليا بتصـعيد الكفاح السياسى الجماهيرى والعسكرى الى الحد الذى ينذر ليس فقط بهزيمة الآلة

(١) المرجع السابق مباشرة .

العسكرية العنصرية وانما أيضا بتهديد المصـــالح الاقتصـــادية والسياسية للغرب تهديدا فعالا . فالعقوبات المحددة التى وردت فى القرارات الأخيرة للجماعة الاقتصـــادية الأوروبية وفى قـــرار **الكونجرس** الأمريكى ، جاءت فقط اثر النضـــال البطولى للشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا ذاتها والذى لم تتوقف انتفاضته العظيمة طوال العامين الماضيين (١) .

ويقترح البـــاحث « تحقيق وحـدة النضـــال العســكرى **والاستراتيجية** العسكرية بين الحركات الوطنية ودول المواجهة ، ويصبح تعزيز دفاعات دول المواجهة هو المهمة الأولى ويتلوها تكوين قدرة هجومية تعمل من مختلف المناطق الحدودية لجنوب أفريقيا الى جانب العمل فى قلب جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا وسياسيا » .
والباحث لا يتجاهل ما قد أصبح للنظام العنصرى فى جنوب **أفريقيا** من قوة اقليمية هائلة مما يثير مشكلة عدم التوازن الخطير للقوى فى الساحة العسكرية (٢) .

من ثم فان هذا « **السيناريو** » ــ فى المحصلة النهائية ــ يعتقد بأن الكفاح من أجل تحقيق اســتقلال ناميبيا بالطرق السياسية والعسكرية مرتبط ارتباطا عضويا بكفاح الشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا ذاتها ، وكفاح دول وشعوب منطقة الجنوب الأفريقى ككل ضد النظام العنصرى وممارسته القمعية والعدوانية .

وفى رأينـــا أن كلا من الاقتراحين يكملان بعضهما البعض . ونعتقد أن قادة العمل السياسى والكفاحى سواء بين الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا أو فى ناميبيا أو فى دول الجوار والمواجهة مع

(١) المرجع السابق مباشرة .
(٢) نفس المرجع السابق .

جنوب أفريقيا متنبهون لهذه الحقيقة الجوهرية . بل ان حل أى مشكلة من المشكلات الأساسية الثلاث فى الجنوب الأفريقى (العنصرى + ناميبيا + أمن دول المواجهة) انما يؤثر ويتأثر ـ ان سلبا أو ايجابا ـ ببقية المشكلات الأخرى بنسبة كبيرة . فان الضغط ـ بكل أشكاله على النظام العنصرى فى اتجاه تغيير محتواه العنصرى يساعد فى اتجاه اضعاف قبضته الحديدية على ناميبيا ، وفى اتجاه الحد من غلوائه فى استخدام « غطرسة القوة » ضد دول الجوار والمواجهة .. وهكذا .

موقف مصر من قضية استقلال ناميبيا

فى اطار ما تؤمن به مصر من حق كل الشعوب فى تقرير مصيرها وحريتها واستقلالها ، أيدت هذا الحق بالنسبة لشعب ناميبيا ، ونادت بضرورة مساندته بكل الطرق فى هذا الاتجاه .

ولقد أكدت السياسة المصرية ـ منذ البداية ـ على خطها الثابت من رفض احتلال جنوب أفريقيا لأراضى واقليم ناميبيا . كما أكدت ـ بكل وضوح وفى كل مناسبة ـ على أن وجود قوات لجنوب أفريقيا فى ناميبيا هو غير شرعى وباطل . وتعلن مصر دائما عن تمسكها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بدون أى تأخير ، مع الرفض التام لشروط جنوب أفريقيا (والولايات المتحدة) من حيث الربط بين خروج القوات الكوبية من أنجولا من ناحية ، وبين استقلال ناميبيا من ناحية أخرى . وما زالت مصر تحتل موقعا متقدما بين شقيقاتها الأفريقيات فى مطالبة المجتمع الدولى بضرورة تحمل مسئولياته الجادة تجاه ممارسة كافة أشكال الضغوط ـ بما فى ذلك المقاطعة الشاملة والاجبارية ـ على جنوب أفريقيا لارغامها على الاعتراف باستقلال ناميبيا ، واتخاذ الخطوات

التى من شأنها البدء فى ذلك فى أقرب فرصة ممكنة · وتجهر مصر بهذا الموقف السياسى الواضح فى كل المحافل الدولية ·

وكانت مصر فى طليعة الدول المبادرة بالاعتراف بمنظمة السوابو باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا · كما بادرت بتقديم التأييد السياسى والمعنوى والمادى لهذه المنظمة باعتبارها حركة تحرير وطنى تستهدف النضال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا · وسمحت لمنظمة السوابو بفتح مكتب لها فى القاهرة منذ وقت مبكر ، وقدمت له كل التسهيلات والامتيازات التى تكفل له تحقيق أداء مهامه بيسر وسهولة · وتقدم مصر لشعب ناميبيا كافة أنواع المساعدة ، بما فى ذلك المساعدات المادية والمالية ، سواء من خلال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا (وهى احدى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية) ، أو من خلال الأمم المتحدة وصناديقها ، أو عن طريق الصندوق المصرى للتعاون الفنى لأفريقيا (وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة الخارجية المصرية) ، حيث استجاب للطلب المقدم من مجلس ناميبيا بسد حاجة معهد ناميبيا التابع للمجلس (ومقره لوساكا) من الأساتذة والمتخصصين ·

وتشترك مصر فى عضوية مجلس ناميبيا وهو الجهاز الذى خولته هيئة الأمم المتحدة مهمة ادارة اقليم ناميبيا حتى يتحقق له الاستقلال · واختيرت مصر كرئيسة لوفد مجلس ناميبيا الذى زار دول أمريكا اللاتينية لتنشيط الوعى بقضية ناميبيا فى هذه المنطقة من العالم (١) ·

وما زالت مصر متمسكة بموقفها من قضية استقلال ناميبيا ·

---

(١) **راجع** : أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الأفريقى المشترك ، م٠ س٠ ذ٠ ، ص ١١٦ ·

خاتمــة

كان من المفروض أن تحصل ناميبيا على استقلالها منذ عام ١٩٦٨ ، لو كان الأمر متوقفا على قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية · لكن الأمر ـ فى حالة ناميبيــا ـ تكتنفه الكثير من الملابســات ، وتتحكم فيــه مجمــوعة كبيرة من الاعتبارات المختلفة ، غير القرارات والتوصيات والاعلانات · هذه المجموعة من الملابسات والاعتبارات تتفاعل ـ فى مجملها ـ لصالح نظام جنوب أفريقيا وضــد الأمانى والتطلعــات المشروعة لشعب ناميبيا فى تحقيق استقلاله وحريته وسيادته على أرضه ·

فى مقدمة تلك الاعتبارات ـ مثلا ـ ما يلى :

١ ـ تضافر المصالح الغربية من الناحية الاقتصادية مع مصالح نظام الأقلية العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، والابقاء بالتالى على الأمر الواقع هناك · فاقليم ناميبيا ـ كما سلفت الاشارة ـ تذخر أرضــه بثروات ضــخمة ووفيرة من المعــادن النادرة والمواد **الاستراتيجية** ، تقوم على استغلالها كبرى الشركات والاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتى تمتلكها دول غربية مع جنوب أفريقيا · يضاف الى هذا العامل عامل لا يقل عنه أهمية

وحيوية متمثلا فى ذلك الموقع الجيواستراتيجى المتميز الذى يتمتع به اقليم ناميبيا قريبا من رأس الرجاء الصالح باعتبارها معبرا حيويا فى طريق التجارة العالمية وفى مجال الاتصالات الدولية ٠

٢ ـ ان ما توفر لنظام جنوب أفريقيا من قوة عسكرية ضخمة ، قد جعلها قوة اقليمية مهيمنة ، تفوق قدرات كل دول الجنوب الأفريقى مجتمعة ، وحقق لها ليس فقط قوة الردع الضاربة ، ولكن أيضا امكانية اجهاض أى قوة أخرى مجاورة قبل الاكتمال ، تحت ذرائع الدفاع عن النفس وحق المطاردة ، وغير ذلك٠

٣ ـ ومما يقوى من طول نفس النظام العنصرى فى استمرار احتلاله لاقليم ناميبيا (وسيطرته على الأوضاع فى كل الجنوب الأفريقى أيضا) ، ما قد تحقق له من مظلة المساندة الخارجية التى تقدمها له معظم دول الغرب الرأسمالى ـ صاحبة المصلحة المشتركة مع جنوب أفريقيا ـ وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واسرائيل ٠

وفى ضوء هذه الحقيقة يسهل فهم السبب فى فشل أى محاولة جادة ومجدية نحو فرض العقوبات الدولية الشاملة ذات الفعالية ضد النظام القائم فى جنوب أفريقيا ٠

٤ ـ الضعف الواضح فى قدرات حركات التحرير الوطنى فى الاقليم بالنظر لعديد من العوامل من بينها طبيعة البيئة الصحراوية المكشوفة ، والقلة النسبية فى عدد سكانه ، وتخلفهم الثقافى والحضارى ، والانقسام فى صفوفهم بحكم العوامل القبلية أو الشخصية وغيرها ٠ كل هذا بالمقارنة بالقوة الهائلة التى تتمتع جنوب أفريقيا فى مواجهة شعب ناميبيا المغلوب على أمره ٠

٥ ـ ضعف الامكانات الاقتصادية المتوفرة لدى دول أفريقيا

عامة ، ودول الجوار الأفريقي بصفة خاصة ، مما يدخلها في براثن حلقة الفقر المفرغة ، فلا هي قادرة على مساعدة نفسها أصلا ، وهي بالتالي لا تملك يد العون الكافي لتمدها الى شعب ناميبيا الواقع تحت احتلال القوة الفتية القاهرة ممثلة في جنوب أفريقيا • كما أن المنظمات والصناديق الاقليمية التي أنشئت لدعم صمود دول الجنوب الأفريقي ـ بما فيه ناميبيا ـ ما زالت غير قادرة على الوفاء باحتياجاتها لتواصل صمودها في مواجهة تحدى جنوب أفريقيا وهيمنتها اقتصاديا وتجاريا وعسكريا على كل المنطقة •

ومهما تكن أسانيد الحق والشرعية ، فما زالت الحقيقة المرة أن القوى يفرض ارادته بحكم ما توفر له من أسباب القوة ، وهي كثيرة في حالة جنوب أفريقيا • وما زال الضعيف راضخا صاغرا لارادة القوى •

وتظل المأساة الكئيبة في الجنوب الأفريقي وناميبيا ، قائمة كصفحة سوداء في كتاب لعبة الأمم • لكنها تظل في نفس الوقت أحد التحديات الرئيسية التي تواجه كل أفريقيا ، ولابد أن تستجيب للتحدى ، لكي تكون أو لا تكون •

دكتور/ خالد محمود الكومى

أهم مراجع الدراســة

اولا : الوثائــق :

١ ـ **قرارات مجلس الأمن ، وتوصيات الجمعية العامة** ، بشأن قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقي وناميبيا .

٢ ـ **الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها** (نوفمبر ١٩٧٣) ، بنشرة مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصري ، مطبعة الماس ـ القاهرة ـ يناير ١٩٨٦ .

٣ ـ الاعلانــات :

(أ) **اعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (٢٥/١١/١٩٨٢)** ، الأمم المتحدة ، مطابع المــاس ـ القــاهرة ، سـبتمبر ١٩٨٤ .

(ب) **الاعلان والقرارات المعتمدة من قبل مؤتمر التضــامن العربي من أجل التحرير في الجنوب الأفريقي** ، تونس ٧ ـ ٩ اغسـطس ١٩٨٤ ، بنشرة مركز الأمم المتحـدة

لمناهضة الفصل العنصرى ، مطبعة الماس — القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .

(ج) **الاعـلان الذى اعتمدته الحلقة الدراسـية عن المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونيـة الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى المعقودة فى لاجوس** فى الفترة من ١٣ الى ١٦ أغسطس ١٩٨٤ ، بنشرة مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى ، مطبعة الماس — القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .

(د) **الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمى المعنى بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية** ، المنعقد بدار اليونسكو بباريس من ١٦ الى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ .

(هـ) **الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بفرض حظر نفطى على جنوب افريقيا** ، التى نظمتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع حكومة النرويج فى أوسلو فى الفترة من ٤ الى ٦ ، يونية ١٩٨٦ .

(و) **الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر شحن الأسلحة الذى فرضـــته الأمم المتحدة على جنـوب أفريقيــــا** ، أغسطس ١٩٨٦ .

ثانيا : الكتب :

١ — فؤاد محمد شبل ، **غاندى قديس السياسة** ، سلسلة قادة الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢ — د. محمود متولى ، و د. رأفت الشيخ **أفريقيا فى العلاقات**

الدولية ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣ _ د. بطرس بطرس غالى ، **العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤ _ برنار ماجوبين ، **التطورات السياسية فى تاريخ جنوب افريقيا** ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٥ ، (وطبعت الترجمة العربية بمطبعة الماس بالقاهرة ، يناير ١٩٨٦).

٥ _ الأمم المتحدة ، **الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار** ، مجمل لعمل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضوا ، مكتب الاستعلامات العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، أكتوبر ١٩٦٥ .

٦ _ جمال حمدان ، **شخصية مصر** ، دراسة فى عبقرية المكان ، كتاب الهلال دار الهلال ، يوليو ١٩٦٧ .

٧ _ وزارة الخارجية المصرية ، **مصر ونهر النيل** ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٨ _ رولاند أوليفر وجون فيج ، **موجز تاريخ افريقيا** ، ترجمة د. دولت أحمد صادق ، مراجعة د. محمد السيد غلاب ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

٩ _ كولين ليجوم ، **الجامعة الأفريقية** ، دليل سياسى موجز ، ترجمة أحمد محمود سليمان ، مراجعة د. عبد الملك عوده ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، يونية ١٩٦٦ .

١٠ - ليزلى جرينر ، **سد عال فوق أرض النوبة** ، ترجمة على جمال الدين عزت ، مراجعة د. محمد جمال الدين مختار ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٦ .

١١ - ك. مادهو بانيكار ، **الثورة فى أفريقيا** ، ترجمة روفائيل جرجس ، مراجعة محمد محمود الصياد ، سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٤ .

١٢ - أحمد طاهر ، أفريقيا فى مفترق الطرق ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

١٣ - شوقى الخشاب ، (تقديم د. عز الدين فريد) ، اتحاد روديسيا ونياسالاند ، قيامه وانهياره ، سلسلة من الشرق والغرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٥/١١/١٩٦٤ .

١٤ - د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

Edem Kodojo .. Et Demin L'Afrique, Stock, Paris, 1985.

United Nations, Apartheih in South Africa, Extracts from the Report of the Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa, (19th Session of the General Assembly), UNITED NATIONS, New York, April 1965.

Petit Larousse Illustré, 1986, Librairie Larousse, Paris, 1986.

Jean Ziegler, Main basse sur L'Afrique, La recotonisation, Editions du Seuil, Paris, 1980.

Dmitri Georges Lavroff, Les Parties Politiques En Afrique Noire, que Sais- e ?, Presses Universitaires De France, Deuxiéme édetion, 1978.

Frantz Fanon, Peau Noire, Masques Blancs, Editions du Seuil, Paris, 1952.

المجلات والدوريـــات :

السياسة الدولية ، أعداد مختلفة .

الأهرام الاقتصادي ، أعداد مختلفة .

نهضة افريقيا ، أعداد مختلفة .

الصحفي الافريقي ، أعداد مختلفة .

مجلة Je une Afrique . أعداد مختلفة .

فهرس

● صدر من هذه السلسلة :

١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
٥ - غارات أوربا على الشواطىء المصرية في العصور الوسطى
علية عبد السميع
٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
٧ - صلاح الدين الأيوبى
د. عبد المنعم ماجد
٨ - رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات
٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

٢٢ ـ نظرات فى تاريخ مصر
جمال بدوى
٢٣ ـ التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى جـ ٢
توفيق الطويل
٢٤ ـ الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
٢٥ ـ المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
٢٦ ـ تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
٢٧ ـ فتح العرب لمصر جـ ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٨ ـ فتح العرب لمصر جـ ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
٢٩ ـ مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
٣٠ ـ الموظفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
٣١ ـ خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
٣٢ ـ هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
٣٣ ـ مصر وقضايا الجنوب الأفريقى
د. خالد الكومى

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٨٨٨٨

ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٢٣٠٥ ـ ٦

قارىء هذا الكتاب فى الوطن العربى سوف يشعر بانه يقرأ موضوعا لصيق الصلة به وبوجدانه القومى فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب إفريقيا وإسرائيل على رأسها ظروف النشأة التاريخية المتشابهة وطبيعة الإيديولوجية السياسية التى تؤمن بها كل منهما وتبنى كل من البلدين فكرة « شعب الله المختار » مع الاختلاف فى نشأة الفكرة فهى عند الاسرائيليين تنبع من تفسير الصهيونية للتوراة وعند البروتستانت من احفاد البوير تنبع من تفسيرهم الذاتى للمذهب الكالفينى ، هذا فضلا عن ان كلا منهما قام على اساس الاستعمار الاستيطانى على بقعة من الارض ادعى انها ملكه ، وكان عليه ان يحمى وجوده الاصطناعى بالقوة ، ويفرض بها سلاما مسلحا على جيرانه .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب